دليل المناضل

دراسات عربية

٦

د. مصطفى جفال

الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة

دار ابن خلدون

المكتبة التقدمية

الطبقة العاملة والحركة النقابية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

دليل المناضل

دراسات عربية – ٦ –

د. مصطفى جفال

الطبقة العاملة والحركة النقابية

في الضفة الغربية وقطاع غزة

دار ابن خلدون

حقوق الطبع محفوظة
دار ابن خلدون

بناية ريفييرا سنتر ـ كورنيش المزرعة ـ
هاتف : ٣١٢٣٣٥ ص . ب : ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى
١ ـ ٧ ـ ١٩٧٩

مقدمة

طرأ على الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، طوال السنوات الماضية وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي البغيض الذي يسلط عليها ابشع اشكال الاستغلال المكثف والمزدوج القومي والطبقي ، طرأ عليها تطورات عميقة وهامة على صعيد حجمها وثقلها الاجتماعي وتكوينها الداخلي واكتسابها للعديد من المزايا الداخلية التي تفتح امامها الطريق للتحول الى طليعة لمجموع الشعب والحركة الوطنية في معارك المواجهة ضد سياسات واجراءات الاحتلال على طريق دحره وانتصار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

ففي ظل الاحتلال وحاجته المستمرة لاستغلال الموارد التي تتمتع بها المناطق المحتلة وعلى رأسها تأتي اليد العاملة باجر توسعت الطبقة العاملة ونمت نموا سريعا في حجمها المطلق كما زادت نسبتهما الى

مجموع السكان والى مجموع القوة البشرية المنتجة نسبة تتجاوز الاغلبية ، وبالاضافة الى ذلك تحسنت الى حد كبير مزاياها الداخلية بمعنى درجة ثقافتها وتطور الوعي والتعليم بين صفوفها وتمركزها وزيادة عمال الانتاج وخاصة الصناعيين بين صفوفها وتحسن نسبة العمال الثابتين في العمل بحيث اصبحت تمتلك الاسس الموضوعية التي تمكن وتسهل عملية تنظيمها كطبقة واستنهاض نضالها وتسييسها ٠

وساهم في تصليب التكوين الداخلي للطبقة العاملة في المناطق المحتلة وفي اكسابها هذه المزايا المتقدمة العمال العاملون في المشاريع الاسرائيلية او ما يسمى بعمال ما وراء « الخط الاخضر » الذين يشكلون الجسم الرئيسي من عمال المناطق المحتلة ونواتها الاكثر وعيا وتقدما ، ليس فقط بسبب مزاياها وانما ايضا لكونها الاكثر اضطهادا قوميا وطبقيا ٠

غير ان مجمل هذه التطورات والتغييرات والامكانيات الموضوعية الثورية لم تتحول الى واقع فعلي على صعيد رفع درجة ومستوى وعي الطبقة العاملة لوضعها الجديد وقوتها المضطردة التقدم وللاستغلال الواقع عليها وللدور المطلوب ان تضطلع به في النضال الطليعي المطلبي والسياسي وتنظيمها في النقابات العمالية واستنهاض نضالاتها ٠

ويعود ذلك بشكل رئيسي لعدم اقتران هذه الامكانيات الموضوعية الثورية بالعوامل الذاتية حيث بقيت العديد من القوى الوطنية والقيادات العمالية في المناطق المحتلة متخلّفة عن هذه التطورات ، وبقيت اسيرة افكار وتقاليد قديمة منسجمة مع وضع الطبقة العاملة في عهد النظام الاردني ولم تقم بالتالي بتحمل مهماتها في تنظيم وتوحيد وتوعية هذه الطبقة وخاصة جسمها الرئيسي والذي تشكله فئة العمال العاملين في المشاريع والمؤسسات والمصانع الاسرائيلية ٠

ولم يقتصر هذا الموقف الاستنكافي من جانب العديد من النقابات العمالية على العاملين في المؤسسات الاسرائيلية وحدهم فحتى ازاء العمال العاملين لدى ارباب عمل عرب في المناطق المحتلة وبالرغم من تنامي حركتهم المطلبية وخاصة في الفترة الاخيرة فقد وقفت معظم هذه القيادات النقابية من هذه النضالات حتى فترة ليست بالبعيدة وعدد منها حتى اليوم موقفا متفرجا محايدا ٠

ويرجع سبب ذلك ايضا للمعضلات والثغرات التي ما زالت تعاني منها الحركة النقابية في المناطق المحتلة والناتجة عن عزلتها عن جماهير الطبقة العاملة (فهي لا تضم في صفوفها حتى الان اكثر من ٧ بالمئة من مجموع العمال) وخاصة عن جسمها الرئيسي الذي يمثله العمال العاملون في المشاريع الاسرائيلية ، وعن

الخلل الكامن في تكوينها الداخلي والذي ما زال قائما في اغلب الاحيان على اساس الحرفة او المنطقة الجغرافية بدلا من المهنية او الصناعة وضعف الديمقراطية النقابية داخلها والثغرات البارزة في لوائحها الداخلية والتي تعود جميعها لعهد النظام الهاشمي وقصر عدد من النقابات اهتماماتها على النشاطات الرياضية والفنية وليس على مشاكل العمال ومصالحهم هذا بالاضافة لكونها غير موحدة على امتداد المناطق المحتلة ..

وامام هذا الوضع ومن اجل تطوير الحركة النقابية وتخليصها من معضلاتها وتصحيح مسارها ودفعها للحاق بركب التطورات الحديثة التي طرأت على حجم وتكوين الطبقة العاملة وتحويل النقابات الى مركز استقطاب وأداة توحيد لمجموع العمال وقيادة لنضالاتها وبالتالي تعزيز التمثيل والنفوذ والاجتماعي والسياسية للحركة النقابية وتطوير مشاركتها في معارك النضال الوطنية ، تناضل القوى والاتجاهات العمالية الجذرية والتقدمية داخل النقابات من اجل تصحيح هذه الثغرات البارزة في تكوين الحركة النقابية وفي نشاطات النقابات واهتماماتها .

وقد اثمرت هذه النضالات بالاضافة للاوضاع المعيشية السيئة والمتدهورة التي تعاني منها الطبقة العاملة والتي ما فتئت تزداد سوءا يوما تلو الاخر ، اثمرت في تحقيق العديد من المنجزات الهامة

والتطورات الايجابية التي عرفتها الحركة النقابية بشكل خاص منذ مطلع عام ١٩٧٨ والتي تجسدت في زيادة الاقبال على الانخراط في النقابات العمالية وفي الانفتاح من جانب العديد من هذه النقابات امام القاعدة العمالية وفي احداث تصحيح نسبي في التكوين الداخلي للنقابات وتنشيط حياتها الداخلية وافشال المحاولات اليمنية للتخريب على وحدة الحركة النقابية التي تعززت من خلال انخراط نقابات جديدة في اطار الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الذي مقره مدينة نابلس بصفته مركزا واطارا لوحدة الحركة النقابية ، واحياء عدد من النقابات المجمدة وتأسيس نقابات جديدة ، الامر الذي ساهم في زيادة التأثير والنفوذ الاجتماعي والسياسي للنقابات وفي قدرتها على لعب دور متعاظم في معارك المجابهة الوطنية مع الاحتلال وسياساته واجراءاته ٠

لقد شكلت هذه المنجزات والتطورات الايجابية الهامة علامات اولى على طريق انتقال الطبقة العاملة وبجسيداتها المنظمة الى مواقع القوة المؤثرة في قيادة التحالف الوطني ضد الاحتلال وعلى طريق تحويل الامكانيات الموضوعية الثورية للطبقة العاملة الى واقع فعلي والتي تتطلب عملية التعجيل في انجازها ، مواصلة النضال الدؤوب لتطوير الحركة النقابية وتصحيح مسارها وتحويلها الى مركز توحيد وتنظيم لعشرات الالوف من العمال في المناطق

المحتلة ورفع مستوى وعي الطبقة العاملة لوضعها الجديد ولقوتها ولدورها التاريخي على طريق تحويل الامكانيات الموضوعية الثورية للطبقة العاملة الى واقع فعلي لكي تتبوأ الطبقة العاملة مكانها الطبيعي كطليعة سياسية لمجموع الحركة الوطنية في المناطق المحتلة ٠

وسنرى في فصل اول من هذا الكتاب ابرز التطورات التي طرأت على التكوين الداخلي للطبقة العاملة من حيث النمو المضطرد في حجمها وزيادة نسبتها الى مجموع السكان المشاركين في الانتاج والقوة العاملة وتحسن مزاياها الداخلية ٠

وفي الفصل ثاني سنتطرق لعمال ما وراء « الخط الاخضر » لنرى التطورات التي طرأت على حجم وتكوين هذا الجزء الرئيسي من الطبقة العاملة ودوره في تصليب التكوين الداخلي لمجموع الطبقة العاملة واشكال الاستغلال المكثف والمزدوج الذي تتعرض له ومشكلتها التنظيمية الكامنة في حرمانها من حقها في الاتحاد والتنظيم النقابي ٠

وسنتطرق في الفصل الثالث من هذا الكتاب لتنامي الحركة المطلبية للطبقة العاملة في السنوات الاخيرة بسبب تدني مستوى المعيشة من جراء السياسة الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية التي ادت الى نقص القدرة الشرائية لدى جماهير العمال ،

ورفض اصحاب العمل العرب رفع الاجور بما يتناسب مع الارتفاع في الاسعار ٠

وفي الفصل الرابع سنتطرق للوضع الراهن للحركة النقابية للطبقة العاملة، وابرز معضلات هذه الحركة والنضالات التي تخوضها القوى والاتجاهات العمالية الجذرية داخل الحركة النقابية لتخليصها من هذه المعضلات وتطويرها وتصحيح مسارها ٠

وسنرى في الفصل الخامس والاخير ابرز التطورات الايجابية التي طرأت على صعيد الطبقة العاملة والحركة النقابية منذ مطلع عام ١٩٧٨ ، والتي شكلت علامات اولى على طريق انتقال الطبقة العاملة وتجسيداتها المنظمة الى مواقع القوة المؤثرة في قيادة الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال ٠

ويتضمن هذا الكتاب ايضا عددا من البيانات الهامة الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ٠٠٠

الفصل الاول

الطبقة العاملة والتغيرات الجديدة

بلغ عدد سكان المناطق الفلسطينية المحتلة في اواخر عام ١٩٧٦ حوالي ـ ١٫٠٩٩٫٩٠٠ نسمة (١) ، وبلغ عدد افراد القوة البشرية في سن العمل (أي مجموع الاشخاص البالغين ـ ١٤ سنة وما فوق) في نفس الفترة ٦٠٢٫٥٠٠ أي ما يعادل ٥٤٫٨ في المئة تقريبا من مجموع السكان ، بينما بلغ افراد القوة العاملة (مجموع الاشخاص البالغين ١٤ سنة وما فوق والذين يمارسون نشاطا اقتصاديا ايا كان بغض النظر عن دورهم في الانتاج من عمال ، برجوازية صغيرة وعاملين لدى ذويهم ٠٠) ٢٠٥٫٧٠٠ الف أي ما يعادل ٣٥ في المئة من مجموع القوة البشرية في سن العمل بينما بلغ عدد افراد الطبقة العاملة (العمال الذين يعملون لقاء اجر والذين يعتمدون في معيشتهم بشكل رئيسي على الاجور التي يحصلون عليها لقاء بيعهم لقوة عملهم) ١٢٦٫١ الف أي ما يعادل ٢٠٫٥ في المئة من مجموع القوة البشرية في سن العمل و ٦٠٫٢ في المئة من مجموع القوة العاملة ٠

يبين لنا الجدول التالي توزع السكان في سن العمل :

---

(١) ارتفع هذا العدد الى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ في حزيران ١٩٧٩ ٠

(جدول رقم (١))
توزع السكان في سن العمل

السنة	مجموع السكان	القوة البشرية في سن العمل (بالآلاف)	القوة العاملة (بالآلاف)	الطبقة العاملة (بالآلاف)	العاملون في المناطق المحتلة (بالآلاف)	العاملون في المشاريع الاسرائيلية (بالآلاف)
١٩٧٠	٩٧١ر٦٠٠	٥١٩ر٧٠٠	١٧٣ر٣٠٠	٩١ر٧٠٠	٧٠ر١٠٠	٢١ر٦٠٠
١٩٧٢	١ر٠١٢ر٥٠٠	٥٤١ر٧٠٠	١٨٨ر٧٠٠	١١٤ر٧٠٠	٦٢ر٣٠٠	٥٢ر٤٠٠
١٩٧٣	١ر٠٤٣ر٤٠٠	٥٥٢ر٠٠٠	١٩٤ر٧٠٠	١١٩ر٠٠٠	٥٧ر٧٠٠	٦١ر٣٠٠
١٩٧٤	١ر٠٧٠ر١٠٠	٥٧٣ر٨٠٠	٢٠٩ر٣٠٠	١٢٦ر٥٠٠	٥٧ر٨٠٠	٦٨ر٧٠٠
١٩٧٥	١ر٠٨٣ر٦٠٠	٥٩١ر٩٠٠	٢٠٤ر٩٠٠	١٢٣ر٦٠٠	٥٧ر٣٠٠	٦٦ر٣٠٠
١٩٧٦	١ر٠٨٩ر٩٠٠	٦٠٢ر٥٠٠		١٢٦ر١٠٠	٦١ر٣٠٠	٦٤ر٨٠٠

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧ (١) ٠

(١) يخرج من هذه الارقام القدس العربية والتي بلغ عددسكانها في نهاية ١٩٧٦ حوالي ١٠٣ر٤٠٠ نسمة وذلك لان المصادر الاسرائيلية دمجت احصائيات القدس العربية مع احصائيات اسرائيل ٠

ونستدل من هذا الجدول الامور التالية : ـ

اولا : النمو المضطرد في حجم الطبقة العاملة :

نلاحظ ان الحجم المطلق للطبقة العاملة قد استمر في النمو ، حيث ارتفع عددها من ٩١ر٧٠٠ عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٢٦ر١٠٠ عام ١٩٧٦ أي بزيادة قدرها ٣٤ر٤٠٠ عامل خلال ست سنوات ، بينما تشير الاحصائيات الاسرائيلية الى ان هذا العدد قد ارتفع في سنوات ٧٧ و ٧٨ والنصف الاول من ١٩٧٩ ٠

وقد فاقت الزيادة في حجم الطبقة العاملة خلال ست سنوات الزيادة التي طرأت على حجم القوة العاملة٠ ففي الوقت الذي بلغت فيه الزيادة في حجم الطبقة العاملة ٣٢ر٤٠٠ في الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٦ ، لم تبلغ الزيادة في حجم القوة العاملة الا ٣٢ر٤٠٠ في الفترة نفسها ، وبين عامي ٧٥ ـ١٩٧٦ بلغت الزيادة في حجم الطبقة العاملة ٢ر٥٠٠ في الوقت الذي لم تبلغ فيه الزيادة اكثر من ٦٠٠ فقط في حجم القوة العاملة ، وهكذا يؤكد بان التوسع في حجم الطبقة العاملة لا يتأتى فقط من الزيادة السنوية التي تطرأ على عدد القوة العاملة ، وانما ايضا من المشاركين في الانتاج من الطبقات الاخرى وخاصة من الفلاحين والحرفيين والطلبة الذين يلتحقون سنويا بصفوف الطبقة العاملة ٠

واذا استثنينا الزيادة الكبيرة التي طرأت بعد حرب

تشرين الوطنية عام ١٩٧٣ ـ من ١١٩٫٠٠٠ الى ١٢٦٫٥٠٠ بسبب من حالة التعبئة شبه الكاملة للاحتياط الاسرائيلي ومعظمهم من العاملين في المصانع والمشاريع الاقتصادية والتي استمرت شهورا عديدة مما استدعى احلال عمال من الضفةالغربية وقطاع غزة مكانهم ـ فان الزيادة في حجم الطبقة العاملة قد استمرت بالرغم من النقصان الظاهري بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، بفعل تفاقم ظاهرة البطالة التي عرفها الاقتصاد الاسرائيلي في قطاعات انتاجية اساسية وخاصة في قطاع البناء والذي كان اول ضحايا البطالة فيه العمال الفلسطينيون من ابناء المناطق المحتلة عام ٦٧ .

وتعود محدودية تأثير ظاهرة البطالة على نمو الحجم الكلي للقوة العاملة لعاملين رئيسيين :

١ ـ الزيادة السنوية الكبيرة في حجم القوة البشرية في سن العمل والتي تصل الى حوالي ٣ في المئة سنويا .

٢ ـ قدرة عمال المناطق المحتلة على التكيف مع هذه الظاهرة والانتقال بالتالي من قطاع اقتصاد الى اخر وهذا ما أكدته وزارة العمل الاسرائيلية حيث كتبت جريدة هتسوفيه الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ٣٠ ـ ٢ ـ ١٩٧٦ نقلاعن مساعد وزير العمل الاسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة « ان تأثير البطالة في المناطق المحتلة محدودا جدا لان العمال الذين زادوا عن حاجة فرع البناء في اسرائيل قد تم استيعابهم في الصناعة والزراعة » .

وقد حدث هذا التوسع في حجم الطبقة العاملة

بشكل رئيسي على حساب الطبقات والشرائح الاجتماعية الاخرى والتي اضطرهـــا الافقار المتزايـد بسبب مـن سياسة الدمج الاقتصادي الكولونيالية التـي انتهجتهـا سلطات الاحتلال ، الى الالتحاق بسوق العمل المأجور ٠

ورغم النقص في عدد العمال العاملين في المناطق المحتلة نفسها في سنوات ٧٠ ـ ٧٣ ، فان ذلك لم يؤثر على الحجم الكلي للطبقة العاملة الذي استمر في التوسع ، حيث ان بعض العمال العاملين في المشاريـع العربـية المحلية قد انتقلوا للعمل فـي المشاريع الاسـرائيلية ، بسبب التـدمير الـذي لحـق بالمؤسسات الصناعيـة والتجارية التقليدية في المناطق المحتلة من جراء سياسة الاحتلال من جهة واضطرار عدد من العاملين في القطاع الزراعي للعمل في المشاريع الاسرائيلية نتيجة الخراب المضطرد والدمار الذي لحق بالزراعة الفـلاحية فـي ظل الاحتلال من جهة أخرى ٠

ان مجموع هذه الارقام تؤكد بان عملية النمو في الحجم الكلـي للقـوة العاملة تواصلت علـى امتـداد السنوات الاخيرة بسبب من حاجة الاقتصاد الإسرائيلي المستمرة للايدي العاملة العـربية الـرخيصة وبسبب الافقار المتزايد للبرجوازية الصغيرة في المدن والريف واجبار الاعداد المتزايدة منها على دخول سـوق العمل المأجور في المشاريع الاسرائيلية ٠

ثانيا : زيادة نسبة الطبقة العاملة الى مجموع السكان في سن العمل والقوة العاملة :

وترافق مع نمو الحجم الكلي للطبقة العاملة ، زيادة في حجمها النسبي الى مجموع القوة البشرية في سن العمل ومجموع القوة العاملة ، كما يبين الجدول التالي :

(جدول رقم ٢)

السنة	القوة البشرية في سن العمل (بالالاف)	القوة العاملة (بالالاف)	الطبقة العاملة (بالالاف)	نسبة الطبقة العاملة الى القوة البشرية في سن العمل	نسبة الطبقة العاملة الى القوة العاملة ٪
١٩٧٠	٥١٩ر٧٠٠	١٧٣ر٠٠٠	٩١ر٧٠٠	١٧ر٨	٥٢ر٩
١٩٧٢	٥٤١ر٧٠٠	١٨٨ر٧٠٠	١١٤ر٧٠٠	٢١ر٢	٦٠ر١
١٩٧٣	٥٥٢ر٠٠٠	١٩٤ر٧٠٠	١١٩ر٠٠٠	٢١ر٦	٦٠ر١
١٩٧٤	٥٧٣ر٨٠٠	٢٠٩ر٣٠٠	١٢٦ر٥٠٠	٢٢ر٧	٦٠ر٩
١٩٧٥	٥٩١ر٩٠٠	٢٠٤ر٩٠٠	١٢٣ر٦٠٠	٢٠ر٨	٦٠ر٨
١٩٧٦	٦٠٢ر٥٠٠	٢٠٥ر٧٠٠	١٢٦ر١٠٠	٢٠ر٩	٦١ر٥

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧

يتضح لنا من هذا الجدول ان نسبة الطبقة العاملة الى مجموع القوة البشرية في سن العمل قد ارتفعت من حوالي ١٧ر٨ في المئة عام ١٩٧٠ الى ٢٠ر٩ في المئة تقريبا عام ١٩٧٦ ، علما بان هذه النسبة لم تكن تتجاوز الـ١٥ بالمئة عام ١٩٦٨ .

غير ان هذه النسبة ترتفع لدى الذكور الى اكثر من ٦٢ في المئة من القوة البشرية في سن العمل منهم ، حيث ان الغالبية العظمى من النساء القادرات على العمل يمارسن العمل في المنازل ولا يشاركن في العمل المأجور .

ويبين لنا الجدول التالي **توزيع القوة البشرية في سن العمل** من الذكور :

(جدول رقم ٣)

السنة	القوة العاملة من الذكور	نسبتهم الى قوة البشرية في سن العمل من الذكور
١٩٦٨	١٢٦ر٢٠٠	٥٧٪
١٩٧٠	١٥١ر٤٠٠	٦٢٪
١٩٧٢	١٧٢ر٥٠٠	٦٦ر٢٪
١٩٧٦	١٧٧ر٩٠٠	٦٢٪

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧

يتضح لنا من هذا الجدول ان نسبة القوة العاملة من الذكور قد ارتفعت من ٥٧ بالمئة عام ١٩٦٨ الى ٦٢٪ عام ١٩٧٦ بينما لم تبلغ هذه النسبة لدى النساء سوى ٩ر٧ في المئة عام ١٩٧٠ وارتفعت الى ٨ر٨ بالمئة عام ١٩٧٦ ، حيث بلغ مجموع النساء المشاركات في الانتاج ٨٠٠ر٢٧ من اصل ٢٠٠ر٣٣٥ امرأة في سن العمل ٠

ويعود انخفاض هذه النسبة لعدة عوامل اهمها : ـ

١ ـ التقاليد والعادات التي تقف عائقا في وجه مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل

٢ ـ ان الزيادة التي طرأت في حجم الطبقة العاملة نتجت عن العمل في المشاريع الاسرائيلية والغالبية العظمى من فئة العاملين في المشاريع الاسرائيلية من الذكور بسبب من صعوبة العمل الممارس وبعده عن مكان السكن رغم ان عدد النساء العاملات في المشاريع الاسرائيلية قد بدأ بالزيادة في الفترة الاخيرة ٠

٣ ـ عدم قدرة الرأسمالية الوطنية المحلية ، بسبب من التدمير الذي لحق بالاقتصاد الوطني والعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال امام اقامة صناعات جديدة على نطاق واسع في مدن وقرى المناطق المحتلة تكون قادرة على استيعاب اليد العاملة المحلية وخاصة النسائية منها ٠

وقد بينت الاحصائيات ايضا على ان ٢ر٥٤ في المئة

من مجموع غير المشاركين في الانتاج من مجموع القوة البشرية في سن العمل في الضفة من ربات بيوت وتصل هذه النسبة في قطاع غزة الى ٨ر٦٠ في المئة ٠

كما بلغت نسبة غير المشاركين في الانتاج من القوة البشرية في سن العمل بسبب الدراسة ٨ر٢٤ في المئة في الضفة و ٢ر٢٧ في غزة ، وبسبب الشيخوخة ٥ر٨ في المئة في الضفة و ٦ر٩ في المئة في غزة ٠

ولم تتجاوز نسبة الذين لا يشاركون في الانتاج بسبب وجود من يعيلهم او انهم يعيشون من املاكهم او املاك عوائلهم ٠٠٠٠ سوى ٣ر٣٪ في الضفة و١ر٢٪ في غزة ٠

ونستدل من الجدول ـ ٣ ـ ان نسبة الطبقة العاملة الى مجموع القوة العاملة قد زادت من ٩ر٥٢ بالمئة عام ١٩٧٠ الى حوالي ٥ر٦٠ في المئة عام ١٩٧٦ ٠

ان هذه الارقام تؤكد بان النمو في الحجم المطلق للطبقة العاملة قد نتج عنه بشكل اساسي **تغيير جذري في نسبة القوى الاجتماعية بين السكان لصالح الطبقة العاملة على حساب الطبقات الاخرى بحيث تجاوزت نسبة الطبقة العاملة الـ٦٢ في المئة من مجموع القوة العاملة في الوقت الذي شكلت فيه مجموع الطبقات**

الاخرى ، بما في ذلك البرجوازية الصغيرة اقل من ٣٨ في المئة من مجموع المشاركين في الانتاج بحيث يمكن القول بان **الطبقة العاملة تشـــكل الاغلبية بين مجموع** الطبقات المشاركة في الانتاج وهـــي نسبة عالية جـدا بالنسبة للبلدان النامية وتشير للتعزيز المضطرد لحجم الطبقة العاملة ووزنها الاجتماعي ٠

ثالثا : ـ تحسن المزايا الداخلية للطبقة العاملة ـ

وترافق مع هذا النمو في حجم الطبقة العاملة وفي زيادة نسبتها الى مجموع السكان تحسنا فـي مزاياها الداخلية من حيث زيادة الانتاج بين صفوفها ومن حيث الثبات في العمل والمهارة والتمركز والثقافة والوعي ٠ ٠

فقد شـكل **عمال الانتاج فـي مجـالات الصناعة والبـناء والمواصـلات الغالبيـة العظمى مـن العمال المأجورين**

كما يبين الجدول التالي :

توزع الطبقة العاملة على قطاعات الانتاج المختلفة في الضفة الغربية

في الضفة الغربية

(جدول رقم ٤)

السنة	مجموع الطبقة العاملة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المواصلات	مرافق عامة	اخرون
١٩٧٠	٥٦ر٥	١١ر٢	٩ر٦	١٤ر٦	٢ر١	٢ر٢	١٤ر٤	٢ر٥
١٩٧٢	٧١ر٨	٩ر٨	١٣ر٩	٢٣ر٤	٣ر٢	٢ر٨	١٥ر٤	٣ر٣
١٩٧٣	٧٢ر٩	٧ر٣	١٤ر٩	٢٥ر٣	٣ر٢	٣ر٢	١٥ر٣	٣ر٤
١٩٧٤	٧٨ر٤	٧ر٩	١٥ر٨	٢٨ر٢	٣ر٥	٣ر٤	١٦ر١	٣ر٤
١٩٧٥	٧٥ر١	٧ر٠	١٤ر٥	٢٧	٣ر٤٠	٣ر٣	١٧ر١	٢ر٨
١٩٧٦	٧٤ر٧	٦ر٩	١٥ر٤	٢٥	٤ر٢	٣ر٤	١٦ر٩	٢ر٩

تابع (جدول رقم ٤)

في غزة

السنة	مجموع الطبقة العاملة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المواصلات	مرافق عامة	اخرون
١٩٧١	٣٥ر٢	١٣ر٠	٣ر٠	٧ر١	٥ر٠	١ر٦	٨ر٨	١ر٢
١٩٧٢	٤٢ر٩	١٥ر٤	٥ر٤	٧ر٩	٧ر٠	١ر٩	١٠ر٢	١ر٤
١٩٧٣	٤٦ر١	١٥ر٤	٥ر٣	١١ر٣	٦ر٠	٢ر٣	١٠ر٠	١ر٣
١٩٧٤	٤٨ر١	١٤ر٧	٥ر٨	١٣ر٤	٦ر٠	٢ر٢	٩ر٨	١ر٥
١٩٧٥	٤٨ر٥	١١ر٦	٧ر٠	١٥ر٤	١ر١	٢ر٦	٩ر٢	١ر٦
١٩٧٦	٥١ر٤	١١ز٢	٨ر٥	١٦ر٠	١ر١	٢ر٣	١٠ر٣	٢ر٠

(تابع جدول رقم ٤)

في مجموع المناطق المحتلة

السنة	مجموع العاملة	الطبقة	الزراعة	الصناعة	البناء	الخدمات	المواصلات	مرافق عامة	اخرون
١٩٧٠	٩١ر٧	٢٤ر٢	١٢ر٦	٢١ر٧	٢ر٦	٣ر٨	٢٣ر١		**٣ر٧**
١٩٧٢	١١٤ر٧	٢٥ر٢	١٩ر٣	٣٢ر٣	٣ر٩	٤ر٧	٢٥ر٦		٤ر٧
١٩٧٣	١١٩ر٠	٢٢ر٧	٢٠ر٢	٣٦ر٦	٣ر٨	٥ر٥	٢٥ر٣		٤ر٧
١٩٧٤	١٢٩ر٥	٢٢ر٦	٢١ر١	٤١ر١	٤ر١	٥ر٦	٢٥ر٩		٤ر٩
١٩٧٥	١٢٣ر٦	١٨ر٦	٢١ر٥	٤٢ر٤	٤ر٥	٥ر٩	٢٦ر٣		٤ر٤
١٩٧٦	١٢٦ر١	١٨ر١	٢٣ر٩	٤١ر٠	٥ر٣	٥ر٧	٢٧ر٢		٤ر٩

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧ .

يستدل من هذا الجدول **الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد عمال الانتاج** بحيث ارتفع عددهم من ٤٠٠ر٣٢ عام ١٩٧٠ الى ٦٠٠ر٧٠ عام ١٩٧٦ وارتفع نسبتهم الى مجموع الطبقة العاملة في نفس الفترة من ٣ر٣٥ الى ٥٦ في المئة

فقد ارتفع عدد العاملين في الصناعة التحويلية والاستخراجية من ٦٠٠ر١٢ عام ١٩٧٠ الى ٩٠٠٠ر٢٣ عام ١٩٧٦ وارتفعت نسبتهم في نفس الفترة من ٨ر١٣ الىاكثر من ١٩ في المئة الى مجموع الطبقة العاملة ، وقد زادت هذه النسبة في السنوات الاخيرة وتجاوزت الـ٢٢ في المئة في اواخر عام ١٩٧٨

اما قطاع البناء والاشغال العامة والذي يخضع العاملون فيه الى شروط عمل شبيهة بالعمال الصناعيين فقد ارتفع عدد العاملين فيه من ٧٠٠ر٢١ عامل عام ١٩٧٠ الى ٠٠٠ر٤١ عامل عام ١٩٧٦ اي ما يعادل ٥ر٣٢ في المئة من الحجم الكلي لدى فئة العاملين في المشاريع الاسرائيلية ، بحيث شكل عمال الصناعة التحويلية والاستخراجية وعمال البناء حوالي ٢ر٧٠ في المئة من مجموع العمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية ٠

وقد تم هذا التوسع اساسا على حساب العمال العاملين في قطاع الزراعة والذين انخفض عددهم من ٢٠٠ر٢٤ عامل عام ١٩٧٠ الى حوالي ٠٠٠ر١٨ عام ١٩٧٦

٢ ـ ويتصف عمل العمال العاملين في قطاعات الصناعة والبناء والى حد كبير عمال الخدمات (المطاعم والمقاهي والفنادق ٠٠٠٠) والعمال الزراعيين **بالتمركز** ، حيث تستخدم بعض المصانع ومشاريع البناء والزراعة المئات من العمال العرب الذين اخـذ عددهم يفوق فـي بعض الاحيان عدد العمال اليهود في عدد من هذه المشاريع ٠
٣ ـ **اما نسبة المتعلمين بين العمال فهي عالية** جدا كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

العاملون في اسرائيل حسب سنوات الدراسة

	الاف	نسبة مئوية
اميون	١٢ر٧	٢٠٪
ابتدائي	٢٣ر٤	٣٧٪
اعدادي	٩ر٠	١٤٪
فوق الاعدادي	١٨ر٤	٢٨ر٨٪
المجموع	٦٣ر٣	١٠٠٪

المصدر : المجموعة الاحصائية الصادرة عـن الحاكمية العسكرية الاسرائيلية للضفة والقطاع لعام ١٩٧٦ ٠

ونستدل من هذا الجدول ان نسبة الاميين بين العاملين في المشاريع الاسـرائيلية قد بلغت ٢٠٪ فقط

علما بـان المعدل العـام لـلاميين فـي صفوف الطبقة العاملة في مجموع المناطق المحتلة لا يتجاوز الـ٢٦٪ ، بمعنى ان ٧٤٪من مجموع عمال المناطق المحتلة هم من المتعلمين الذين وصلوا الى مراحل التعليم الابتدائـي والاعدادي وفوق الاعدادي · وتصل نسبة المتعلمين الى ٨٧٪من مجموع العمال الماهرين في الصناعة والبناء في الضفة و ٨٢٪ في غزة ·

وفيما يتعلق بالعمال العاملين فـي المشـازيـع الاسرائيلية فـان ٨٠٪ منهم متعلمين بينما بلغت نسبة الذين وصلوا الى مـراحل التعليم الاعـدادي وفـوق الاعدادي حوالي ٤٣٪ وفوق الاعدادي وحده (الثانوي المهني ، الجامعي ٠٠٠٠) ٨ر٢٨٪ وهذه نسبة مرتفعة جدا ·

وبينت الاحصائيات الاسرائيلية ايضا ان من بين الذين ابتدأوا في العمل خلال سنتي ٧٤ ـ ٧٥، لم تتجاوز نسبة الاميون الـ٤ر١٥٪ وبلغت نسبة مسـتوى التعليم الابتدائي بين صفوفهم الـ٣٠٪ والاعدادي ٢ر١٥٪ وفوق الاعدادي ٧ر٢٨٪ ·

٤ ـ **وكذلك نسبة العمال المهرة** فقد ارتفعت بشكل كبير، فمن مجموع عمال الانتاج في مجالات الصناعة والبناء

والنقل ، بلغت نسبة العمال المهرة في الضفة ٥٣٪ عام ١٩٧٤ وحوالي ٨ر٥٤٪ عام ١٩٧٦ وبلغت هذه النسبة في غزة حوالي ٥٢٪ عام ١٩٧٦ ، كما يبين الجدول رقم (٦) وهذه نسبة مرتفعة جدا ، خاصة اذا ما علمنا بان عمال الانتاج يشكلون حوالي ٥٦٪ من مجموع الطبقة العاملة ٠

ويعود هذا الارتفاع في نسبة العمال المهرة لالتحاق اعداد كبيرة من الشبان المتعلمين ومعظمهم من خريجي المدارس المهنية ، بصفوف الطبقة العاملة ٠

جدول رقم (٦)

توزيع القوة العاملة على المهن المختلفة

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
مجال المهنة	العدد بالالاف ١٣٧٠٠٠	١٣٢ر٥٠٠	١٢٩٠٠٠	٧٢ر٩٠٠٠	٧٢ر٦٠٠	٧٦ر١٠٠
	بالمئة	بالمئة	بالمئة	بالمئة	بالمئة	بالمئة
ذو مهن عملية واكاديمية	١ر٧	١ر٧	١ر٨	٠ر٨	٠ر٦	٠ر٨
ذو مهن اخرى فنية	٢ر٦	٣ر٦	٣ر٦	٧ر٦	١ر٦	٤ر٦
مدراء ومظفون كبار	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٧
المشتغلون بالبيع	٨ر٥	٩ر٤	٩ر٢	١٢ر٢	١٢ر٣	١٢ر٢
عمال الخدمات	٦ر١	٦ر٤	٦ر٦	٢٧ر٨	٨ر٧٦	٨ر١
العاملون في الزراعة	٢٩ر٧	٢٧ر٣	٢٧ر٨	٢٦ر٨	٢٢ر٧	٢٣ر٠
عمال الصناعة والبناء والنقل المهرة	٢٣ر٧	٢٤ر٨	٢٤ر٨	٢٥ر٩	٢٤ر٧	٢٣ر٠
عمال الصناعة والبناء غير المهرة وعمال غير مهرة اخرين	٢١ر١	٢٠ر٦	١٩ر٦	١٦ر٠	٢١ر٥	٢٢ر١

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧ واحصائيات وزارة العمل الاسرائيلية .

ويبين هـذا الجدول بشكل واضح الزيادة الكبيرة التـي طرأت علـى حجم الطبقة العاملة ونسبتها الـى مجموع الطبقات الاخـرى ، وزيـادة عمال الانتاج بين صفوفها ٠

٥ ـ فتوة التركيب العمري للقوة البشرية في سن العمل والطبقة العاملة كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٧)

النسبة المئوية حسب العمر لعام ١٩٧٦

فئة العمر	٪
٠ ـ ١٤ سنة	٤٧ر٣
١٥ ـ ٢٩ سنة	٢٧ر٢
٣٠ ـ ٤٤ سنة	١٢ر٦
٤٥ ـ ٦٤ سنة	٩ر٦
+ ٦٥ سنة	٣ر٣

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧

يبين لنا هذا الجدول فتوة التركيب العمري للمناطق المحتلة حيث ان ٤٧ر٣٪ من السكان مازالوا خارج القوة البشرية في سن العمل (اي ان اعمارهم اقل من ـ ١٤ سنة) ، وسيكون لهذه الظاهرة آثار ايجابية فـي السـنوات القادمة علـى زيادة حجـم الطبقة العاملة ووزنها نوعيا بسبب اجيال الشباب التي تنضم لصفوفها سنويا ٠

كما يبين لنا ايضا بان ٨ر٣٩٪ من مجموع القوة البشرية في سن العمل هم دون الـ٤٥ سنة بحيث لا تزيد نسبة الذين تتجاوز اعمارهم الـ٤٥ سنة عن ٩ر١٢٪ من مجموع القوة العاملة وهذا يؤكد فتوة التركيب العمري للقوة البشرية في سن العمل في المناطق المحتلة ويسهل بالتالي عملية توسيع حجم الطبقة العاملة وزيادة نسبتها الى مجموع السكان في سن العمل ٠

٦ ـ وكذلك العمال الذين يتصف عملها **بالديمومة** فان نسبتهم عالية جدا حيث **لا يشكل العمال الموسميين الا نسبة ضئيلة** لانه حتى في القطاع الزراعي ، والذي يتسم طابع العمل فيه بطابع العمل الموسمي فان غالبية عمال المناطق المحتلة العاملين فيه يعملون كعمال اجراء وهم ايضا على درجة كبيرة من التمركز وغالبيتهم على درجة كبيرة من الديمومة ٠ فقد انخفضت نسبة العمل الموسمي الى اقل من ١٠٪ عام ١٩٧٥ من مجموع العمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية ، ولا تتجاوز هذه النسبة لدى الذكور الـ ـ ٤٪ ٠

ومن حيث **الديمومة والثبات** في العمل دللت الاحصائيات الاسرائيلية على ان ٦٠٪ من العاملين في اسرائيل عام ١٩٧٥ امضوا فترة تزيد على سنة واحدة لدى رب العمل الاخير ، وان ١ر٣٢٪ منهم لم يغيروا رب العمل على الاطلاق وتصل هذه النسبة في الصناعة الى ١ر٣٨٪ بينما تصل نسبة عمال الضفة العاملين في

اسرائيل والذين لم يغيروا رب العمل على الاطلاق الا٣٥٪ وتبلغ النسبة لدى العمال الصناعيين منهم حوالي ١ر٤٥٪ ٠

بالاضافة لذلك فان اكثر من ٩٥٪ من العمال قد مضى على عملهم اكثر من عام ، بينما مضى على عمل حوالي ٨٠٪ منهم اكثر من خمس سنوات وتعتبر هذه النسبةمرتفعة جدا كما انلها تأثيرا كبيرا علىنمط حياة العمال واكسابهم نمط حياة جديدة وما يعنيه ذلك من تخليصهم من انماط التفكير والتقاليد البورجوازية الصغيرة والحرفية والفلاحية ٠

ان مجموع هذه الارقام والمعطيات الجديدة قد انتجت مجموعة من النتائج الاجتماعية والسياسية الجديدة على رأسها تغيير نسبة القوى الاجتماعية الموضوعية في نطاق السكان ككل لصالح الطبقة العاملة على حساب الطبقات الاخرى ، **فتحت ظل الاحتلال توسعت الطبقة العاملة ونمت نموا سريعا وواسعا في حجمها المطلق كما ازدادت نسبتها الى مجموع القوة البشرية العاملة بالاضافة الى ذلك تحسنت الى حد كبير المزايا البنيانية للطبقة العاملة بمعنى درجة ثقافتها وتطور وعيها والتعليم بين صفوفها ودرجة مهارتها ودرجة تمركزها وتجميعها وتحسن نسبة العمال الثابتين في العمل ٠**

وعلى ضوء التحول في وضع الطبقة العاملة اصبحت هذه الطبقة تمتلك الاسس الموضوعية التي

تمكن وتسهل عملية تنظيمها كطبقة واستنهاض نضالاتها وتسييسها وعملية تحويلها الى طليعة سياسية لمجموع الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال ·

مجموع هذه التطورات التي عرفتها الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة تفند « الوصفات الجاهزة» والافكار المسبقة التي تلجأ اليها بعض القوى الوطنية لتبرير عجزها وعزلتها الواسعة النطاق عن جماهير العمال المضطرين للعمل في المصانع والورشات الاسرائيلية مدعية بان الطبقة العاملة مازالت نامية وغير قابلة للتنظيم وغير متبلورة ، حيث تؤكد هذه المعطيات ايضا انه مع استمرار الاحتلال ومع تسارع عملية التحول الرأسمالي القائم على اساس تدمير اسس الاقتصاد الوطني المحلي لصالح الاحتلال والتي هي مستمرة بدون توقف تستمر الطبقة العاملة في النمو وفي اكتساب المزايا التي تمكنها من التحول فعلا الى قوة طليعة لمجموع الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال ·

اضافة لذلك فان الطبقة العاملة تعاني من **استغلال مكثف ومزدوج** بمعنى قومي وطبقي ، يرسي الاساس الموضوعي لاندفاع فئات واسعة منها لتشكل قاعدة هامة للنضال السياسي المناهض كما سنرى ·

غير ان هذا التغيير في نسبة القوى الاجتماعية الموضوعية لصالح الطبقة العاملة التي تعاني من

الاستغلال المكثف والمزدوج لم ينتج عنه تغيير في نسبة القوى السياسية ما بين الطبقات داخل الحركة الوطنية لصالح الطبقة العاملة ويعود ذلك لعدم اقتران هذه الامكانيات الموضوعية بالعوامل الذاتية عوامل الوعي التنظيم والتسييس حيث مازالت بعض النقابات العمالية والعديد من القوى الوطنية في المناطق المحتلة بعيدة عن هذه التطورات التي عرفتها الطبقة العاملة الفلسطينية وبقيت اسيرة الافكار والتقاليد الحرفية والضيقة ولم تتحمل بالتالي مهامها التاريخية في تنظيم هذه الطبقة وخاصة العاملين منها في المشاريع الاسرائيلية او ما تسمى « **بعمال ما وراء الخط الاخضر** » ·

وقبل ان نرى اسباب ذلك سنرى اولا التطورات التي عرفتها فئة العاملين في المشاريع الاسرائيلية ومشكلاتهم ·

الفصل الثاني

عمال ما وراء « الخط الاخضر » ومشكلاتهم

يشكل عمال ما وراء «الخط الاخضر» ـ العمال العاملون في المشاريع الاسرائيلية ـ **الجسم الرئيسي من عمال المناطق المحتلة ونواتها الاكثر وعيا وتقدما** ليس فقط بسبب من مزاياها وصلابة تكوينها الداخلي وانما ايضا لكونها الاكثر اضطهادا قوميا وطبقيا ٠

وقبل ان نرى مشكلاتهم واشكال اضطهادها بالتفصيل سنرى التطورات التي طرأت على التكوين الداخلي لهذه الفئة من الطبقة العاملة ٠ كما يبين لنا الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

العمال العاملون في المشاريع الاسرائيلية وتوزعهم

السنة	المجموع	(٪)	الزراعة	الصناعة	البناء	المواصلات والخدمات ونشاطات اخرى	نسبتها الى مجموع الطبقة العاملة
١٩٧٠	٢٠ر٦٠٠	١٠٠	٢٤ر٤	١١ر٦	٥٤ر٣	٩ر٧	٢٣ر٥
١٩٧١	٣٣ر٨٠٠	١٠٠	٢٢ر٣	١٤ر٨	٥٢ر٣	١٠ر٦	٣٣ر٨
١٩٧٢	٥٢ر٤٠٠	١٠٠	٢٣ر١	١٧ر١	٤٩ر٥	١٠ر٣	٤٥ر٥
١٩٧٣	٦٢ر٣٠٠	١٠٠	١٩ر٣	١٨ر١	٥١ر٧	١٠ر٩	٥٠ر١٥
١٩٧٤	٦٨ر٧٠٠	١٠٠	١٩ر١	١٧ر٥	٥٢ر٥	١٠ر٩	٥٠ر٥
١٩٧٥	٦٦ر٣٠٠	١٠٠	١٤ر٣	١٨ر٤	٥٤ر٤	١٢ر٩	٥٣ر٦
١٩٧٦	٦٤ر٨٠٠	١٠٠	١٥ر٤	١٩ر٧	٥٠ر٣	١٤ر٦	٥١ر٤

المصدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٧

اولا : ـ تصليب التكوين الداخلي للطبقة العاملة : ـ

يؤكد لنا هذا الجدول الخلاصات السريعة الاولية التي تم تأكيدها اثناء استعراضنا لتطور المكانة الاجتماعية للطبقة العاملة في المناطق المحتلة كما تؤكد ايضا بان هذاالجزء يشكل الجزء الاكثر تقدما من الطبقة العاملة في المناطق المحتلة : ـ

١ ـ فعلى الصعيد **حجمها المطلق شهدت هذه الفئة زيادة كبيرة في عددها** حيث زاد هذاالعدد من ٢٠ر٦٠٠ عامل عام ١٩٧٠ الى ٦٤ر٥٠٠ عام ١٩٧٦ اي بزيادة وقدرها ٢١٤ر٥٪ تقريبا ، بينما تشير كافة الدلائل الى ان هذا العدد اخذ بالارتفاع رغم النقص الظاهري خلال سنوات ٧٥ ـ ١٩٧٦ حيث ان عدد العاملين العرب في المشاريع الاسرائيلية قد بلغ ٦٦ر٥٠٠ عام ١٩٧٧ وحوالي ٧٠ الف عام ٧٨ حسب الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية . فقد ذكرت مصادر وزارة العمل الاسرائيلية في تقرير نشرته يوم٢٥ ـ ٢ ـ ١٩٧٩ ان عدد العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة الذين يعملون في المشاريع الاسرائيلية قد بلغ حوالي الـ٧٠ الف عامل منهم ما يقارب الـ٥٠ الف عامل من «المنظمين» اي الذين ارسلوا الى اماكن عملهم عن طريق مكاتب الاستخدام الاسرائيلية التي اقيمت في اطار الحكم العسكري وعددها ٦٧ مكتبا اما باقي العمال والذين يقدر عددهم بحوالي ٢٠ الف عامل فيعملون بصورة « غير منظمة » حيث انهم معرضون بشكل اكثر

للاستغلال وهضم حقوقهم من قبل ارباب العمل الاسرائيلين · وارتفع عدد العمال « المنظمين » من ٤٦ر٤٧٧ عاملا في شهر شباط ٧٨ الى ٥٠ر٧٢٦ عاملا في شهر كانون الثاني ١٩٧٩ الى ٥١ر٥٧٧ عاملا في نهاية شباط الى ٥٢ر٩٨٣ عاملا في اواخر آذار من نفس السنة ·

ومصدر هذه الزيادة بشكل اساسي هو من الفلاحين المقتلعين من الارض وصغار الملاك الفقراء واللاجئين اضافة الى بعض العاملين داخل المناطق المحتلة والذين تحولوا خاصة في السنوات ٧٠ ـ ١٩٧٣ للعمل في المشاريع الاسرائيلية ·

٢ ـ **وارتفعت نسبة العمال في المشاريع الاسرائيلية الى مجموع** الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٥ر٢٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٥ر٤٥٪ عام ١٩٧٢ الى ٤ر٥١ بالمئة عام ١٩٧٦ وارتفعت هذه النسبة في اواخر عام ١٩٧٨ الى ما يزيد على الـ ٥٥ في المئة من مجموع الطبقة في قطاعات الصناعة والبناء حوالي ٥٦٪ من مجموع الطبقة العاملة داخل المناطق المحتلة فان هذه النسبة قد بلغت ٤ر٨٣٪ لدى فئة العاملين في المشاريع الاسرائيلية ·

٣ ـ ان الغالبية العظمى من العمال المستخدمين في

اسرائيل هم من **العمال الصناعيين ومن عمال البناء** ففي عام ١٩٧٦ شكل العمال الصناعيون من ابناء المناطق المحتلة المستخدمين في اسرائيل حوالي ٧ر١٩٪ من حجم فئة العاملين في اسرائيل حيث بلغ عددهم حوالي ٧٦٠ر١٢من اصل ٨٠٠ر٦٤ ، امـا عمال البناء فقد بلغ عددهم في نفس العام حوالي ٥٠٠ر٢٢ عامل شكلوا حوالي ٣ر٥٠٪ من حجم فئة العاملين في اسرائيل ٠

وشكل العمال الصناعيون وعمال البناء العاملون في المشاريع الاسرائيلية عام ١٩٧٦ حوالي ٤٠٪ من مجموع حجم الطبقة العاملة في المناطق المحتلة ٠

٤ ـ ان **عدد العمال الصناعيين ما فتيء يزداد** عاما بعد عام حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع كما نستدل من الجدول رقم (٤) من ٦ر١١ بالمئة عام ١٩٧٠ الى ١ر١٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٧ر١٩٪ عام ١٩٧٦ حيث بلغ عددهم حوالي ٣٠٠ر١٢ وارتفع الى حوالي ١٥ ألفا في اواخر ١٩٧٧ ٠

وجاء في تقرير اعده قسم التسجيل والاحصاء في مصلحة التشغيل الاسرائيلية ان عدد العمال في المناطق المحتلة الذين عملوا في الصناعة قد بلغ٧٦٧ر١٩ عاملا عام ١٩٧٩ من اصل ٩٨٣ر٥٢ عامل من مجموع العمال « المنظمين » العاملين في المشاريع الاسرائيلية أي

ما يعادل الـ ٣٦ في المئة من مجموع العمال«المنظمين » تقريبا ٠

وجاءت هذه الزيادة بشكل اساسي على حساب العاملين في قطاع الزراعة الـذي انخفضـت نسبة العاملين فيه من ٤ر٢٤ بالمئة عـام ١٩٧٠ الى ١ر٢٣ بالمئة عام ١٩٧٢ الى ٤ر١٥ بالمئة عام ١٩٧٦ حيث لـم يزد عدد العاملين في هذا القطاع عن ٩٠٠ر٩ عامل من اصل ٨٠٠ر٦٤ عامل شكلوا مجموع عمال الاراضـي المحتلة في المشاريع الاسرائيلية وبلغت نسبة العاملين في الزراعة ، وفقا لمعطيات مصلحة التشغيل الاسرائيلية حوالي ١٢ بالمئة فقط من مجموع العاملين في المشاريع الاسرائيلية عام ١٩٧٨ ٠

وقد اعترف راديو اسرائيل بهذه التغييرات في تعليق له بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٨ حول « القوة العاملـة التي يعرفها الاقتصاد الاسرائيلي من المناطق المحتلة » جاء فيه انه خلال الفترة التي عمال فيها هؤلاء العمـال في المشاريع الاسرائيلية طرأت تغييرات هامـة في طابـع تشغيلهم « فاذا كانت الاكثرية قد علمت اساسا في حقـل البناء والزراعة والاعمال غير المهنية فاننا نـرى خلال السنوات الاخيرة ان نسبة العاملين في البناء والزراعة قد انخفضت والمقابل ارتفع عدد العمال في الصناعـة والمهن الاخرى » ٠

اما مستشار وزير العمل الاسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة شلومو امير فقد اكد بدوره « اننا نشهد اتجاهين فيما يتعلق بعمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل : ـ

الاول هو عدم الانخفاض في مجموع العاملين ٠
والثاني هو حدوث تغييرات في تركيبهم اي انخفاض في فروع العمال غير المهنية وزيادة نسبة في عدد العاملين في فروع المهنية والعاملين في المشاريع الصناعية » ٠

٥ ـ **ارتفاع عدد النساء العاملات في المشاريع** الاسرائيلية في السنوات الاخيرة بشكل كبير فوفقا لاحصائيات وزارة العمل الاسرائيلية الخاصة بتشغيل النساء من الضفة الغربية في المشاريع الاسرائيلية ، عمل حوالي ٢٣٤٠ امراة من الضفة وحدها في المشاريع **الاسرئيلية** في شهر شباط عام ١٩٧٩ نصفهن تقريبا من ذوات المهن جئن من مناطق بيت لحم ، والخليل ، واريحا ، ورام الله ، ونابلس ، وجنين ، وطولكرم اشتغل ١٣٠٩ منهن في الصناعة في مصانع النسيج والملابس والبقية في المستشفيات وقطاع الخدمات والزراعة ٠

٦ ـ اتسام عمل العمال الفلسطينيون في المشاريع الاسرائيلية **بالثبات والاستقرار** فالعامل يعمل في المتوسط

خمس سنوات واكثر وفقا للمعطيات الاسرائيلية كما راينا سابقا ٠

٧ ـ ولذلك فان **نسبة المتعلمين مرتفعة جدا** لدى هذه الفئة من الطبقة العاملة ٠

ثانيا : **استغلال مكثف ومزدوج** : ـ

يعاني عمال مـــا وراء « الخط الاخضـر » اضافة للاستغلال غير المباشر الناتج مـن استغـلال المناطـق المحتلة باعتبارها سوق ملحقة بالاقتصاد الاسرائيلـي وخاضعة لكافة مصاعب وازمات هذا الاقتصاد الـذي يعاني من مظاهر التضخم الرأسمالي يعانون ايضا من **مظاهر الاستغلال المباشر المكثف القائم على الاستغلال فائض القيمة من عمل هؤلاء العمال لصالح ارباب العمل الاسرائيليين** وتتجلى اهم مظاهر هذا الاستغلال المزدوج والمكثف في الامور التالية : ـ

١ ـ **سياسة الدمج الاقتصادي والحاق اقتصـاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي** الذي يعانـي من ازمة متفاقمة حيث عرفت هـذه السياسـة تعميقا في تطبيقها في السنوات الاخيرة مع الاجراءات الاقتصادية الاخيرة لحكومة « الليكود » والتـي شملـت بتطبيقهـا المناطق الفلسطينية المحتلة ٠

واذا كانت هذه السياسة والتي فرضت رفعا للاسعار ونسبة الضرائب بشكل جنوني قد زادت مـن صعوبة

معيشية غالبية طبقات الشعب في المناطق المحتلة غير ان المتضرر الرئيسي منها هو الطبقة العاملة بفئتيها عمال ما وراء « الخط الاخضر والعمال العاملين داخل المناطق المحتلة ٠ ليس فقط لانها تمثل اغلبية السكان المنتجين وانما ايضا لكونها محرومة من اي ضمان اجتماعي او صحي ومن اية زيادة في الاجور يتناسب مع الغلاء ٠

فقد ادت الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية والتي شملت بتطبيقها المناطق المحتلة الى انخفاض القدرة الشرائية لدى العمال بسبب ارتفاع الاسعار بحيث بلغ الارتفاع في جدول الاسعار بالنسبة للمستهلك في عام ١٩٧٨ وحده بحوالي ٦٠٪ في الوقت الذي يتوقع ان تبلغ هذه النسبة ٦٦٪ خلال عام ١٩٧٩ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التضخم في اسرائيل والتي بلغت ٦٠٪ في الثلث الاول فقط من عام ١٩٧٩ وسقوط قيمة العملة الاسرائيلية حتى اصبح الدينار الاردني يساوي اكثر من ٧٠ ليرة اسرائيلية في مطلع عام ١٩٧٨ علما بانه لم يكن يساوي اكثر من ١٠ ليرات عام ١٩٧٠ ، مما ادى الى هبوط القيمة الحقيقية لاجور عمال المناطق المحتلة بشكل كبير ٠

وهكذا عملت هذه السياسة والاجراءات الاقتصادية الاخيرة للحكومة الاسرائيلية على **زيادة الحوافز المعنوية والسياسية لهذه الطبقة للاندفاع عفويا للنضال**

ضد الاحتلال الذي يوقع عليها استغلالا مكثفا ٠

٢ ـ العمل الاسود او العمل « بالتهريب » فبالرغم من الشروط التي وضعتها سلطات الاحتلال بان يتم تشغيل عمال المناطق المحتلة بواسطة مكاتب العمل التابعة للهستدروت ووفقا لقوانين العمل المعمول بها في اسرائيل فقد لجأ الكثيرون من ارباب العمل اليهود الى استخدام عمال من المناطق المحتلة خارج اطار الرقابة الرسمية لكي يضمنوا استغلال اكبر لقوة عملهم الرخيصة ، كما يتعرض هؤلاء العمال للنهب على يد ما يسمى بـ « المتعهدين » الوسطاء بين اصحاب العمل والعمال والذين يتفقون مع اصحاب العمل على سعر معين لـ «توريد » العمال ويتفقون مع العمال على سعر اقل بكثير من السعر المتفق عليه مع اصحاب العمل ٠

ويقدر عدد عمال « السوق السوداء » من ابناء المناطق المحتلة بأكثر من ٢٠ الف عامل عام ٧٨ اي حوالي ٢٧٪ من مجموع عمال ما وراء « الخط الاخضر » ٠

والذي يدفع هؤلاء العمال « للعمل الاسود » اضافة للقيود المفروضة على استخدام العامل العربي هو حاجتهم اليومية للانفاق ، فهم يأخذون اجورهم اسبوعيا او احيانا يوميا وهذا ما يجبرهم على تحمل مشقة العمل الممارس حيث يخضعون لشروط عمل سيئة ويتلقون اجورا ادنى ويبذلون ساعات عمل اكثر من

ساعات العمل بالنسبة للعمال المسجلين اضافة لظروف النقل والمبيت القاسية والحرمان الكامل من الضمانات رغم انهم يمارسون اكثر الاعمال صعوبة ٠

وقد اعلن شلومو امير مساعد وزير العدل الاسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة في تصريح له يوم ٢٥ شباط ٧٩ ان تعديلات جديدة قد ادخلت على انظمة العمل الاسرائيلية في الفترة الاخيرة بهدف «تقليص عدد العمال غير المرخصين» خاصة وان معظمهم يعمل في قطاع البناء والزراعة عن طريق «زيادة عدد شبكة الرقابة ومطالبة الشرطة بان تزيد من مساهمتها في مكافحة استخدام عمال منظمين في اماكن العمل (!)» كما اصدر الحكام العسكريون الاسرائيليون تعليمات الى ضباط العمل «لترتيب الرقابة على جهود العمال لضمان عدم خروجهم للعمل بشكل غير منظم (!)» ٠

وبالرغم من ذلك فلا يتوقع ان تضع هذه الاجراءات حدا «للعمل الاسود» حيث يفضل ارباب العمل اليهود وسماسرتهم من العرب هذا الشكل من العمل الذي يمكنهم من مضاعفة استغلالهم للعمال وهضم حقوقهم بشكل اكبر ناهيك عن استخفاف الجهات المعنية في اسرائيل في تنفيذ الاجراءات المتخذة للحد من هذه الظاهرة ٠

وقد ادلى قادة الهستدروت ـ النقابة رب العمل ـ بدلوهم في هذا المجال، حيث شكلوا لجنة خاصة برئاسة

شاؤول بن سمحون لدراسة « العمل غير المنظم للعمال العرب من المناطق المحتلة في اسرائيل » . وقد اقترحت هذه اللجنة في توصياتها التي تعبر عن الطبيعة العنصرية لقادة الهستدروت بهدف حل هذه المشكلة « تطوير العمل في المناطق المحتلة لزيادة امكانيات فرص العمل قريبا من اماكن سكن العمال في المناطق المحتلة.. وذلك من خلال اقامة صناعات اسرائيلية في هذه المناطق وتشجيع العمل في المستوطنات الصهيونية القائمة فيها ! ! » .

٢ ـ **التمييز العنصري والذي لا يتجلى فقط في توزيع عمال المناطق المحتلة في مجالات العمل المختلفة وتركيزهم في الاعمال الشاقة والدرجات المنخفضة من العمل الاسرائيلي وانما ايضا بالعديد من الوقائع العنصرية اليومية** من قبل ارباب العمل واحيانا من بعض اليهود وخاصة بعد الاعمال الفدائية البطولية حيث يتعرض العمال ، للسب والشتم والاعتداء . واعترفت الصحافة الاسرائيلية بانه بعد العمليات الفدائية البطولية تعرض العشرات من عمال المناطق المحتلة للاعتداء في مواقع العمل واثناء مرورهم بالشوارع كما حرقت وسائل نقل بعضهم وسرق ما بحوزة البعض الاخر .

وقد وصلت هذه الممارسات العنصرية لحد اتهام العمال العرب بـ « العجز العقلي » حيث نقلت الصحف الاسرائيلية العديد من التصريحات لمقاولين وارباب عمل اسرائيليين اتهموا فيها عمال المناطق المحتلة « بتسبيب المشاكل للاقتصاد الاسرائيلي » فاعلن احد المقاولين « ان العمال العرب عاجزون عن ادارة اعمال البناء لانهم لا يستطيعون قراءة خريطة ولذلك فانك مضطر لوضع مسؤول يهودي على رؤوسهم » واعلن جودي تامير مسؤول شركة ازوريم للبناء ان العرب لايستطيعون الا انجاز الاعمال البسيطة فقط فمن يجد بابا لا يغلق جيدا او خللا في العمل تعرف بسرعة ان الذين فعلوه هم عمال عرب (!) » وتحدث المسؤول التنفيذي عن القسم الهندسي في شركة سوليل بونيه للبناء قائلا « ان العمال العرب عاجزون عن انتاج اي منتجات جيدة الا اذا كان هناك اشراف يهودي عليهم من فوق !! »

٤ ـ **ظروف التشغيل السيئة والتي تزيد من اصابات** العمل وفي كثير من الاحيان تؤدي الى وفاة العامل وقد اثارت هذه المسألة ضجة في اسرائيل في الصيف الماضي بسبب كثرة حوادث العمل الامر الذي اضطر « لجنة العمل والرفاهية » التابعة للكنيست الاسرائيلية لنقاش هذه المسألة يوم ٣٠ ـ ٧ ـ ١٩٧٧

بعد وفاة عدد من عمال المناطق المحتلة اثناء حريق حيث كان قد تم تشغيلهم خلافا لشروط التشغيل واحتجزوا في المصنع الذي كانوا يعملون فيه « علهمشمار ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٧٧ » غير ان هذا الاجتماع لم يأت بجديد ٠

وقد طالبت بعض الاوساط الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل اجراء تحقيق شامل في شروط تشغيل عمال ما وراء « الخط الاخضر » بعد الحادثة التي تعرض لها عامل من المناطق المحتلة في اب ١٩٧٧ حينما سجن في المصنع من قبل رب عمله في ساعات الليل وقد طالبت صحيفة « الاتحاد » الصادرة في حيفا باقامة لجنة تحقيق لدراسة شروط عمال عرب المناطق المحتلة ٠

كما اصيب مئات العمال اثناء العمل وشوهوا ولم يحصلو على اية تعويضات من ارباب العمل وتحدث اميل حبيبي في « الاتحاد » عن « الاسياد » الذين يفضلون ان يبيت عمالهم في مكان العمل نفسه ويغلقون عليهم الابواب بالمفاتيح حفاظا على امن الدولة (!) حيث احترق حتى الموت في ١٤ ـ ٣ ـ ٧٨ ثلاثة من العمال العرب من غزة كان « السيد » قد اقفل عليهم ابواب مشغله في تل ابيب ليبيتوا فيه فنشب حريق فلم يستطيعوا الافلات منه ٠ ونقرأ في

الصحف الاسرائيلية اسبوعيا تقريبا عن « حوادث عمل » ذهب ضحيتها عمال من غزة ومن احدى القرى في الشمال وفي الشرق والوسط والجنوب ٠

٥ ـ **يوم العمل والذي يكاد يبلغ ضعف يوم العمل بالنسبة للعمال اليهود** وهذا ناتج عن بعد اماكن عمل عمال المناطق المحتلة وعن اماكن مسكنهم حيث يتوزع هؤلاء العمال ـ المسجلون منهم ـ على مناطق العمل المختلفة وفقا لتقرير اعده قسم التسجيل والاحصاء في مصلحة التشغيل الاسرائيلية بتاريخ ٢٥ ـ ٢ ـ ٧٩ كما يلي : اشتغل ٦٥١١ عاملا من ابناء المناطق المحتلة في القدس من بينهم ٣٧١٠ عاملا اشتغلوا في البناء وفي الصناعة و ١٦٦٦ عاملا في الخدمات واشتغل ١٣٨٤٠ عاملا في تل ابيب منهم ٦٦٩٠ عاملا اشتغلوا في الصناعة و٣٢٢٥ في البناء و٣١١٦ في الخدمات واشتغل ٢٥٤٣ عاملا في حيفا منهم ١٢٧٠ اشتغلوا في البناء ، واشتغل في شارون الشمالي والجنوبي ٧٨٦٤ عاملا من ابناء المناطق المحتلة اشتغل منهم في الزراعة ٢٦٠٨ عمال و ٢٥٥٤ عاملا في الصناعة واشتغل في المنطقة الجنوبية وفي رحوفوت ٧٢٠٨ عمال منهم ١٤٤٠ عاملا اشتغلوا في البناء و٢٥٠٦ اشتغلوا في الصناعة واشتغل في منطقة النقب ٤٤٩٨ عاملا اشتغلوا في البناء و١٢٨١ عاملا اشتغلوا في الصناعة ، واشتغل في ايلات ٥٧٣

عاملا من ابناء المناطق المحتلة منهم ٢٦٢ عاملا اشتغلوا في البناء و ٢٦٤ عاملا في الخدمات ٠

ويأتي العمال الى اماكن عملهم من مختلف مدن وقرى المناطق المحتلة حيث يتطلب نقلهم ساعات مساوية لساعات العمل من اجل الوصول لمكان العمل ٠

وحول ظروف ومدة نقل العمال الى اماكن عملهم كتبت صحيفة « جيـرزاليم بوست » الاسـرائيلية فـي عددها يوم ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٧٨ ما يلي : ـ

« يبدأ يوم العمل ٠٠ بالنسبة للعمال العرب عند الساعة الخامسة صباحا وحتـى الساعة السـادسة مسـاءا ٠ تأتي الباصات الاسرائيلية لتنقل العـامل العربي عبر الخط الاخضر وبالطبع تصل الباصات بعد نصف ساعة على الاقل من الانتظار في محطة الباص وعلاوة عن ساعة كاملـة ٠٠ زمن السـفر ٠٠ تقف الباصات عند الخط الاخضر نصف ساعة تفتيش ولذلك هنالك اكثر من هؤلاء العمال يكملون ساعات نومهم في طريقهم الى العمل ٠٠ او اثناء عودتهم ٠٠ من العمل ٠٠ طبعا بعد ارهاق يوم كامل في العمل الاسود الشاق المرهق ٠

وتأخذ رحلة العودة مـن مكان العمل الى مكان السكن المدة نفسها المذكـورة مطـروحا منـها وقت

التفتيش عند الحدود ·· وهكذا يكون العامل قد قضى اكثر من ١٢ ـ ١٦ ساعة ليوم واحد »

ونقلت صحف المناطق المحتلة في لقاءات لها مع هؤلاء العمال انهم « لا يتمكنون من رؤية اولادهم الا وهم نيام ، ولا يرونهم صاحين الا يوم السبت فقط اي العطلة الاسبوعة » ·

والجدير ذكره ان عمال المناطق المحتلة لا يتقاضون بدل ساعات سفرهم الى عملهم من اماكن سكنهم والتي تصل احيانا الى ثمان ساعات ·

٦ ـ ظروف السكن السيئة : ـ

اما العمال الذين يضطرون للمبيت في اماكن العمل تجنبا لمشكلات السفر فانهم يضطرون نظرا لعدم توفر اماكن بيت مناسبة ولكون اليهود يرفضون تأجير الغرف للعمال يضطرون للنوم في اكواخ من تنك او بنايات لم تكتمل في اطراف المدن او في دهاليز تحت البنايات وقد قتل العشرات منهم نتيجة هذه الظروف القاسية ·

وقد ذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية في ريبورتاج صحفي نشرته في عددها الصادر يوم ٢٥ حزيران ١٩٧٦ حول ظروف المعيشة اللاانسانية التي يعيشها العمال العرب العاملين في الزراعة في

المستوطنات الاسرائيلية « ان العمال العرب يقيمون في اكواخ تذكر بحياة الزنوج في الولايات المتحدة ، في رواية (كوخ العم توم) المشهورة التي تصور ادق تصوير الظروف الرهيبة التي كان يعيش فيها الزنوج في الولايات المتحدة في القرن الماضي حيث يقوم العمال العرب بزراعة الارض ورعاية الماشية وحلبها وتنظيف الاصطبلات وتعمل النساء في خدمة عائلات المستوطنين ، الامر الذي يذكر بعهد الاقطاع »٠

واعترفت اللجنة المركزية للهستدروت في اجتماع عقدته يوم ١١ ـ ٣ ـ ٧٩ بـ « خطورة مشكلة ظروف السكن التي يعاني منها العمال العرب من ابناء المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل » واكدت انه « لم يطرأ اي تحسن على ظروف مبيت هؤلاء العمال ٠٠ الامر الذي ادىالى كوارث تبعث على القلق حيث انهتم احراق عمال داخل غرف مقفلة اثناء نومهم داخل اقبيتهم » ٠

وعلى طريقتها العنصرية اقترحت الهستدروت حلا لهذه المشكلة ـ وفقا لما جاء في توصيات لجنة شاؤول بن سمحون ـ بـ «اغلاق اماكن نوم العمالالعرب واشتراط السماح للعامل بذلك بالحصول على شهادة من مراقبي العمال تفيد بأن نوم العمال العرب داخل اسرائيل امر حيوي (!!)» والجدير ذكره ان اكثر من

٢٠ في المئة من العمال لا يعودون الى اماكن سكنهم ، حيث ينام حوالي ١٥ الف منهم في اسرائيل منهم ١٢٠٠ فقط حصلوا على ترخيص بذلك ٠٠ واكثر من ١٣ الف لم يحصلو على هذا الترخيص ٠

واعتبر تقرير الهستدروت هذه المسألة « امنية » من الدرجة الاولى وطالب بتقديم من يناموا من العمال دون تصريح في اسرائيل الى المحاكم !!

٧ ـ التمييز في الاجور والاستقطاعات والحرمان من الضمانات فبالرغم من المساواة النظرية في الاجور بين عمال المناطق المحتلة ـ المسجلين رسميا ـ والعمال الاسرائيليين غير ان هذه المساواة بقيت شكلية ليس فقط بسبب استخدام العمال العرب في الاعمال ذات الشروط الصعبة والاجور المتدنية ولكن ايضا بسبب الاستقطاعات العالية من اجرهم والتي لا يعود على عمال المناطق المحتلة منها اية ضمانات صحية او اجتماعية وتشكل هذه الحسومات نسبة مرتفعة في الاجر اليومي للعامل تجمع في صندوق خاص موجود في وزارة العمل الاسرائيلية يسمى « صندوق التصفيات » وقد تراكم فيه اكثر من مليار ليرة اسرائيلية حسب صحيفة « هارتس » حتى ١١ ـ ٨ ـ ١٩٧٧ ٠ وقد تحدثت الصحف الاسرائيلية بأن الحكومة الاسرائيلية ستستعمل هذا المبلغ من اجل تنفيذ سياستها الرامية

لتكريس ضم المناطق المحتلة لاسرائيل نهائيا من خلال ما سمته بمشروع المساواة في الخدمات بين المناطق المحتلة واسرائيل ٠

ويبلغ هذا التمييز في الاجور اقصى مداه لدى عمال « السوق السوداء » والعمال الزراعيين ٠

٨ ـ **الفصل التعسفي** : لايقتصر ارباب العمل الاسرائيليون على الاستغلال المكثف الذي يمارسونه على عمال المناطق المحتلة وانما يستفيدون ايضا من غياب حماية نقابية تقدم لهم من اجل فصل العمال بشكل تعسفي من عملهم لاتفه الاسباب وذلك بهدف ارغامهم على الاستسلام وعدم المطالبة بزيادة اجورهم او تحسين شروط عملهم ٠

وبهذا الخصوص كتبت صحيفة الجيروزاليم بوست مؤخرا انه في « كانون اول عام ١٩٧٦ اضرب خمسمائة عامل من المناطق المحتلة يعملون في شركة ـ لينفشر ـ الاسرائيلية لمدة يومين فماذا حصل بعد ذلك » ؟

لقد انتقمت الشركة على طريقتها الخاصة ؟

في البداية ٠٠اخرت دفع اجور العمال لمدة ثلاثة اشهر كاملة ثم فصلت قادة الاضراب سريعا دون اي ادنى تعويض رغم ان بعضهم امضى في الشركة مدة خمسة اعوام ٠

اما شركة ـ مراكازا ـ فقد فصلت عددا من العمل العرب لانهم رفضوا تأيدية عمل اضافي فوق طاقتهم وذلك في اخر عام ١٩٧٧ ٠

بقى سؤال : ـ ما هو مصير هؤلاء العمال ٠٠٠ وكيف ينظرون لمستقبلهم في اطار هذا الذي يجري ٠٠ هذه الايام »!! يحق للصحيفة الاسرائيلية ان تطرح هذا السؤال فما هو مصير هؤلاء العمال وكيف ينظرون لمستقبلهم في اطار سياسة الاستغلال والاضطهاد والتمييز العنصري ، وانعدام ابسط الحقوق الانسانية؟

٩ ـ تشغيل الاحداث الذين لا تتعدى اعمارهم الـ ١٤ **سنة** في المشاريع والمزارع والكيبوتسات لمدة تتجاوز الـ١٢ ساعة يوميا وبأجور زهيدة جدا رغم ما نصت عليه القوانين الاسرائيلية بعدم جواز تشغيل الاحداث ٠

وقد اثار استغلال الاطفال ضجة واسعة في المناطق المحتلة ولدى القوى الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل خاصة في صيف ١٩٧٨ بعد ان اتضح بأن مسؤولين اسرائيليين كبار وفي مقدمتهم اريئيل شارون وزير الزراعة ورئيس اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشؤون الاستيطان يشغلون العشرات من الاحداث العرب الذين يحضرونهم عن طريق سماسرة ووسطاء يقومون

باغراء الفتيان العرب للهروب من مدارسهم والتوجه نحو العمل في المصانع والمشاريع الاسرائيلية ٠

وقد صدر في اسرائيل في مطلع عام ١٩٧٩ كتاب باللغة الانكليزية تضمن مجموعة من المقالات التي سبق ان نشرت في الصحف العبرية وتناولت بالتفصيل اوضاع تشغيل الاطفال العرب في المزارع والمصانع الاسرائيلية وتضمنت معلومات مذهلة عن الاستغلال البشع الذي يتعرض له هؤلاء الاطفال على يد ارباب العمل اليهود والوسطاء العرب ٠

وجاء في هذه المقالات التي نشرتها صحيفة عل همشمار « ان ارباب العمل اليهود يصلون بسيارتهم الى حيث يتجمع الاطفال العرب ويتفحصون الاطفال بحثا عن الاقوياء منهم ٠٠ حيث يهرع اليهم الاطفال وهم يصرخون : ـ سيدي ، سيدي ٠٠٠ فيختارون بعناية اقواهم بنية » ويضيف كاتب المقال انه « سمع اثناء مرور بـ (سوق العمال العرب) احد الوسطاء العرب يتفاوض مع صاحب عمل اسرائيلي من رحبوت وكان الوسيط قد وعد صاحب العمل ٦٠ طفلا مقابل ٣٠ ليرة اسرائيلية لكل منهم ـ اي ما يعادل دينار اردني في ذلك الحين ـ وتواصل الجدال بينهما حيث اصر الوسيط على الاحتفاظ بـ ٢٠ ليرة من الـ٣٠ لنفسه ولم يوافق له رب العمل الاعلى ١٠ ليرات فقط ومن ثم ظهر وسيط عربي اخر يتبعه سرب من الاطفال والنساء

ووافق على سعر رب العمل فنشب عراك بين الوسيطين وحينما سأل كاتب المقال احد رجال الامن الاسرائيلي عما اذا كان هؤلاء الاطفال يسجلون في مكتب العمل؟ وهل هم مؤمنون ضد الحوادث وهل هناك من يعتني بحقوقهم الاجتماعية اجاب « لا بد وانك تمزح انهم مجرد اطفال فمن ذا الذي يجد طريقة في الغابة انك تستطيع ان ترى بنفسك انهم يعملون ويتقاضون المال مباشرة في نهاية اليوم ٠٠ وهكذا تسير الامور هنا »٠

ونشـرت مجلة هعولام هزه (١١ ـ ٤ ـ ٧٩) تقرير صحفي عن العمال العرب في مصنع « المصة » ـ فطائر عيد الفصح ـ في بني براق وجاء في التقرير ان هناك اكثر من ٧٠ عاملا عربيا في المصنع تتراوح اعمارهم بين ١١ ـ ١٦ عاما يعملـون فـي ظـروف اسـتغلال بشـعة اذ انـهم يجلبون بواسـطة سمسار (الريس) من قراهم في المناطق المحتلة ويعملون ١٢ ساعة يوميا مقابل اجر زهيد لايتجاوز الـ ٨٠ ليرة يوميا واما السمسار فيقبض عن كل عامل ٥٠ ليرة يوميا على الاقل يتم ابتزازها من الاجر الاصلي (١٣٠ ليرة) للعامل ٠

وامامحملة الاستنكار الواسعة فيالمناطق المحتلة لهذا الشكل من الاستغلال اضطرت سـلطات الاحتلال العسكري لتقديم بعض اصحاب العمل الذين يشغلون الاحداث العرب الـى المحاكم الا انها اصدرت بحقهم

احكاما خفيفة جدا تراوحت بين دفع غرامة بين ١٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ ليرة اسرائيلية والسجن مع وقف التنفيذ لمدة شهر ٠

غير ان هذه العملية لم تتوقف فقد واصل ارباب العمل الاسرائيليين تشغيل الاحداث من المناطق المحتلة على مرآى ومسمع سلطات الاحتلال ٠

١٠ ـ وقد اضيف لهذه الاشكال من الاستغلال والتمييز شكلا جديدا في ظل الاستسلام الساداتي حيث بدأ ارباب العمل الاسرائيليون يحذرون عمال المناطق المحتلة العاملين لديهم من مغبة المطالبة بزيادة الاجور **وهددوهم باستبدالهم بعمال مصريين** « يعلمون بأجور تبلغ نصف ما يتقاضاه عمال الضفة والقطاع » في حالة المطالبة برفع اجورهم او تحسين شروط عملهم !!

★ ★ ★

وجاء التقرير الذي نشرته منظمة العمل الدولية يرم ٢٣ نيسان ١٩٧٩ حول نتائج زيارة بعثة المنظمة للاراضي الفلسطينية المحتلة في النصف الاول من شهر نيسان من اجل التحقيق في احوال العمال الفلسطينيين وظروف عملهم ، جاء ليؤكد حقيقة الاستغلال المزدوج والمكثف الذي يتعرض له العمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الاسرائيلية والتي شرحناها بالتفصيل ٠

وقد اوجز تقرير اللجنة خرق السلطات الاسرائيلية لحقوق الانسان والمخالفات الدولية التي ارتكبتها وسياسة التمييز العنصري التي تنتهجها ازاء

العمال والمواطنين العرب في النقاط الرئيسية التالية :
١ ـ وجود تفرقة في سوق العمل ليس فقط على اساس نوعية العمل ولكن على اساس عنصري
٢ ـ وجود تفاوت في الاجر بين العمال العرب والاسرائيليين العاملين في اسرائيل خاصة في مجال التامين ضد البطالة والشيخوخة والمرض ٠
٣ ـ نقص واضح في الحقوق النقابية بالنسبة للعمال العرب من حيث حق الانضمام لعضوية النقابات العمالية وتشكيل نقابات جديدة خاصة بهم ٠
٤ ـ وجود تفرقة في منح تصاريح العمل للعمال العرب وخضوعها لقواعد صارمة كتجديد تصريح العمل كل اربعة اشهر عمل مستقرة مما يدفع العمال العرب للهجرة الى الدول العربية المجاورة ٠
٥ ـ ان عشرين في المئة من العمال العرب من الاراضي العربية المحتلة العاملين في فلسطين المحتلة من صغار السن التي تحرم اتفاقيات منظمة العمل تشغيلهم قبل سن السابعة عشرة من عمرهم ٠
٦ ـ اكدت اللجنة ان هناك شعورا بين الفلسطينيين يشعرهم بأن السلطات المحتلة تحاول المساس بشخصية وكرامة العمال وعدم تمكينهم المحافظة على هويتهم الثقافية ٠
٧ ـ وفيما يتعلق بفرص العمل في الاراضي العربية المحتلة فهي قليلة مما زاد حجم البطالة ولا توجد اية

ضمانات او تخطيط بالنسبة للقوى العاملة في الاراضي العربية المحتلة ٠

٨ ـ هناك شكوى عامة من التضخم وغلاء المعيشة في الاراضي المحتلة فقد ارتفعت الاسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٠٠ في المئة في الفترة خلال العامين الاخيرين وبقيت الاجور على ما هي عليه بينما وصل الارتفاع داخل اسرائيل الى ٤٠٠ في المئة ٠

ويقول وفد منظمة العمل الدولية انه تم تدريب ٢٣ر٤٠٠ شاب فقط ضمن دورات مهنية انحصرت بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ٠

واتهمت منظمة العمل الدولية تقريرها حول اوضاع العمال المتردية في الاراضي المحتلة بقولها ان من بين خمسة من هؤلاء العمال الفنيين خريجين هذه الدوراتيجد واحد فقطعملا لهفيالضفة الغربيةممايثبت عدم وجود مشاريع قادرة على استيعاب هذه الطاقات بينما يذهب اثنان للعمل في داخل اسرائيل ويتوجه اثنان اخران الى الاقطار العربية للعمل نهائيا فيها مما يساعد على تفريغ الارض من اهلها حيث يؤدي الامر اخيرا الى فقدان الطبقة البشرية العاملة ٠

وكان وفد قد قام بزيارة العديد من المشاريع والمؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء العمال وقابل قادة النقابات والمؤسسات والهئات الوطنية في المناطق المحتلة حيث اتيحت له فرصة التعرف مباشرة وعن كثب

على ظروف الاستغلال المكثف والبشع الذي يتعرض اليه العمال فلسطينيون على يد ارباب العمل الاسرائيلين والشروط اللاانسانية التي يعملون بها امام حرماتهم من الضمانات الاجتماعية والصحية ومن حقهم في التنظيم وقد شرح العمال الذين التقى بهم وفد منظمة العمل الدولية عن ظروف عملهم واشكال التمييز العنصري الذي يتعرضون له وعن حرمانهم من كافة الحقوق التي يتمتع بها العمال اليهود كما طالبوا المنظمة بفضح هذا الشكل البشع للاستغلال والتدخل من اجل تحسين ظروف عملهم ٠

ثالثا : قوة اساسية في مجالات هامة من الاقتصاد الاسرائيلي : ـ

ان هذه الفئة من عمال المناطق المحتلة تشكل قوة اساسية في مجالات هامة من الاقتصاد الاسرائيلي خاصة قطاعات البناء والزراعة والصناعة والخدمات **وهي قادرة بالتالي اذا ما توحدت وتنظمت ان تملي على ارباب العمل الاسرائيليين الاستجابة لمطالبها المباشرة كما انها قادرة على ان تلحق اضرارا واسعة اقتصادية وسياسية بالاحتلال في الظروف المناسبة ٠**

وبهذا الصدد اعرب مدير قسم الخدمات في وزارة العمل الاسرائيلية باروخ حقلائي عن قلقه من زيادة عمال المناطق المحتلة في اسرائيل ومما سماه « سيطرتهم » على عدد من مجالات العمل ٠ واعلن

حقلائي ان عدد هؤلاء العمال في اسرائيل بلغ في اب ١٩٧٨ اكثر من ٦٥ الف عامل شكلوا نسبة ٤ر٥٪ من مجموع العمال في اسرائيل واضاف ان نسبة هؤلاء العمال من عمال البناء في اسرائيل تبلغ ٣٠٪ ومن عمال الزراعة ٣٥٪ ومن النظافة والخدمات والنقل ٢٠٪ و ٧٪ من مجموع العاملين في المشاريع الصناعية ، وقال ان نسبة هؤلاء العمال في هذه الفروع تبلغ ١٦٪ ٠

وكان عمال المناطق المحتلة ولا يزالون بمثابة « مشكلة المشاكل » بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ومنذ بداية السبعينات وحتى الان وخبراء الاقتصاد الاسرائيلية ؟ وماذا سيحدث لصناعة البناء ؟ المناطق المحتلة فجأة عن العمل في المرافق والحياة الاسرائيلية ؟ ماذا سيحدث لصناعة البناء ؟ وماذا سيحدث « للاعمال الوسخة » التي تركها العمال اليهود لعمال المناطق المحتلة ؟!

فعمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل يقومون بجميع الاعمال الشاقة ، وان اي عامل يهودي لن يوافق على القيام بهذه الاعمال ٠

وقد اعرب البروفسور الاسرائيلي ابراهام نافة عن هذا الوضع قائلا « ان الشخص الذي غسل الدرج في مدينتنا في الصباح كان عربيا ، والشاب الذي سقا الورد كان عربيا ، والذين افرغوا صناديق القمامة

كانوا من العرب ، والشاب الانيق الـذي حمل الـى بيتك صندوق الخضار يدعى احمد ولان محمد اعتقل بعد عملية الانفجار في السوق تأخر تصليح سيارتك في الكراج ... ويقول لك المتعهد الذي تعاقدت معه لبناء غرفة اضافية في منزلك عندما تسأله لماذا تأخر العمل، ان العمال العرب لم يأتوا اليوم .. وان الشاب الذي قدم لك طعام الغداء في المطعم بأدب واحتـرام هو عربي ومعظم هؤلا يتقن العبرية بشكل مدهش » .

وقد قدم باروخ حقلائي امثلة على مدى ارتباط بعض المشاريع الاسرائيلية بقوة العمل العربية وقال « طلب مني مصنع بولغات في كريات جات تعبيد طريق لكي تسير عليه الشاحنات التي تحمل العمال العرب حتى لا يتأخر وصولهم لانه اذا تأخر هؤلاء وعددهم الف عامل عربي فان العمل في مصنع بولغات سيتوقف تماما ولم يكـن امامي خيـار وتوجهت الـى الجهات المختصة وحصلت على ميزانية للاشغال العامة تبلغ عدة ملايين مـن الليرات لتعبيد الطريـق المـذكور » واضاف « ان مصانع المواد الغذائية وخاصة مصانع المعلبات مرتبطة ارتباطا تاما بالعمال العرب كما ان مصانع النسيج مرتبطة هي الاخرى بالعمال العرب وهناك الفنادق والزراعة والبناء والتي سوف تصاب بالشلل التام اذا توقف العمال العرب عن العمل فـي اسرائيل .

كما اعلن احد رؤساء الرابطة الاسرائيلية لصناعة النسيج والذي يملك مصنعا للنسيج انه عندما يسأل نفسه ماذا سيحدث لو توقف العمال العرب عن العمل في اسرائيل « فانه ترتعد فرائصة خوفا » ٠

ان هذه الحقائق تؤكد لنا القوة الهائلة التي تمثلها هذه الفئة من الطبقة العاملة في المناطق المحتلة وقدرتها على الحاق الضرر الكبير بالاقتصاد الاسرائيلية وبالاحتلال وسياسته اذا ما توحدت وتنظمت وقدرتها كذلك على فرض شروطها على ارباب العمل الاسرائيليين ٠

ان كافة هذه الارقام والمعطيات تبين لنا بشكل واضح بأن صلابة التكوين الداخلي للطبقة العاملة في المناطق المحتلة وتصاعد درجة تمركزها وثباتها تأتي بشكل رئيسي من هذه الاهمية المتزايدة التي يلعبها عمال « ما وراء الخط الاخضر » في تكوينها والاهمية المتزايدة لهم في المجالات الاقتصادية الحيوية بالنسبة لاسرائيل ٠

غير ان هذا الجزء الرئيسي من جسم الطبقة العاملة في المناطق المحتلة ما زال عمليا محروما من حقه في التنظيم النقابي وبالتالي من لعب دوره السياسي والاجتماعي رغم توفر الدوافع المباشرة من اجل تنظيمه وتوحيده اضافة لميزاته الموضوعية ٠

رابعا : المشكلة التنظيمية هي المشكلة الرئيسية : ـ

غير ان المشكلة الرئيسية بالنسبة لعمال «ما وراء الخط الاخضر » هي المشكلة التنظيمية ٠

فبالرغم من صفاتها المتقدمة هذه وبالرغم من الاهمية البالغة التي تحتلها ضمن اطار الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة وبالرغم من سياسة الاضطهاد والاستغلال القومي والطبقي والتمييز العنصري الذي يفرض عليها فقد بقي هذا الجزء الرئيسي والمتقدم من الطبقة العاملة اي عمال ماوراء الخط الاخضر محروما من ابسط الحقوق النقابية وحقه في الاتحاد والانتظام النقابي الامر الذي يشكل عائقا كبيرا امام قدرة الطبقة العاملة في المناطق المحتلة على لعب دورها النضالي القيادي المناهض للاحتلال والذي رأينا بانه ممكن موضوعيا ٠

ويعود سبب تقصير الحركة النقابية في المناطق المحتلة عن الاضطلاع بهذه المسؤولية التاريخية الى هيمنة بعض الافكار والاتجاهات الاصلاحية والبيروقراطية لدى اوساط متنفذة في قيادة هذه الحركة والتي لم تستوعب التطورات الهامة التي طرأت على جسم الطبقة العاملة في الوقت الذي واصلت فيه تمسكها بحرصها على « احترام الشرعية » وعدم القيام بأية خطوة جديدة لتنظيم العمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية مادامت القوانين الاسرائيلية تحرم هؤلاء العمال من حقهم بالتنظيم ٠

ففي مقابلة له مع صحيفة الفجر المقدسية يوم ٢١ ـ ٦ ـ ١٩٧٨ اعلن امين سر احدى النقابات ان الوعي الطبقي والاجتماعي في الضفة الغربية يكاد يكون معدوما (!) وعلى هذا الاساس تحتاج النقابة الى القيام بحملة توعية واسعة هذا من جهة ومن جهة اخرى قلة الصناعة (!) حيث اننا بلد زراعي متخلف وهذا لا يساعد العامل على استيعاب المفاهيم الجديدة لذلك الحال (!!) »

ان مثل هذا الموقف والصادر عن احد قادة الحركة النقابية في المناطق المحتلة انما يعكس ليس فقط فهما مجزوءا يختصر الطبقة العاملة في فئتها العاملة في مشاريع المناطق المحتلة فقط وانما يبين ايضا الى اي مدى يتناقض هذا التصريح مع التطورات الجديدة التي طرأت على الطبقة العاملة وبالتالي على المجتمع بأسره فالذي بحاجة الى « حملة توعية » هم اصحاب هذه المواقف الذين مازالوا يتعاملون مع الطبقة العاملة وفق مقاييس قديمة ٠

كما ان الموقف القائم على اساس « ضرورة احترام الشرعية » ـ شرعية الاحتلال طبعا ! ـ وبالتالي عدم الاقدام على اتخاذ خطوة جديدة ملموسة من اجل تنظيم هذا الجزء الرئيسي عن الطبقة العاملة في المناطق المحتلة مادامت قوانين سلطات الاحتلال

تحرم ذلك هذا الموقف ساهم بدورة في ابقاء النقابات تقتصر في عضويتها على العاملين في الضفة الغربية ٠

ولم يعمل القرار الذي اتخذته بعض النقابات العمالية عام ٧٥ ومن ثم مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية عام ١٩٧٦ والقاضي بافساح المجال امام العمال والعاملين العرب في المؤسسات والمشاريع المختلفة داخل اسرائيل للانتساب الى النقابات العمالية في مدن الضفة الغربية لم يعمل هذا القرار على تغيير الامور لانه بقي مجرد اعلان دون ان يترافق بمبادرة النقابات لتنظيم العمال وبالاضطلاع بمسؤوليتها في البدء بمعالجة ابرز المشكلات التي يجابهها العمال واكثرها الحاحا وتبني برامج فعلية لتحقيق هذه المطالب ومن ثم تنظيمهم في حملة نضالية تستهدف فرض شرعية تمثيلها لهم كما سنرى لاحقا ٠

ان النتيجة العملية المباشرة لمثل هذه السياسة القاصرة والعاجزة عن اللحاق بركب التطورات التي حصلت في حجم وتكوين الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة هو ترك هذا الجزء الرئيسي من الطبقة العاملة مبعثرا مجزءا في وجه جشع ارباب العمل الاسرائيليين الذين لا يدخرون فرصة من اجل تكثيف امتصاص دم العمال العرب في محاولة لحرمانهم من لعب اي دور وطني في النضال ضد الاحتلال ٠

غير ان هذا الموقف الاستنكافي لا يقتصر في التعامل مع عمال « وراء الخط الاخضر » ومشكلاتهم وانما يتجسد ايضا في تعامل عدد من القيادات النقابية مع العمال داخل المناطق المحتلة ونضالاتها رغم ان « القوانين » تجيز هذا التعاطي مع مشاكلهم (!) ·

الفصل الثالث

تنامي الحركة المطلبية للطبقة العاملة : ـ

شهدت المناطق المحتلة في السنة الاخيرة تناميا كبيرا للحركة المطلبية للطبقة العاملة عبرت عن نفسها بموجة الاضرابات، وعرائض ومذكرات الاحتجاج التي نظمها العمال والنقابات العمالية للمطالبة بتحسين شروط العمل ورفع الاجور بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة من جراء السياسة الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية والتي ادت الى رفع الاسعار وزيادة نسبة الضرائب وبالتالي الى نقص القدرة الشرائية لدى جماهير العمال ، وتصاعدت هذه الحركة في الفترة الاخيرة خاصة امام رفض اصحاب العمل العرب رفع الاجور بما يتناسب مع ارتفاع في الاسعار بينما زاد بعضهم في هجومه على مكاسب العمال واستغلوا من اجل ذلك كل سلبيات قانون العمل الاردني ٠

وقد تمكنت هذه التحركات التي تثبتت ان الطريق الوحيد امام العمال من اجل تحقيق مطالبهم هو طريق

وحدتهم وتضامنهم تمكنت من تحقيق العديد من المكتسبات والانتصارات لصالح العمال وحقوقهم ٠

اولا : تدني مستوى معيشة العمال ٠٠ وهجوم على مكتسباتهم وحقوقهم :

الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية وخاصة منذ صعود الليكود الى السلطة والتي فرضت رفعا للاسعار ونسبة الضرائب بشكل جنوني وشملت بتطبيقها المناطق المحتلة تعميقا لنهج الحاق اقتصاد هذه المناطق بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعاني من مظاهر التضخم الرأسمالي وجعله بالتالي خاضعا لكافة مصاعب وازمات هذا الاقتصاد زادت من صعوبة معيشة غالبية طبقات الشعب وكان اول المتضررين منها سكان المناطق الفلسطينية المحتلة وذلك ليس لكونها تتم على اصحاب الدخل المحدود والعائلات الكبيرة العدد وهي حالة الغالبية العظمى من الفلسطينيين وحسب ، وانما ايضا بسبب التفاوت الكبير بين دخل الفرد في اسرائيل ودخل المواطن في المناطق المحتلة اضافة لحرمان مواطني هذه المناطق من منح علاوات غلاء المعيشة التي تتناسب مع غلاء المواد الاساسية لحياتهم ٠

والمتضرر الرئيسي من هذه الاجراءات في المناطق المحتلة هو الطبقة العاملة الفلسطينية التي

تشكل اغلبية السكان المنتجين فهي التي تتحمل ثقل هذه الاجراءات وهي التي يـزداد تـدهور مسـتوى معيشتها خاصة وانها محرومة من اي ضمان وتعمل بأجور منخفضة ٠

ويبين لنا الجدول التالي الارتفاع الذي طرأ على اسعار المواد الاساسية والضرورية خـلال الفترة ما بين ايار ٧٧ حتى نيسان ٧٩ : ـ

جدول رقم (٩)

المادة	الاسعار بالليرة الاسرائيلية		نسبة الغلاء
	في ايار ١٩٧٧	في نيسان ١٩٧٩	
الخبـز	١ر٢٥	٢ر٥٠	٪١٠٠
المرجرين	١ر٥٠	٣ر٢٠	٪١١٣
بيضة متوسطة	٠ر٦٤	١ر٧٠	٪١٦٥
كيس حليب	٢ر٣٥	٥ر١٠	٪١١٧
جبنـة بيضاء	٢ر١٠	٥ر٣٥	٪١٥٥
لبـن	٠ر٧٣	١ر٧٠	٪١٣٣

المصدر : الاتحاد ٢٤ ـ ٤ ـ ١٩٧٩

ويمكن ان نفهم نتائج هذا الارتفاع في الاسعار على حياة المواطنين عامة والطبقة العاملة خاصة ، اذا علمنا ايضا مدى الانخفاض الذي طرأ على القيمة الحقيقية للعملة الاسرائيلية بالاضافة الى ان الارتفاع الاجور كان ضئيلا جدا مقارنة بالارتفاع الذي طرأ على الاسعار ٠

وقد ترافق مع هذا الارتفاع الجنوني في الاسعار فرض عدد من الضرائب المختلفة على المناطق المحتلة مثل ضريبة الدخل والاملاك والتأمين والقيمة الاضافية والبلدية وغيرها من الضرائب التي تعرض المواطنين الى الافلاس اضافة للاساليب المرهقة التي يمارسها موظفو الضرائب عند تحصيلها ٠

ومن المعروف ان الاوضاع الاقتصادية لاصحاب المشاريع الصغيرة الذين يتعرضون لهجمات رجال الجمرك صعبة حيث تؤدي الزيادة في الضرائب الى تدهورها وفي توقف عدد منها عن الانتاج الامر الذي سيؤدي الى المزيد من التدهور في اوضاع المناطق المحتلة الاقتصادية ٠

وزاد في احوال الطبقة العاملة سوءا الهجمة **والاعتداءات التي تعرضت لها حقوق ومكاسب العمال على يد بعض ارباب العمل العرب والرأسمالية العربية ورفض البعض الاخر رفع اجور العمال بما يتناسب مع الارتفاع في الاسعار محولين بذلك عمليا وحدة طبقات الشعب الوطنية في مواجهة الاحتلال الى سلاح يشهرونه في وجه الطبقة العاملة ٠**

وقد تضمنت صحف المناطق المحتلة العديد من الامثلة الخاصة بالاعتداءات على حقوق ومكاسب الطبقة العاملة ويمكن ذكر مصنع « سلفانا » في ٠ام الله كمثال صارخ على ذلك حيث تلجأ ادارة المصنع

الى اجـراءات وممارسـات فظة واسـتفزازية ازاء العاملات في المصنع فهي تعمد الى تفتيش العاملات بطريقة مهينة ومثيرة لكرامتهن وتمنع العاملات من التحرك والتحدث فيما بينهن منعا باتا ومـن التوقف ثانية واحدة عن العمل لالتقاط الانفاس ٠٠ عدا عـن الشتائم والمسبات والصراخ الذي تواجه به العاملات٠

وامام هذا السـلوك المشين واستمرار تكراره قدمت عاملات المصنع عريضة احتجاجية وقعتها جميع العاملات الـى الادارة حيث طالبن فيها بـوقف هـذه الاجراءات وبتحريمها تحريما كاملا ٠

وقد فصلت عاملة من هذا المصنع لانها رفضت ان تخضع للتفتيش المهين الذي يجريه صاحب العمل اثناء دخول العمال والعاملات الى المصنع وخصوصا « من يشتبه بهم » بان لهم اتصال بنقابة العمال كما فصل عامل في مشحمة اسو في نابلس لانه رفض ان يصلح حذاء صاحب المعمل (الفجر ١٤ ـ ٦ ـ ٧٨) ٠

وذكرت صحف المناطق المحتلة الصادرة في آذار ١٩٧٨ انـه « في مصنعين للادوية في رام الله قامت ادارتهما بزيادة ساعات العمل احدهما كان دوامه من الثامنة صباحا وحتى الثالثة من بعد الظهر منذ تأسيسه٠ فصار من السابعة والنصف صباحا وحتى الـرابعة مساء دون زيادة الاجور واحتسابها سـاعات عـمل

اضافية والاخر كان دوامه من الثامنة صباحا وحتى الثانية من بعد الظهر عند تأسيسه ايضا ، فصار من الثامنة صباحا وحتى الثانية والنصف بحجة ان الانتاج قد انخفض وبعد نضال شاق ومرير خاضته عاملات المصنع ، اضطرت الادارة ان تتقاسم والعامل نصف الساعة لكنها اضافت اعتداءا اخر على حقوق العمال عندما اعلنت انها ستقوم بحسم ايام الاعياد الدينية من الاجازة السنوية في الوقت الذي كانت هذه الاعياد مدفوعة الاجر» فباسم القانون يقومون بسلسلة هذه الاعتداءات حيث يدعون ان قانون العمل حدد ساعات العمل بثماني ساعات ويجيز لاصحاب العمل حسم الاعياد الدينية من الاجازة السنوية متناسين ان الحق المكتسب اصبح قانونا ٠

وفي مؤسسة اخرى من مؤسسات رام الله حاولت ادارتها ان تستبدل رواتب العمال والموظفين من العملة الاردنية الى الاسرائيلية في الوقت الذي مضى وقت ليس بقصير على هذا المكسب والذي لا يمكن للعمال التنازل عنه ابدا ٠

واشارت هذه الصحف الى ظروف عمل عمال الفنادق والمطاعم الصعبة واللا انسانية ، وخاصة في مدينة القدس ودللت على ذلك بأمثلة عديدة مثل « احد اصحاب الفنادق الذي يستخدم عماله لاطعام كلابه والقيام بأعماله الخاصة ٠٠ ويمنع العمال من

الحديث مع بعضهم البعض او الوقوف معا ويسمعهم كيلا مـن الشتائم الـرخيصة » وكذلك احـد اصحاب الفنادق بالقدس « والذي قام بضرب احد عماله وفصله من العمل بعد ان قبض عليه (!) وهو يحتسي بقية زجاجة عصير ·· » ·

كما لجـأ بعض اصحاب المعامل الـى الغـاء الاتفاقات الجماعية من جانب واحد ، كما حصل في مصنع التنك بنابلس بعد تحسين آلة المعمل بحجة ان الاتفاقات الجماعية « اصبحت غير متلائمة مع الظروف المستجدة» ·

اما شركة الكرتون في رام الله فقد عقدت اتفاق عمل مجحف بحق العمال الذين يشتغلون في الشركة نص على منح العمال زيادة قدرها ٥ في المئة مـن رواتبهم مقابل تعهدهم برفع انتاج المصنع ٢٥ في المئة وامتناعهم الكامل عن اي اضراب مهما كانت دوافعه واسبابه !!

هذه امثلة قليلة جدا من الاعتداءات على حقوق العمال وعدم احترامها مـع العـلم ان هناك ادارات مصانع ومؤسسات تقوم بفصل الكثير من العاملين فيها بعد اكتشاف توجهاتهم الفكرية والسياسية والادارات التي لم تقم بالفصل قامت بتهديدهم بالفصل اذا ابدوا اي نشاط في هذه المؤسسات (!) ·

ثانيا ـ مجابهة وطنية لسياسة الدمج والالحاق والاجراءات الاقتصادية : ـ

وقد جوبهت اجراءات سلطات الاحتلال الاقتصادية التي تشكل خطرا يهدد مصالح مجموع الطبقات الشعب الوطنية بموجة من السخط الذي عم المناطق المحتلة تجلى في عرائض مذكرات وبرقيات الاستنكار التي وجهتها الهيئات التمثيلية في هذه المناطق لسلطات الاحتلال والتي اعلنت شجبها لهذه الاجراءات ورفضها لها ٠

وقد شملت هذه التحركات اضافة للعمال ، الموظفين حيث قام موظفو مختلف الدوائر الحكومية في الضفة الغربية بتوقيع عريضة في صيف ٧٨ قدمت لسلطات الحكم العسكري الاسرائيلي وطالبت برفع رواتبهم كي تتناسب مع مستوى الغلاء في تكاليف المعيشة وطالب الموظفون بالغاء الكادر المطبق وتغيير الراتب الاساسي الذي يطبق عليهم منذ اكثر من عشر سنوات (عندما كان الدينار الاردني يساوي رسميا حوالي تسع ليرات اسرائيلية بينما اصبح يساوي في عام ٧٩ اكثر من ٧٠ ليرة) كما طالب الموظفون بالغاء نظام ضريبة الدخل المطبق على رواتبهم والذي يقطع مبالغ كبيرة جدا ٠

كما عمت هذه الحركة مختلف مدن المناطق

المحتلةحيث شملت موظفي مستشفى «المطلع» فيالقدس وموظفي الصحة والزراعة في نابلس وموظفي ومستخدمي بلديات الخليل وبيت لحم وغيرها من المرافق والمؤسسات ...

وشملت ايضا المعلمين الذين اعلنوا الاضرابات الجزئية حتى تستجيب سلطات الاحتلال لمطالبهم وجاء في المذكرة التي رفعوها للسلطات الاسرائيلية بأن اوضاعهم المعيشية قد بلغت درجة من السوء لايمكن احتمالها بسبب الوضع الاقتصادي السائد وبسبب الظروف الخاصة التي يعيشها الموظفون في الضفة الغربية حيث لا يستند نظام الرواتب والعلاوات الى اسس واضحة وثابتة فبالتالي يتضرر الموظفون في الضفة الغربية ضررا مضاعفا نتيجة لتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية .

وطالب المعلمون بتعديل الراتب الاساسي بحيث لايقل عن ١٥٠٠ ليرة اسرائيلية لادنى الدرجات وتعديل نسبة غلاء المعيشة بما يتناسب والراتب الاساسي وجعل الزيادة السنوية لا تقل عن خمسين ليرة اسرائيلية .

وفي مدن رام الله والبيرة والخليل واريحا وبيت ساحور قام المعلمون في مدارس هذه المدن والقرى المجاورة لها باضرابات جزئية تحذيرية على امتداد

الفصل الاول من العام الدراسي ٧٨ ـ ٧٩ وذلك بالتعطيل عن العمل كل يوم سبت احتجاجا على استمرار المماطلة والوعود الاسرائيلية الكاذبة في زيادة رواتبهم وتحسين ظروفهم المعيشية على ضوء موجة الغلاء الفاحش والضرائب المتصاعدة وتدني قيمة العملة الاسرائيلية ٠

وقد بدأت المطالبة بزيادة رواتب المعلمين والموظفين في الضفة الغربية والتي تقودها لجان المعلمين والموظفين في منطقة رام الله والبيرة منذ بداية العام الدراسي ٧٨ ـ ٧٩ احتجاجا على خيبة امل هؤلاء الموظفين من الوعود الكاذبة والمماطلة الاسرائيلية في الاستجابة الى مطالبهم العادلة ولما لم تجد مذكرات الاحتجاج لجأ المعلمون الى الاضراب عن العمل لمدة يوم واحد هو يوم السبت من كل اسبوع ٠

وفي شهر كانون اول ٧٨ ابتدأ معلمو وموظفو مدن وقرى بيت ساحور واريحا والخليل في تنفيذ الاضراب الجزئي كل يوم سبت وفي مدينة بيت ساحور رفع المعلمون والموظفون ايضا مذكرة احتجاج للحاكم العسكري الاسرائيلي العام للضفة الغربية والى ضابط التربية والتعليم ومدير التربية في المنطقة اعربوا فيها عن خيبة املهم في الكادر الجديد الذي لم يحقق لهم المطالب المرجوة وطالبوا في مذكرتهم بعلاوة مقدارها

٥٠٪ من الراتب الاساسي كغلاء معيشة و ٧٪ علاوة خاصة والافراج عن الدرجات المجمدة خاصة لمن امضى خمس سنوات في درجة وتخفيض ضريبة الدخل المحسومة من الراتب الى اقل من النصف ٠

وفي الخليل رفعت لجنة المتابعة التي تم تشكيلها في الاجتماع الذي عقده مدير ومديرات المدارس في محافظة الخليل في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني ٧٨ مذكرة احتجاج الى الجهات الاسرائيلية المختصة مطالبين بزيادة رواتبهم وتحسين ظروفهم المعيشية بما يتناسب وارتفاع الاسعار الفاحش ٠

وفي مدينة اريحا إيضا نفذ ، المعلمون فيها اضرابا جزئيا كل يوم سبت في الفصل الاول من عام ٧٩ احتجاجا على اوضاعهم السيئة ولعدم استجابة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لمطالبهم العادلة وقد تضامن طلبة منطقة اريحا مع المدرسين في التعطيل عن الدراسة كل يوم سبت ٠

وقد جرت مشاورات بين المعلمين والموظفين (يتجاوز عدد المعلمين والموظفين الـ١٢ الف) في مدن ومحافظات الضفة الغربية من اجل تصعيد الاجراءات التي يمكن اتخاذها اذا استمرت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في تجاهل مطالبهم العادلة ٠

واعلن اللحامون ومن ثم اصحاب مصانع

الاحذية في الخليل اضرابا في مطلع عام ٧٩ استمر اكثر من اسبوعين احتجاجا على ملاحقة سلطات الجمارك والضرائب الاسرائيلية لهم ، وحظيت مطالبهم بدعم المؤسسات الوطنية والبلدية والنقابات العمالية والمهنية ٠

غير ان مواجهة ناجحة لهذه الاجراءات وللسياسة الاقتصادية الاسرائيلية ازاء المناطق المحتلة تتطلب من الهيئات الوطنية والتمثيلية رص صفوفها وتوحيد جهودها ومشاركة اوسع القطاعات الجماهيرية المتضررة منها في تنظيم مواجهة فعلية ضدها ٠

وتأتي في مقدمة هذه المؤسسات النقابات العمالية التي يقع على عاتقها دور رئيسي في تنظيم اشكال المواجهة الفعالة وذلك من خلال اقدامها على ممارسة برنامج عمل فعلي للدفاع عن مصالح وحقوق العمال الذين تعرضهم هذه الاجراءات الى مزيد من السحق والتضرر ٠

ولا يمكن للنقابات الاضطلاع بهذا الدور الا من خلال تنظيم الطبقة العاملة الفلسطينية وتوحيدها وتنظيم اشكال التعاون فيما بينها وتعميم التعاونيات الاستهلاكية والاشكال التعاونية الاخرى وانهاض نضالها المطلبي والسياسي ٠

ثالثا ـ الطبقة العاملة تصعد في نضالاتها المطلبية : ـ

ومن جهة اخرى عرفت الحركة المطلبية للطبقة

العاملة في المناطق المحتلة نموا كبيرا خاصة منذ مطلع عام ١٩٧٨ من اجل تحسين شروط عمل العمال ورفع اجورهم بما يتناسب مع الارتفاع في مستوى المعيشة والدفاع عن مكتسبات الطبقة العاملة وحقوقها التي تعرضت في الفترة الاخيرة لهجمة على يد بعض ارباب العمل والرأسماليين المحليين وقد تمكن العمال من خلال هذه التحركات تحقيق بعض مطالبهم ٠

فقد نجح عمال شركة سجاير القدس في قرية ابو ديس في اوائل٧٨ بفرض زيادة ٢٠ بالمئة من رواتبهم الاساسية بعد سلسلة من التفاوضات مع رب العمل الذي اضطر الى الرضوخ لمطالبهم وفي محاولة للالتفاف على هذا النجاح بادر القائمون على الشركة بفصل ثلاثة عمال ممن يعملون في الشركة منذ خمس سنوات بحجة «التحريض على الاضراب ودعوة العمال الى الانتساب للنقابة » حيث شهدت الشركة حركة احتجاج واسعة في صفوف العمال تطالب باعادة المفصولين الى عملهم ووقف الاعمال التعسفية ٠

وفي صيف ١٩٧٨ طالب عمال شركة الزيوت النباتية في نابلس برفع مرتباتهم وزيادة غلاء المعيشة زيادة تتناسب والظروف الاقتصادية التي يعيشها العمال ، كما طالب العمال ادارة الشركة بتعديل بدل العلاج الذي تدفعه الشركة لهم والبالغ خمسة دنانير اردنية سنويا ليصبح متناسبا مع الظروف الراهنة ٠

وحققت عمال شركة الغاز في رام الله زيادة قدرها ٤٠٠ ليرة اسرائيلية شهريا على راتب كل منهم بعد اضراب عن العمل ـ والجدير ذكره انهذه الشركة ذات رأس مال مشترك اسرائيلي محلي ـ كما حققت عاملات مصنع الالبسة الجاهزة في رام الله من خلال نضالهن واعلانهن الاضراب التباطئي زيادة في الاجور وتحسين ظروف العمل وحقق عمال وعاملات الادوية وعمال المطبعة المركزية في رام الله مجموعة من المكاسب فيما يتعلق برفع الاجور والعطل المدفوعة في الاعياد والمناسبات العمالية ٠

ولعل ابرز مثال على هذه التحركات المعبرة عن التحركات المطلبية التي شهدتها المناطق المحتله هو اضراب عمال « مطعم امية » في القدس المحتلة في حزيران ١٩٧٨ ، والذي دام ستة ايام استطاع عمال المطعم بعده تحقيق مطالبهم العادلة التي تضمنتها العريضة التي تقدم بها عمال المطعم الى الادارة وفي مقدمتها زيادة الاجور بمعدل ٣٣٪ لكل العمال والاقلاع عن سياسة الفصل التعسفي من العمل ووضع حد للمعاملة اللاانسانية في علاقة الادارة واصحاب المطعم بالعامل ٠

وقبل ان تضطر ادارة المطعم للرضوخ لمطالب العمال كان صاحب العمل قد فصل تعسفيا احد العمال لانه « ضبطه » وهو يجمع تواقيع العمال على العريضة

مما اثار استياء جميع العمال الذين قرروا الاعتصام داخل المطعم في صبيحة اليوم التالي مطالبين باعادة زميلهم المفصول كما انتخب العمال لجنة عمالية نقابية كان على رأسها العامل المفصول واعطيت كامل الصلاحيات بالتفاوض مع الادارة نيابة عن العمال ٠ وامام تعنت الادارة قرر العمال اعلان الاضراب المفتوح حتى تتحقق مطالبهم وحقوقهم العادلة جميعا ٠

وقد ابدى عمال الفنادق والمطاعم الاخرى في القدس المحتلة تضامنا واسعا مع اضراب ومطالب عمال مطعم امية تمثل ذلك في ارسال وفود الدعم والطعام للعمال المضربين وارسلوا برقيات واعلانات التأييد لهذا التحرك في الصحف الصادرة في القدس ٠

كما مارس الاتحاد العام لنقابات العمال من طرفه الضغوط على صاحب العمل للاستجابة لمطالب العمال كما انخرط في هذه العملية العديد من رؤساء واعضاء المجالس البلدية والشخصيات الوطنية ٠

وامام اصرار العمال ووحدتهم والدعم العمالي والوطني الواسع لمطالبهم اضطر صاحب المطعم للتراجع والرضوخ لمطالب عمال المطعم واعادة زميلهم المفصول ٠

واكدت جريدة « راية الشعب » الصادرة في المناطق المحتلة في عددها الثاني والعشرون ان تحرك عمال مطعم امية قد « اكد بأن الطريق الوحيد امام

العمال من اجل تحقيق مطالبهم وتحسين ظروف عملهم هو وحدتهم وتضامنهم ونقل الصراع من اجل المطالب من اطاره الضيق والمحصور في موقع العمل الى الاطار الذي يعبيء عمال المهنة كلها وعمال المنطقة الى الاطار الذي يشمل الطبقة العاملة والحركة النقابية على الصعيد الوطني فلقد راهن اصحاب مطعم امية على تمزيق وحدة العمال وتهديدهم بالهستدروت وبقمع سلطات الاحتلال لكن اصرار العمال على التكاتف ومواجهتهم لكل محاولات دق الاسافين فيما بينهم ومبادرتهم نحو جذب كل عمال المطاعم والفنادق الى جانب مطالبهم مكنهم من الانتصار ومن فرض شروطهم على اصحاب المطعم »٠

وبالرغم من صغر المرفق الذي تم فيه هذا الاضراب الا انه قد جاء ليشير بشكل واضح الى تصاعد الحركة المطلبية للطبقة العاملة وتنامي حسها الطبقي التضامني وليطرح الحاجة الماسة لتنظيم عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي ـ لم تكن نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي قد اسست بعد وقد سرع هذا التحرك في عملية احيائها ـ في نقابة خاصة بهم كما اكد على ضرورة اضطلاع النقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات العمال بدورها في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وتوحيدها وتنظيمها من اجل انتصار مطالبها ٠

ففي الكثير من الاحيان وقفت بعض القيادات

النقابية موقفا محايدا واحيانا متحفظ امن التحركات المطلبية للعمال العاملين في المشاريع العربية بحجة الحفاظ على وحدة كافة الطبقات الوطنية ومنها البرجوازية في مجابهة الاحتلال · متناسين بأن **وحدة الجبهة الوطنية ضد الاحتلال لا يمكن ان تقوم على قاعدة تجويع العمال وانما على اساس مشاركة جميع الطبقات في تحمل عبء السياسات الاحتلالية والنضال ضدها ·**

وقد نظمت معظم هذه التحركات من قبل العمال مباشرة بسبب احجام القيادات النقابية عن الاضطلاع بدورها في تنظيم وقيادة نضالات العمال وكانت النقابات تتدخل ـ هذا اذا ما تدخلت ـ في وقت لاحق ليس من اجل دعم التحرك العمال وتأطيره وتوفير شروط انتصاره وانما من خلال محاولة « اقناع » ارباب العمل بالتوصل الى حل وسط مع العمال المضربين احيانا والاستفادة من بعض العناصر المساندة للعمل النقابي لتحقيق بعض المكاسب من جهة اخرى وفي الكثير من الاحيان لعبت القيادات النقابية دور الوسيط (!) بين العمال وارباب العمل ·

ان هذا الوضع يطرح على رأس جدول اعمال الحركة الوطنية في المناطق المحتلة وقواها التقدمية والجذرية النضال من اجل تطوير الحركة النقابية حتى تصبح ـ كما ينبغي ان تكون ـ سلاحا حقيقيا للطبقة

العاملة في المناطق المحتلة واطـارا مـوحدا ومنظما لنضالاتها ٠

وقبل ان نرى الشروط التي لابد منها من اجل تطوير الحركة النقابية وتصحيح مسارها سنلقي نظرة سريعة على الوضع الراهن للحركة النقابية ومعضلات هذه الحركة ٠

الفصل الرابع

الحركة النقابية في المناطق المحتلة :
معضلاتها وضرورة تطويرها

ان تخلف الحركة النقابية في المناطق المحتلة عن الطبقة العاملة وعدم قدرتها على اللحاق بركب التطورات الهامة التي حصلت في حجمها وتكوينها الداخلي وعجزها عن التحول الى سلاح فعال بيد العمال لانتزاع حقوقهم الحياتية ومواجهة مشكلاتهم وتبنيها والدفاع عنها نابع بشكل رئيسي عن معضلات تكوين هذه الحركة الكامنة في بنيتها والتي سنحاول تحديدها بعد القاء نظرة سريعة على الوضع الراهن لهذه الحركة النقابية ٠

أ ـ الوضع الراهن للحركة النقابية في المناطق المحتلة : ـ

قبل عام ١٩٦٥ كانت النقابات العمالية المتواجدة في مدن الضفة الغربية منضمة الى الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ومركزه الرئيسي عمان

وفي تلك السنة اسس الاتحاد فرعا له في الضفة الغربية كان مركزه في مدينة نابلس ضم بالاضافة لنقابات نابلس التسع آنذاك النقابات العمالية في مدن الضفة الاخرى ٠

وبعد حرب ١٩٦٧ ووقوع الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي ، اخذ الاتحاد العام بنابلس يمارس سلطاته اتحادا عاما مركزيا لنقابات عمال الضفة الغربية باستثناء نقابات القدس التي حلتها سلطات الاحتلال بعد ان اعلنت ضم القدس المحتلة لاسرائيل ، ونقابات الخليل حتى فترة ليست بالبعيدة ٠

وترتكز الاسس القانونية التي يستند اليها التنظيم النقابي العمالي في المناطق المحتلة الىقانون نقابات العمال الاردني رقم (٣٥) سنة ١٩٥٣ والذي اجاز للعمال حق التنظيم في نقابات حيث انه اتاح لكل سبعة عمال فأكثر يشتغلون في مهنة واحدة او شركة واحدة ان يشكلوا نقابة خاصة بهم بعد ان يضعوا لهم نظاما يتضمن اهداف النقابة ويحدد اوجه نشاطها وكذلك شروط العضوية والامتيازات التي يمكن للعضو ان يجنيها من انتسابه للنقابة وكذلك الحالات التي حرم بها من العضوية ٠٠٠٠ الخ كما اشترط القانون المذكور وما تلاه من قوانين هي قانون التعويض رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ وقانون العمل رقم ـ ٢١ لسنة

١٩٦٠ والقانون المعدل رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، اشترطت هـذه القوانين على ان تنص انظمة النقابات صراحة علـى موجب ابتعاد النقابة عـن الاشتغال بالمسـائل السياسية او الدينية وتحريم الـدخول في مضاربات مالية او تجارية ٠

كذلك فان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ والقانون الذي تلاه رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، رفع عدد العمال الذين يحق لهم طلب وتسجيل نقابة الـى عشـرين عامـلا فأكثر يعملون في مهنة واحدة او مؤسسة واحـدة ٠

اما في المجال الداخلي فلا بد من ان ينص نظام النقابة على عـدد اعضاء اللجنـة الادارية ويتراوح عددهم فـي الغـالب مـن (٧ ـ ٩) اشخاص يعقدون اجتماعات دورية مرة كل اسبوع او في الاسبوعين على الاكثر ويقوم التنظيم على اساس حرية الاختيار كان يترك للعامل نفسه ان يختار الانضمام للنقابة او البقاء بعيدا عنها ٠

كذلك يجب ان ينص النظام الداخلي على وجوب دعوة الهيئة العامة مرة في السنة على الاقل يعرض خلال الاجتماع تقرير عن اعمال اللجنة الادارية خلال السنة المنتهية والميزانية العمومية للنقابة وكذلك يتم انتخاب اللجنة الادارية الجديدة حيث تجتمع اللجنة الجديدة بعد الانتخاب مباشرة على الاغلب او في وقت لاحق يتفق عليه وتوزيع الوظائف الادارية التي يجب

ان تشمل على تسمية امين السر وامين الصندوق وفي بعض الحالات نائب لكل منهما · كذلك تنص انظمة غالبية النقابات على حق النقابة بتأسيس فروع لها ·

اما الاتحاد العام لنقابات العمال فانه يتكون من النقابات المنضوية في لوائه والتي تنضم اليه وله ثلاث هيئات هي :

الهيئة العامة ـ وتشمل جميع اعضاء اللجان الادارية للنقابات الاعضاء وينص النظام الداخلي على عقد اجتماع سنوي لها ·

مجلس الاتحاد ـ ويشمل ممثلي النقابات حسب النسبة العددية لكل نقابة وينص النظام على عقد اجتماعات شهرية له بشكل عام ويرسم السياسة التي يجب ان تقوم بتنفيذها الهيئة التنفيذية ·

الهيئة التنفيذية ـ وتتكون من (٧ الى ١٣) عضوا ينتخبهم مجلس الاتحاد مرة كل سنتين وبعد ظهور نتائج الانتخابات يجتمع الاعضاء الفائزون لينتخبوا من بينهم الامين العام وامين الصندوق ونائبا لكل منهما ·

تجتمع الهيئة التنفيذية مرة كل اسبوعين على الاقل وهي تدير اعمال الاتحاد وتصرف شؤونه اليومية (١) ·

.....

(١) المصدر : كتاب محمد جوهر حول الحركة العمالية في الاردن ·

والجدير ذكره ان كل نقابة تمثل وفقا لحجمها تمثيلا نسبيا في مجلس الاتحاد على الشكل التالي :

من ٢٠ ـ ٧٥ عامل لهم ممثل واحد في المجلس
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ عامل لهم ممثلان في المجلس
من ٢٥٠ ـ ٣٥٠ عامل لهم ثلاثة ممثلين في المجلس
من ٤٠٠ ـ ١٠٠٠ عامل لهم اربعة ممثلين في المجلس ٠

وكل الف جديد بعد الالف الاول لهم ممثل واحد جديد ويعقد مجلس الاتحاد مؤتمرة لانتخاب هيئة تنفيذية ووضع برنامج نقابي لفترة عمل اللجنة الجديدة ٠

ومن جهة اخرى فان التنسيق بين النقابات شبه معدوم ولا تتعدى العلاقة بينهما العضوية في الاتحاد العام لنقابات العمال ٠

والنقابات العمالية المنضوية في اطار الاتحاد العام للنقابات هي التالية :

١ ـ نقابة عمال المؤسسات العامة ـ نابلس وتضم حوالي ـ ٦٠٠ ـ عامل ٠

٢ ـ نقابة عمال البناء في نابلس وتضم حوالي ٣٠٠ عامل ٠

٣ ـ نقابة عمال مشاغل الخياطة نابلس وتضم حوالي ـ ١٥٠ ـ عامل ٠

٤ ـ نقابة سائقي السيارات وعمال النقل

والكراجات ـ نابلس وتضم حوالي ـ ٦٠٠ ـ عضو

ويرجع كبر عـدد الهيئة العـامة لهـذه النقابة للقانون الاردني الـذي يشترط الانضمام لنقابة سائقي السيارات وعمال النقل والكراجات من اجل الحصول على شهادة السياقة العمومية ٠

٥ ـ نقابـة عمال الصناعات الجلدية ـ نابلس وتضم حوالي ـ ١٥٠ ـ عامل ٠

٦ ـ نقابة عمال المخابز ـ نابلس وتضم حوالي ـ ١٥٠ ـ عامل ٠

٧ ـ نقابة مستخدمي الصيدليات والمستودعات الطبية في نابلس وتضم حوالي ـ ١٥٠ ـ عامل ٠

٨ ـ نقابـة عمـال المطابـع ـ نابلس ـ وتضم حوالي ـ ٣٠٠ ـ عامل ٠

٩ ـ نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة ـ رام الله والبيرة وتضم حوالي ـ ٣٠٠ عامل وقد توسعت صفوفها بشكل كبير في عام ١٩٧٨ ٠

١٠ ـ نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة طولكرم وتضم حوالي ـ ١٥٠ ـ عامل ٠

١١ ـ نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة ـ جنين وتضم حوالي ـ ١٥٠ ـ عامل ٠

١٢ ـ نقابة عمال المؤسسات العامة ـ بيت لحم وتضم حوالي ـ ٢٥٠ ـ عامل (١) ٠

وقد انضم لعضوية الاتحاد منذ المؤتمر الرابع للاتحاد الذي عقد في اذار ١٩٧٨ وحتى مطلع ١٩٧٩ النقابات التالية :

١ ـ نقابة عمال الغزل والنسيج في الخليل
٢ ـ نقابة عمال الاحذية والجلود في الخليل
٣ ـ نقابة عمال النجارة في الخليل ٠
٤ ـ نقابة عمال الخياطة ـ الخليل ٠
٥ ـ نقابة عمال الادوية في رام الله ٠

وبالاضافة لهذه النقابات مازالت هناك نقابات نشطة اخرى خارج اطار الاتحاد ونقابات اخرى مسجلة في عهد النظام الهاشمي ولكنها مازالت بحكم المجمدة ٠

ومن النقابات التي مازالت خارج اطار الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية بالاضافة لنقابات القدس التي سنتطرق لوضعها فيما بعد ، نقابة سائقي السيارات في الخليل ٠

واما النقابات المسجلة في عهد النظام الاردني

.....

(١) الارقام المذكورة مرتكزة الى وثائق المؤتمر الرابع للاتحاد العام لنقابات العمال والذي عقد في اواخر شهر اذار سنة ١٩٧٨ ٠

والتي مازالت بحكم المجمدة فأهمها :

١ ـ نقابة عمال الدقاقة ـ الخليل ٠

٢ ـ نقابة عمال ومستخدمي الاشغال العامة ـ الخليل ٠

٣ ـ نقابة عمال مشاغل الحداده ومشاغل الميكانيك ـ الخليل ٠

٤ ـ نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة ـ الخليل ٠

٥ ـ نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة ـ اريحا ٠

٦ ـ نقابة عمال ومستخدمي المعادن ـ نابلس ٠

وهناك مدن اخرى لم يؤسس فيها حتى الان اية نقابة واهمها قلقيلية ـ وبيت ساحور ـ وبيت جالا وحلحول ٠

اما نقابات غزة فلها وضع خاص سنراه لاحقا

وبالرغم من التطورات النوعية الهامة التي طرأت على جسم الطبقة العاملة في المناطق المحتلة كما رأينا سابقا فقد واصلت هذه النقابات اعتماد اللوائح والانظمة الداخلية وشروط العضوية الموروثة عن القانون الاردني كما شددت تمسكها بها كما سنرى لاحقا ٠

ب معضلات الحركة النقابية للطبقة العاملة :

يمكن تحديد المعضلة التكوينية للحركة النقابية

والثغرات الكبيرة في بنيانها مـــن خلال معالجة هذه الحركة في وضعها الراهن حيث نلاحظ مايلي :

اولا ـ انها معزولة بشكل واسع عن جماهير الطبقة العـاملة ليس لكونـها تقتصر في شـرعيتها التمثيلية على العاملين في المشاريع العـربية داخل المناطق المحتلة وانما هيمعزولة عمليا حتى عنالعاملين في المشاريع العربية فهي لم تكن تضم في صفوفها حتى اوائل ١٩٧٩ اكثر من سبعة الاف عامل من اصل اكثر من ـ ١٣٠ الف عامـل وعاملـة عدد افـراد الطبقة العاملة في المناطق المحتلة اي بنسبة لا تتجاوز الـ ٦٪

ويعود السبب في ذلك الى السياسة الانعزالية ـ الحرفية لقيادات العديد من النقابات والتي تريد ابقاء النقابات العمالية اقرب الى الاندية النشاطية المحدودة العدد والمضمونة التصويت !

وامعانا في هذه السياسة عملت هذه القيادات في بعض النقابات على وضع العراقيل والعقبات فـي طريق طالبي الانتساب مـن العمال والعاملات والى التنصل مـن مسؤولياتـها ازاء مطالبـهم المشـروعة ووجدت في الاقبال المتـزايد على الانتساب للنقابات بسبب من التدهور المتزايد في مستوى معيشة الطبقة العـاملة وبالتالي الاتسـاع الملحوظ فـي النضالات المطلبية مـن اجل تحسين شروط العمل ورفع الاجور وجدت في ذلك « مؤامرة » ! تهدد سلطتها وتستهدف

الاطاحة بها واخذت تزيد من تشددها بالتمسك بالانظمة واللوائح الداخلية من اجل « التصدي » لخطر انتساب العمال لنقابتهم وبالتالي توسيع وتطوير قاعدة هذه النقابات وقد وجد احد القادة النقابيين في جهود بعض النشطاء من العمال لتوسيع قاعدة النقابة بتنسيب عدد من العمال اليها محاولة لتجميع الاصوات من اجل كسب موقع في قيادة النقابة وذهب لحد اتهام هذا النشاط بانه يخدم « بقصد او بدون قصد اعداء الطبقة العاملة (!) » ٠

كما شددت بعض النقابات من اصرارها على التطبيق الحرفي لما ورد في هذه الانظمة الداخلية من اخضاع العضوية النقابية للتزكية من قبل عضوين عاملين في الحد الادنى ـ غالبا ما يشترط كونهما من الهيئة الادارية للنقابة ـ والعمل بنوعين من العضوية عاملة ومؤازرة ٠

وقد ذكرت جريدة « راية الشعب » في عددها الـ٢٢ الصادر في اواخر ايار ١٩٧٨ امثلة عديدة على هذه الممارسات الانعزالية حيث كتبت (ان عشرات من العمال قد هلكت اقدامهم مجيئة وذهابا الى مقر احد النقابات العمالية الوطنية في مدينة من مدن شمالي البلاد دون ان يتمكنوا من « العثور » على رئيس الهيئة الادارية حتى ينسبوا انفسهم ٠ ان عشرات من

العاملات في احدى الجمعيات الخيرية مازلن ينتظرن منذ شهور قبول عضويتهن في النقابة التي رفضت انتسابهن المباشر في مقرها بحجة ان الهيئة الادارية او اعضاء منها سيقومون بزيارة الى هذه الجمعية وتنسيب كل العاملات فيها بل ان نقابة اخرى في جنوب البلاد قد قررت هيئتها الادارية التراجع عن فتح مقرها بصورة دائمة بحجة ان احد اعضاء هيئتها الادارية لم يعد يدر عليه « بوفية » النقابة ارباحا معقولة وبدلا من ان تستجيب هيئتها الادارية لمطلب عدد من العمال بصندوق للضمان الصحي تواجههم بالقول « لافائدة من ذلك امام اعلان سلطات الاحتلال عن نظام التأمين الصحي » وان احد اعضاء الهيئة الادارية لهذه النقابة لم يتورع في احدى المناقشات حول دور النقابة في معالجة هجرة بعض العمال عن القول : لافائدة من العمال الذين يأتون من اجل تحقيق مكاسب لهم » ولم يتور عرئيس الهيئة الادارية عن مخاطبة العمال في احدى محاضراته قائلا « انه لمن المؤسف جدا ان عمالنا لايأتون الى النقابة الا عندما يتعرضون لمشكلة » وكأن المطلوب من العمال ان يأتوا للنقابة من اجل الثرثرة والدردشة فقط · فعلا تدل هذه الامثلة القليلة على ان عددا من النقابات العمالية بما فيها بعض النقابات التي تقودها عناصر تقدمية تصر على ان تظل اندية ضيقة ومغلقة ومنبرا للوجاهة وذلك ليس بفعل عدم ادراك او تجاهل لدور

النقابة فحسب ، وانما بسبب استسراء مرض العصبوية الحزبية الضيقة النظر · فمقابل الاستحواذ البيروقراطي على نفوذ حزبي في قيادة هذه النقابات تلقي بعض العناصر المتنفذة فيها عرض الحائط بالحاجة الى تطوير الحركة النقابية وبالحاجة لتحويلها الى حركة جماهيرية وكفاحية) ·

كما دفعت هذه الممارسات العشرات من العمال في مناطق القدس وبيت لحم ورام الله الى التوقيع على عرائض ومذكرات يحتجون فيها على المماطلة بقبول طلبات انتسابهم وعلى محاولات تطفيش للعمال والاحالة دون انتسابهم لنقاباتهم ·

ان هذه السياسة لاتؤدي عمليا الا الى اهتزاز ثقة الطبقة العاملة بالنقابات والمساهمة في عزل هذه النقابات عن جمهورها العمالي وبالتالي تسهيل نشاط القوى اليمينية والانقسامية داخل الحركة النقابية ·

ويتناقض مثل هذا الموقف مع حقيقة كون النقابة اداة لتنظيم الجماهير العمالية في النضال من اجل تحسين شروط بيعها لقوة عملها وان الهدف من انشائها هو الدفاع عن المصالح اليومية الملحة والحيوية للعمال كل العمال تجاه اصحاب العمل ومن اجل تحقيق هدفها فهي لابد ان تنظم في صفوفها اوسع الجماهير العمالية كما ان وظيفة النقابة هي دوما تنظيم العمال في هذه المهنة او تلك وفي اشراكهم

بالنضال مـن اجل انتصار مطالبهم والحصول على مكاسب جديدة ٠

وفي المناطق المحتلة فان النقابة يجب ان تكون سلاح فعال بيد الطبقة العاملة من اجل تحسين ظروف عملها وانتزاع حقوقها وتوحيد صفوفها دفاعا عـن مصالحها ومن اجل لعب دور فعال في النضال الذي يخوضه الشعب بكـل طبقاته الـوطنية ضد الاحتـلال وسياسته ٠

ثانيا : انعزالها عن الجسم الرئيسي من الطبقة العاملة والذي يمثله العمال العاملون في المشـاريع الاسرائيلية كما رأينا اثناء الحديث عن المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة من الطبقة العاملة والتي تأتي في مقدمتها المشاكل التنظيمية ٠

ثالثا : ان معـظم هـذه النقابات في تكوينهـا الداخلي مازالت قائمة على اساس اما الحـرفة او المنطقة الجغرافية اي انـها مختلطة ومتعددة مهنيـا وبالتالي انعـدام اللجان العماليـة والفـروع المهنية والصناعية فيها ٠

واذا كان مثل هذا الوضع يتلائم مع مرحلة سابقة من مراحل تطور الطبقة العاملة فان التطور الهائل الذي حصل علـى صعيد حجم الطبقة العـاملة وتكوينها الداخلي ـ كما رأينا ـ قد خلق وضعا جديدا اصبحت هذه النقابات في ظله عاجزة عن القيام بمهامها وتأدية

دورها مالم يتطور تكوينها الداخلي وبنيتها بشكل يستوعب هذه التطورات ٠

رابعا : ان **الانظمة الداخلية** لعدد غير قليل من النقابات العمالية والتي تعود جميعها لعهد نظام الهاشمي مازالت **تسمح لعناصر برجوازية صغيرة واحيانا لارباب عمل بالانتساب اليها والوصول الى هيئاتها القيادية** الامر الذي يميع الوجه الطبقي للنقابة من جهة ويغذي ويسهل النشاطات التخريبية اليمينية والانقسامية داخل النقابات وبالتالي التأثير على وحدتها من خلال محاولات شق الحركة النقابية او التسرب لقيادتها ، ففي نيسان عام ١٩٧٧ حاولت مجموعة من العناصر المشبوهة والمعروفة بارتباطها بالنظام الاردني ، التخريب على وحدة الحركة النقابية حينما جرت بعض النقابات الى الانشقاق عن الاتحاد العام لنقابات العمال ٠

وفي الانتخابات النقابية التي جرت في اعوام ٧٨ ـ ٧٩ صبت العناصر البرجوازية واليمينية كل طاقاتها من اجل الوصول الى قيادة النقابات وبمعزل عن مشاركة الغالبية العظمى من العمال وفي ظل معضلات الحركة النقابية في تركيبها الراهن تمكنت هذه الاتجاهات من اقتناص اغلبية الهيئة الادارية لنقابة عمال المؤسسات العامة في نابلس في انتخابات عام ٧٨ وما زالت تواصل محاولاتها بهدف تعزيز مواقع

القوى اليمينية في صفوف الحركة النقابية للطبقة العاملة ٠

خامسا : الطبيعة الاصلاحية والانتهازية اليمينية لقيادة بعض هذه النقابات والتي بدلا من ان تنظم نضالات العمال من اجل انتصار حقوقهم حولت هذه النقابات الى شبه اندية مقتصرة بشكل رئيسي على ممارسة بعض النشاطات السياسية والثقافية والرياضية رغم التطور الذي عرفته هذه النقابات امام تنامي الطبقة العاملة في الفترة الاخيرة ٠

سادسا : ان هذه الحركة ما زالت **غير موحدة على صعيد المناطق المحتلة ككل** وان كانت معظم نقابات الضفة الغربية تنضوي في اطار الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية والذي مقره في مدينة نابلس غير انه يوجد الى جانبه مجموعة من النقابات في القدس العربية المحتلة بالاضافة لنقابات الخليل ٠ اما بالنسبة لقطاع غزة فقد كان فيه حتى احتلاله عام ٦٧ فرع للاتحاد العام لعمال فلسطين تم حله مع دخول الاحتلال وواصل هذا الفرع يمارس عملية تمثيل عمال غزة انطلاقا من دمشق وحتى الان لايزال هذا الفرع ممثلا بخمسة عشر عضوا في مؤتمر اتحاد عمال فلسطين ٠

اما في قطاع غزة نفسه فهناك نشاطات ، واسعة

بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ ، لاعادة احياء فرع للاتحاد العام لعمال فلسطين الذي حلته سلطات الاحتلال وتأسيس نقابات عمالية جديدة تتلائم مع التطورات الجديدة التي طرأت على جسم الطبقة العاملة في القطاع وفي هذا المجال فانه يقع على الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ونشطاء الطبقة العاملة مسؤولية كبيرة سنعود لتحديدها لاحقا ٠

سابعا ـ عدم اضطلاع هذه النقابة بدور ملموس من اجل حماية المراة العاملة رغم الزيادة الكبيرة في نسبة النساء العاملات في السنوات الاخيرة ورغم شروط العمل القاسية والاستغلال الاضافي الذي تتعرض اليه غالبية النساء العاملات ٠

ثامنا ـ اذا ما استثنينا بعض النقابات فان معظم اللجان الادارية للنقابات العمالية **لاتقدم في المؤتمرات تقارير خطية لهيئاتها العامة لنقاشها ومحاسبتها** عليها كما انها لاتنشر اسماء هيئاتها العامة على لوحة الاعلانات قبل فترة من اجراء الانتخابات ٠

ج) من اجل تطوير الحركة النقابية :

وامام اوضاع الحركة النقابية ومعضلاتها هذه ومن اجل صون وحدة الحركة العمالية في المناطق

المحتلة ومنع الاتجاهات اليمينية والانقسامية من التسرب الى قياداتها تناضل الاتجاهات العمالية الجذرية داخل النقابات والقوى والمنظمات التقدمية والديمقراطية في المناطق المحتلة وفي مقدمتها « منظمة الجبهة الديمقراطية ـ المناطق المحتلة » من اجل تطوير الحركة النقابية وتصحيح مسارها ·

وقد بادرت منظمة الحبهة الديمقراطية ـ المناطق المحتلة وعدد من القوى العمالية التقدمية الاخرى للنضال من اجل تصحيح الثغرات البارزة في نشاط الحركة النقابية وتطوير هذه الحركة وتصحيح مسارها ودفعها للحاق بركب التطورات الحديثة التي حصلت في حجم وتكوين الطبقة العاملة وتحويل النقابا ت الى مركز استقطاب واداة توحيد وتنظيم الطبقة العاملة وقيادة لنضالاتها من اجل انتصار حقوقها ومطالبها العادلة · وتمحورت هذه النضالات في سبيل تخليص الحركة النقابية من معضلاتها وتطويرها حو ل الامور الرئيسية التالية :

اولا ـ توسيع القاعدة العمالية وفتح باب التنسيب على مصراعيه :

ان من اهم الاسباب التي تزيد في عزلة النقابات عن الجماهير العمالية هو الانظمة واللوائح الداخلية القديمة والمتخلفة عن التطورات التي طرأت على الطبقة العاملة والتي مازالت بعض النقابات تتمسك بها في

الوقت التي استعملتها قيادات اخرى « كسلاح » في وجه طالبي الانتساب للنقابات ٠

فهذه الانظمة الداخلية تشترط في البند(ج)من باب شروط العضوية على كل راغب في الانضمام الى النقابة انيقدم طلبا كتابيا علىالنموذج المقرر الىالهيئة الادارية ويزكيه اثنان من الاعضاء وللهيئة الحق في قبول الطلب او رفضة مع بيان الاسباب الداعية للرفض (!) وفي البند (د) من نفس الباب تنص هذه الانظمة على ان « **النقابة تقبل اعضاء موأزرين** على اختلاف مهامهم وصفاتهم ويقدمون طلبا للانتساب كأعضاء موأزرين لايكون لهم الحق في الانتخاب والترشيح ويجوز اشتراكهم في مختلف اوجه نشاط النقابة الاجتماعي والثقافي والرياضي (١) » ٠

ان البند (ج) يعكس النهج النخبوي الانعزالي للعمل النقابي في الوقت الذي يساهم فيه البند (د) بتضييع الوجه الطبقي للنقابة خاصة بسبب استعماله من قبل بعض النقابات في خدمة التوسع بين فئات اجتماعية غير عمالية مما عزز الاتجاهات التي عملت على تحويل النقابات الى مؤسسات نشاط ثقافي ورياضي فقط ٠

(١) النظام الداخلي المعدل لنقابة عمال وظفي البلديات والمؤسسات والمحلات التجارية والاعمال الخاصة في الاردن والذي ما زالت تعتمده نقابات الضفة الغربية ٠

وقد تسلحت بعض النقابات بهذه البنود من اجل اصدار قرارات جائرة تحرم بعض العمال من حقهم بالعضوية العاملة وتحت مبررات مختلفة كما هو الحال في « نقابة عمال المؤسسات في بيت لحم » والتي ذكرت في بيان نشرته في جريدة الطليعة المقدسه (عدد آب ١٩٧٨) بأن مسألة قبول العمال ابو ديس ـ والعيزرية في بيت لحم كمؤازرين ما هي الا حل للمعضلة القانونية المتعلقة بالحدود الجغرافية المرخص بها للنقابة لا اكثر (!) » في الوقت الذي تقبل فيه هذه النقابة فئات اجتماعية غير عمالية كأعضاء مؤازرين ٠

ومارست نقابات اخرى سياسات « تطفيشة » للعمال من خلال عمليات التحقيق والتي تعرض لها العمال طالبي الانتساب والتي تصل الى حد سؤالهم عمن بعث بهم من اجل الانتساب للنقابة وعن الاهداف التي يبغونها من وراء الانتساب !

ومن هنا فانه يمكننا القول بان اعادة النظر بالانظمة الداخلية وشروط العضوية التي تتمسك بها بعض النقابات العمالية والكف عن الاساليب « البوليسية » والتطفيشية التي تمارسها نقابات اخرى ومنح العمال والعاملات حق الانتساب من دون قيد او شرط وقبول الانتساب الجماعي للنقابات اصبحت من ابرز محاور العمل والنضال من اجل فك العزلة عن

النقابات وتوسيع قاعدتها العمالية حتى تتحول هذه النقابات الى مركز توحيد الطبقة العاملة وتنظيم لنضالاتها وحتى يكون ممكنا التصدي لنشاط الاتجاهات اليمينية والانقسامية في صفوفها والتي تستفيد من هذه الانظمة الداخلية ومن غياب الالوف من العمال عن الحركة النقابية وتقرير سياستها ومصيرها ٠

ولا يقتصر الامر من اجل توسيع القاعدة العمالية النقابات على هذه المسألة فأن تشكيل لجان التنسيب على صعيد المنطقة والمهنة وموقع العمل والسكن اصبح ضرورة ملحة من اجل توسيع قاعدة النقابات الجماهيرية ٠

وقد كتبتجريدة «راية الشعب» فيعددها الصادر في اواخر ايار ١٩٧٨ حول هذه المسألة تقول « بأن منح العمال النقابيين حق امتلاك دفاتر التنسيب للنقابة وتشكيل لجان التنسيب المتعددة هو الذي من شأنه تعزيز قاعدة النقابات العمالية الجماهيرية وتوسيعها » ٠

ولا ينفصل عن هذا كله مبادرة النقابات من اجل تشكيل اللجان والفروع النقابية في القرى والمدن التي لانقابات فيها خاصة وان جزءا رئيسيا من الطبقة العاملة انما يتكون من ابناء القرى والمدن التي لا نقابات عمالية فيها واذا ماعلمنا ما يؤدي اليه بعد

مقر النقابات الحالية عن العديد من هذه القرى والمدن من الحيلولة دون مشاركة عمالها في نشاطات النقابات واحيانا الانتساب اليها فانه يصبح من الضروري اقدام هذه النقابات على تشكيل اللجان والفروع النقابة فيها مع مراعاة ان لا يؤدي ذلك الى نتائج سلبية على صعيد البنيان الداخلي للنقابة التي يجب ان تشكل لجانها وفروعها النقابية على اساس المهنة والصناعة وموقع العمل بشكل رئيسي ·

ومن اجل التسريع بانجاز كافة هذه المهمات الرئيسية فانه على عاتق كافة العمال الطليعيين تقع مسؤولية النضال والمثابرة من اجل تصحيح كل ما من شأنه عرقلة **منح كافة العمال والعاملات حق الانتساب للنقابة دونما قيد وشرط** وذلك عبر تنظيم اوسع حملة ضغط على القيادات النقابية التي مازالت تحجم عن الرضوخ لفعل التطورات الموضوعية الهامة التي طرأت على الطبقة العاملة وفي مقدمة ذلك حق الالوف من ابناء هذه الطبقة من الانخراط في نقاباتهم والتسلح بها من اجل الدفاع عن حقوقهم ·

ثانيا : تصحيح التكوين الداخلي للنقابات بما يتلائم مع التطورات الحديثة :

ان التكوين الداخلي لاية نقابة عمالية واسس تنظيمها يعتمد على طبيعة ومستوى تقدم الطبقة العاملة

في البلد ووضعه السياسي حيث يتم اختيار الشكل التنظيمي للنقابة انطلاقا من هذه المعطيات جميعا الا ان المبدأ الموجه دائما لاختيار الشكل التنظيمي الملائم **وقدرة هذا الشكل على المساهمة في تعبئة شرائح وفئات اوسع من العمال في صفوف النقابة وعلى توحيد نضال العمال في مواجهة ارباب العمل وفي اشاعة الديمقراطية النقابية** داخل النقابة وعلى ضوء هذه المبادىء يتم تحديد او تصحيح وتطوير الهياكل والاسس التنظيمية للنقابة فهل التكوين الداخلي الحالي للنقابة العمالية في المناطق المحتلة ينسجم مع هذه المبادىء الاسس الموجهة لاختيار الشكل التنظيمي الملائم ؟

ان التدقيق السريع في البنية الداخلية للنقابات العمالية في المناطق المحتلة وتكوينها يبين لنا بان هذه البنية انما تتلائم مع مرحلة سابقة من مراحل تطور الطبقة العاملة في هذه المناطق قبل ان تؤدي سياسة الدمج الاقتصادية الكولونيالية التي مارستها سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ الى زيادة عدد الجمهور العمالي بشكل هائل وما طرأ على هؤلاء العمال من تطورات نوعية حيث انها لم تعد قادرة على التلائم مع هذه التطورات النوعية الجديدة ٠

فهذه النقابات مازالت مبنية على اساس الحرفة او الاساس الجغرافي بمعنى انها تضم مجموع العمال

في منطقة جغرافية واحدة بغض النظر عن مهنتهم ، كما هو حال كافة نقابات العمال والمؤسسات في مدن الضفة المختلفة وغني عن القول بان هذا الشكل في الوقت الذي يفسح فيه المجال لدرجة عالية من البيروقراطية في اطار النقابة ويعيق امكانية الارتباط العميق بين النقابة وجمهورها العمالي فانه ايضا غير قادر على التجاوب مع الوضع الجديد للطبقة العاملة اذا تم التجميد عنده واذا لم يتم تطويره من خلال احداث تغييرات عميقة على التكوين الداخلي للنقابات على نحو ينسجم مع التطورات التي طرأت على الطبقة العاملة ٠

ولكون نقابة عمال المؤسسات العامة تشكل الجسم الرئيسي للحركة النقابية في الضفة الغربية وتمثل من حيث الجمهور الذي ينبغي ان تضمه في اطارها الجزء الاكبر من الطبقة العاملة ولكون جزء هام من العمال العاملين في المشاريع والمؤسسات الاسرائيلية لا يجد الا في نقابات المؤسسات العامة ممثلا له في عدد غير قليل من مدن ضفة الغربية فقد اكدت منظمة الجبهة الديمقراطية في المناطق المحتلة على صفحات جريدتها « راية الشعب » عدد اواخر تموز ٧٨ على « الحاجة حاجة نقابات عمال المؤسسات العامة الى تكييف بنيانها الداخلي مع التطورات الجذرية في تكوين قاعدتها الجماهيرية الجديدة وان

ذلك انما يفرض المبادرة الى تشكيل الفروع النقابية المتعددة في اطار كل مهنة من مهن العمال المختلفة وتحويل هذه الفروع الى فروع مستقلة نسبيا في مهماتها ونشاطاتها المباشرة » ٠

وفي هذا المجال خطت نقابة عمال البناء والمؤسسات في رام الله والبيرة خطوة هامة من خلال تشكيلها للجنة العلاقات الداخلية للنقابة بتاريخ ٩ ـ ٤ ـ ٧٨ ، والتي قامت بدورها بتشكيل عدد من اللجان النقابية في المصانع والمعامل والمؤسسات وفي بعض القرى حددت مهمة هذه اللجان في « توسيع اطار النقابة وخلق كوادر نقابية قادرة على تحمل مسؤولياته تجاه حركتهم العمالية » (الطليعة المقدسية ٦ تموز ٧٨) ٠

وقد تم فعلا تشكيل عدد من اللجان النقابية بلغ عددها حتى نهاية عام ١٩٧٨ حوالي ٢٥ لجنة نقابية وساهمت هذه اللجان نسبيا في توسيع القاعدة العمالية للنقابة كما نظمت برنامجا ثقافيا لاعضاء هذه اللجان في الوقت الذي تمكنت فيه النقابة اكتساب مواقع جديدة عبر هذه اللجان رغم الحواجز والعقبات التي يضعها ارباب العمل ، وهذا ما يؤكد صحة هذه الخطوة ٠

غير ان القوى والمنظمات السياسية والنقابية التقدمية في المناطق المحتلة والعديد من العناصر

العمالية الطليعية ، وبالرغم من ارتياحها لاقدام النقابة على هذه الخطوة الا انها تؤكد بان هذه اللجان مازالت تعاني في نمط تشكيلها وتحديد مهماتها من نوقص لاتمكنها من التحول الى اطار يعيد تنظيم صفوف العمال انطلاقا من المهنة الواحدة وظروف العمل الواحد ومشكلاته المشتركة ٠

وقد حددت « راية الشعب » هذه النواقص في عددها الصادر في اواخر تمور ١٩٧٨ على الشكل التالي :

★ ان تشكيل هذه اللجان يقتصر في الغالب على عمال المؤسسات والمصانع والمشاريع العربية المحلية ٠ ويستثنى دونما مبرر الالاف من عمال المشاريع الاسرائيلية الذين يشكلون بفعل الاستغلال المزدوج والمكثف الذي يتعرضون له وبسبب تزايد عددهم وتنامي نسبة ثباتهم ، القوة المتقدمة في النضال العمالي ضد القهر والاستغلال ومن اجل ظروف عمل لائقة ٠

★ ان تشكيل هذه اللجان يقتصر ـ في الغالب ـ على كونها لجانا لتجمعات عمالية محددة في اطار المصنع او الورشة او المؤسسة وهذه التجمعات في معظمها تجمعات صغيرة ، ومحدودة العدد وقليلة جدا تلك اللجان التي تتجاوز في تشكيلها ومهماتها اطار هذه التجمعات كتجمعات مبعثرة الى اطار المهنة الواحدة

بكل التجمعات العمالية التي تشتملها ٠

★ان تشكيل هذه اللجان لا يستهدف حتى الان تطوير مشاركة القاعدة العمالية وضمان انخراطها في نضالات النقابات العمالية ونشاطاتها المختلفة ذلك ان هذه اللجان لا تسعى من اجل تنظيم عمال المصنع او المهنة او التجمع السكني في عشرات من اللجان المتفرعة وكثيرا ما تستعيض عن الدور المنظم للجمهور العمالي الذي تمثله بالدور المحدود الذي تقوم به نيابة عن هذا الجمهور » ٠

وتؤكد هذه القوى على الحاحية تشكيل الفروع النقابية في كل مهنة وصناعة كفروع منظمة ومدعومة بقاعدة جماهيرية وموحدة في اطار النقابة الام ، بعد ان اصبحت هذه المسألة حاجة ضرورية للطبقة العاملة في هذه المرحلة الجديدة من مراحل تطورها ٠

من هنا فان تصحيح **التكوين الداخلي للنقابات بما يتلائم مع التطورات الحديثة التي طرأت على التكوين الداخلي للطبقة العاملة نفسها** وذلك بتشكيل الفروع النقابية واللجان في نطاق المهنة الواحدة والصناعة الواحدة وذلك ضمن اطار النقابات الحالية اصبح **حاجة ملحة من اجل تمكين النقابات من اللحاق بالطبقة** العاملة وحتى يصبح ممكنا ايضا توسيع قواعد النقابات وتسهيل عملية التصاقها بجمهورها العمالي وتعزيز الديمقراطية الداخلية فيها ٠

ثالثا ـ تعزيز الديمقراطية النقابية :

ان مسألة توسيع القاعدة العمالية للنقابات وفتح باب التنسيب اليها على مصراعيه وتصحيح التكوين الداخلي للنقابات بما يتلائم مع التطورات النوعية الحديثة التي طرأت على تكوين الطبقة العاملة لايمكن فصلها عن تعزيز الديمقراطية النقابية بما يمكن المشاركة الفعلية من قبل العمال في صنع سياسة نقاباتهم والانخراط في نشاطاتها ونضالاتها والتخلي عن سياسة الاستئثار الفئوية التي ترفض الاقرار بحق الاتجاهات النقابية السياسية المتعارضة في التعبير عن نفسها وفي التمثيل في الهيئات القيادية للحركة النقابة وفق وزنها ونفوذها الفعليين ، وانهاء التسلط والبيروقراطية والفئوية في هذه النقابات ٠

فطوال اكثر من عشرة سنوات ظلت النقابات بمعزل عن المعارك والصراعات النقابية لانها كانت اشبه ما تكون بالاندية المعزولة عن الطبقة العاملة والتي كان يتجدد فيها بشكل شبه روتيني انتخاب الهيئات الادارية وغالبا ما كان يعاد انتخاب العناصر نفسها ٠

وقد شكلت الانتخابات التي جرت في عامي ٧٨ و ١٩٧٩ نقطة تحول هامة من خلال ماشهدته من تعدد للقوائم الانتخابية التي خاضت معركة الانتخابات من جهة والنقاش المكثف الذي دار حول البرامج التي

تقدمت بها هذه القوائم عشية الانتخابات من جهه اخرى ٠

غير ان القوى والمنظمات الديمقراطية والتقدمية في المناطق المحتلة والعناصر العمالية الطليعية تناضل حتى يتحول تعدد اللوائح الانتخابية الى مدخل لاشاعة الديمقراطية من اجل اقرار نظام جديد للانتخابات الدورية يستند على حد تعبير جريدة « راية الشعب » الى قاعدتين ثابتتين هما « التمثيل النسبي في الهيئات القيادية للنقابات العمالية على اساس حجم الاصوات لكل قائمة من القوائم المتصارعة ، واشتراط تقديم التقارير من قبل الهيئات الادارية للنقابات الى جمعياتها العمومية حول نشاطاتها وانجازاتها ومنح الجمعيات العمومية تلك حق مناقشة هذه التقارير والمحاسبة الديمقراطية للهيئات الادارية في ضوء انجازاتها الملموسة » ٠

ومن خلال ذلك يمكن للنقابة ان تلتصق بقاعدتها الجماهيرية وان تتعزز بمشاركة كافة الحريصين على وحدة الحركة النقابية وتطويرها وفي اقرار وتوجيه سياستها والمساهمة في ترجمة هذه السياسات ٠

رابعا : زج النقابات في الدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة :

اذا كانت قضية تطوير الحركة النقابية للطبقة

العاملة في المناطق المحتلة ودفعها لكي تنمو بحجمها بما يستوعب جماهير الطبقة العاملة وتحويل تكوينها الداخلي بما يتلائم مع التطورات الحديثة للتكوين الداخلي للطبقة العاملة ، اذا كانت هذه المسألة ملحة واساسية من اجل تحويل النقابات العمالية الى مركز استقطاب واداة توحيد وتنظيم لمجموعة الطبقة العاملة في المناطق المحتلة وتمكين الطبقة العاملة من لعب دورها في اطار الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال فان هذه المسألة تصبح اكثر الحاحا اليوم امام تنامي الحركة المطلبية للطبقة العاملة ٠

ومن هنا فان ابرز المهام التي لا بد منها من اجل تطوير الحركة النقابية هو زج النقابات في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة من اجل الحد من الاستغلال الواقع عليها وتحسين شروط عملها ومن اجل حريتها النقابية وفي مقدمة ذلك في هذه المرحلة الدفاع عن مصالح وحقوق العمال في وجه اجراءات الدمج الاقتصادي الذي يعرضهم الى مزيد من السحق والتضرر وذلك بممارسة برامج عمل فعلية للدفاع عن القضايا والمشاكل الملموسة التي يعاني منها عمال ما وراء « الخط الاخضر » والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ومغادرة موقفها الحيادي ازاء النضالات العمالية والنضال لتحسين شروط العمل في المشاريع والمؤسسات الوطنية بما يؤمن حق العمال في اجر

انسب ويحرم الفصل التعسفي ويحمي الانتماء والنشاط النقابي حتى لا تتحول « وحدة طبقات الشعب الوطنية في مواجهة الاحتلال » الى سلاح يشهره ارباب العمل العرب والرأسمالية الفلسطينية المحلية في وجه العمال، وعلى عاتق النقابات العمالية تقع مسؤولية الوصول الى حل وطني لهذه المسألة يضمن تحسين شروط عمل العمال ورفع اجورهم بما يتناسب مع الارتفاع في مستوى المعيشة من جهة وقدرة الصناعة الوطنية على الصمود وفق معدلات ربح معقولة من جهة اخرى ٠

وقد ميزت « الجبهة الديمقراطية » والقوى التقدمية الاخرى في تحليلها للوضع الاقتصادي وعلاقته بالنشاط المطلبي ، بين نوعين من الرأسمالية الوطنية لابد وان يجري اخذ هذا التمايز بينهما بنظر الاعتبار عند القيام بنضالات مطلبية : الاول وهو الجزء الذي تتهدده السياسة الاحتلالية بالتدمير والفناء والثاني وهو القسم الذي يحقق ارباحا طائلة ، وتشهد الصناعة التي يملكها صعودا وانتعاشا اقتصاديا مضطرد الزيادة ٠

وقد حددت « راية الشعب » في عددها التاسع عشر الصادر في اواخر شباط ١٩٧٨ مسؤولية النقابات العمالية بهذا الخصوص « بأن تبادر باسم الطبقة العاملة الى الدعوة لتشكيل لجان في كل منطقة

وعلى المستوى وطني تضم ممثلي الحركة النقابية من جهة وممثلي البلديات والغرف الصناعية والتجارية من الجهة الاخرى من اجل النظر بوسائل توزيع عبء الغلاء والتضخم بصورة معقولة ومن اجل تنسيق وسائل النضال المشترك ضد الاحتلال وسياساته الاقتصادية ولتنظيم النضال المشترك ضد اجراءات الاحتلال » ٠

واعتبرت « راية الشعب » في عددها العشرين المبادرة الاخيرة لنقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في رام الله والبيرة نحو دفع عدد من الهيئات والمؤسسات البلدية والاجتماعية الوطنية الى تبني نداء مشترك من اجل تحديد ساعات العمل وتحسين اجور العمال ومن اجل حق العمال بالانتساب للنقابة دون قيود او عراقيل من اصحاب العمل وحقهم في عطلة الاول من ايار عطلة مدفوعة الاجر ومن اجل الاجر الواحد للعمل بين النساء والرجال ٠٠ اعتبرت هذه المبادرة « خطوة مشجعة تستحق الاحتذاء من قبل النقابات العمالية الاخرى ٠٠ » ٠

وقد تبلورت ابرز المطالب العمالية من خلال التحركات الاخيرة حول القضايا الرئيسية التالية :

ـ حرية الانتماء والنشاط النقابي دون قيد او عراقيل خاصة بعد اقدام عدد من اصحاب العمل العرب على

فصل او معاقبة بعض العمال بسبب نشاطهم النقابي واحيانا لمجرد انتمائهم للنقابة ٠

ـ زيادة الاجور بما يتناسب مع الارتفاع في الاسعار وتحسين شروط عمل العمال ٠

ـ وضع حد للفصل التعسفي والذي استخدمه اصحاب العمل المحليين ضد العديد من العمال بسبب دورهم الطليعي في الدفاع عن مصالح زملائهم ومازالوا يشهرونه كسلاح للضغط على العمال لمنعهم من الانتساب للنقابة او المشاركة في النضال دفاعا عن مصالحهم ٠

ـ تحديد ساعات العمل بما لا يتجاوز الـ٨ ساعات يوميا واعتبار الساعات الزائدة عن ذلك اذا وافق العامل على عملها ساعات اضافية يتم دفعها حسب الاجر المحدد لذلك وتنظيم ساعات العمل بها يضمن توفير الشروط الانسب للعامل ٠

ـ اعتبار عطلة الاول من ايار لجميع العمال والـ٨ من اذار للنساء العاملات عطلة مدفوعة الاجر ٠

ـ منح الاجازات السنوية والمرضية المدفوعة للعامل ٠

ـ التأمين الصحي للعمال وعائلاتهم عبر الاتفاق مع المستشفيات والاطباء والصيادلة المحليين ٠

ـ الاجر الواحد للعمل الواحد بين النساء والرجال ٠

ـ تأمين العمل للعمال العاطلين ومساعدتهم حتى تجد

النقابة لهم عملا والتدخل بكافة الاشكال لمنع هجرة اليد العاملة للخارج ·

ـ تأمين شروط السكن الصحية والنقل الى موقع العمل والغذاء المناسب في مكان العمل ·

ـ وضع حد للمعاملة اللاانسانية التي يعامل بها ارباب العمل العرب العمال العاملين في مشاريعهم ·

ان على النقابات تثبيت هذه المطالب العامة وغيرها من المطالب الخاصة ببعض القطاعات العمالية في برامجها وقيادة الطبقة العاملة عبر وسائل النضال الاقتصادية والمطلبية المختلفة من اجل انتصار هذه المطالب ·

خامسا : النضال من اجل انتزاع حق تنظيم عمال المناطق المحتلة العاملين في المشاريع والمؤسسات الاسرائيلية :

وذلك بتعبئتهم في حملة تستهدف نزع شرعية تمثيلها لهم وتبني النقابات العمالية لبرامج عمل فعلية تعالج القضايا والمشاكل الملموسة والملحة التي يعاني منها هؤلاء العمال وبدفعها عن حقهم في التنظيم النقابي المستقل عن الهستدروت ·

فلا يمكننا الحديث عن وحدة الطبقة العاملة وتنظيمها بمعزل عن عشرات الالوف من العمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية والذين يشكلون كما

رأينا الجزء الرئيسي من مجموعة الطبقة العاملة في المناطق المحتلة ·

وقد حددت « كتلة الوحدة العمالية » في الاراضي المحتلة في وثيقة اصدرتهافي اواخر ١٩٧٨ ـ نشرتها مجلة الحرية في عددها رقم ٨٩٥ الصادر بتاريخ ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٧٨ ـ الامور التي يترتب على جميع العمال الطليعيين الاضطلاع بها للمشاركة في انجاز هذه المهمة الكبرى في تنظيم عمال ما وراء الخط الاخضر للدفاع عن حقوقهم وذلك من خلال الاهتمام بمشكلات هذا الجزء الحيوي من الطبقة العاملة ومساعدتهم على النضال من اجل حلها والتي ابرزها :

١ ـ المساواة الكاملة في الاجور والحقوق وشروط العمل ·

٢ ـ ضمان التمتع الفعلي بالتأمينات الاجتماعية والصحية مقابل الحسومات العالية ·

٣ ـ الغاء خضوع العمال العرب لسريان الرسوم والضرائب الاسرائيلية المجحفة ·

٤ ـ ايقاف كافة اشكال الاهانات ومظاهر التمييز العنصري ضد العمال العرب ·

٥ ـ تحسين ظروف وشروط العمل والنقل والسكن التي تحدثنا عنها سابقا ·

٦ ـ وضع حد للفصل التعسفي والطرد من العمل ٠
٧ ـ التعويض عن اصابات العمل ٠
٨ ـ وضع حد للاستغلال البشع للاحداث من ابناء المناطق المحتلة ٠
٩ ـ حقهم في الانتماء والتنظيم النقابي الوطني المستقل ٠

وقد اكدت الوثيقة حول هذه المسألة ان « العمال يدركون ان سبب ضياع حقوقهم وتفاقم مشكلاتهم هو حرمانهم من التنظيم وحق الاتحاد النقابي لذلك فان نضال عمال ما وراء الخط الاخضر ـ يدعمهم في ذلك سائر فصائل طبقتنا العاملة وحركتها النقابية ـ من اجل حقهم في الاتحاد والتنظيم النقابي خارج اطار الهستدروت ومن اجل حق النقابات العربية الفلسطينية في تمثيل مصالح العرب العاملين وراء الخط الاخضر ازاء السلطات وارباب العمل الاسرائيليين ان هذا المطلب هو المهمة المحورية والرئيسية التي يتوقف على انجازها نجاح عمالنا غربي الخط الاخضر في نيل سائر حقوقهم ومطالبهم » ٠

واضافت الوثيقة «ان بعض الاتجاهات التخاذلية تهبط همم العمال وتثنيهم عن السعي والمطالبة بهذا الحق المشروع بحجة ان سلطات الاحتلال تحرم النقابات العربية من صلاحية تمثيل هؤلاء العمال وهذا

واقع قائم ولكن هل ياترى قرارات السلطات مقدسة ومنزلة من السماء او ليس من حق العمال ان يطالبوا بتعديل هذه القرارات والعدول عنها اذا كانت تتنافى مع حقوقهم المشروعة ومصالحهم العادلة ؟ » ٠

وجاء في الوثيقة « ان الاعتراف بحق العمال في الاتحاد النقابي وبحق النقابات في تمثيل مصالحهم لم يكن يوما منحة طوعية تتفضل بها الرأسمالية على العمال بل هي مكسب يحرزه العمال بوحدتهم ونضالهم وسوف تنجح حركتنا النقابية في نيل الاعتراف بحقها في تمثيل عمالنا غربي الخط الاخضر وفي الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بقدر ما توحد وتنظم صفوف العمال في حملة جماهيرية للمطالبة بهذا الحق ويتحمل اخواننا العاملون وراء الخط الاخضر انفسهم ايضا قسطا كبيرا من المسؤولية في انجاح هذا المسعى ذلك ان انتسابهم الجماعي الى النقابات العربية في مناطق سكنهم وتشكيلهم اللجان النقابية المنتخبة في مواقع عملهم واصرارهم الدائم على ان النقابات العربية هي الممثل الشرعي لحقوقهم ومصالحهم ومطالبتهم المستمرة بالاعتراف لها بهذا الحق انما هو الطريق الذي يكفل لهم في النهاية حقهم في الاتحاد والتنظيم النقابي المعترف بحقوقهم وضماناتهم والمنسجم مع هويتهم الوطنية » ٠

اما الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات

العمالية المختلفة في الضفة الغربية فان دورها يجب ان لايقتصر فقط على اعلانها افساح المجال امام العمال العاملين فيالمؤسسات والمشاريع الاسرائيلية بالانتساب الى النقابات العمالية في مدن الضفة الغربية وانما عليها الاضطلاع بمسؤولياتها ازاء هؤلاء العمال وذلك بمبادرة كل نقابة بتشكيل لجنة مهمتها العمل على تنسيب عمال ما وراء الخط الاخضر وتشكيل لجان فرعية لها في مواقع العمل في المشاريع والمؤسسات الاسرائيلية تختار اعضاءها من العمال المنتسبين الى النقابة ومن اكثرهم نشاطا وطليعية وتعمل هذه اللجان الفرعية التي يجب ان تكون منتخبة في وقت لاحق في مواقع العمل من اجل تنسيب المزيد من العمال الى النقابة المعنية في الصناعة وتباشر في معالجة المشاكل التي يعاني منها العمال والتي حددناها سابقا ٠

وبعد ذلك على هذه اللجان النضال من اجل الاعتراف لها بانها جزء من النقابات القائمة في الضفة الغربية بصفتها المشروعة الممثل الشرعي لحقوقهم ومصالحهم وعلى النقابات العمالية ايضا النضال من جانبها لتكريس هذه اللجان بمثابة فروع لها في مواقع عمل العمال ولا ينفصل عن هذا كله نضال النقابات العمالية من اجل حقها في الاشراف على مكاتب الاستخدام العمالية والتي تشرف عليها الان الهستدروت ٠

ويمكن للاتحاد العام والنقابات العمالية التحرك عبر اللجان النقابية من مواقع اقامة العمال عن طريق الشروع باقامة النوادي العمالية وخلق التعاونيات الاستهلاكية مثلا وتنظيم كافة اشكال التعاون فيما بينهم لحل العديد من المشاكل التي يعانون منها (المواصلات ، السكن ، اصابات العمل) ٠

ان اقدام الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات المختلفة المنضوية في الاتحاد على انجاز هذه المهمات ومغادرة مواقفة الانتظارية اصبح ضرورة ملحة حتى يكسب الاتحاد وتكسب النقابات قوة مادية ومعنوية تمكنها من الاضطلاع بدورها من مراكز اكثر قوة وقدرة ٠

سادسا : حماية حقوق المرأة العاملة :

رغم كافة التقاليد والعادات التي تقف حاجزا امام مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل فقد ازداد عدد النساء العاملات بأجر زيادة هامة وازدادت نسبتهن بين مجموع العاملين باجر في السنوات الاخيرة سواء في المشاريع التي يملكها ارباب عمل عرب او المشاريع الاسرائيلية ٠

واذا كان من الصعب في ظل عدم توفر الاحصائيات الدقيقة تقدير عدد النساء العاملات في المشاريع المحلية الا ان نسبتهن تقدر بحوالي الـ ١٠٪

من مجموع العاملين بأجر داخل المناطق المحتلة بينما بلغ عدد النساء العاملات في المشاريع الاسرائيلية في شباط ١٩٧٩ ـ ٢٣٤٠ ـ من اصل ٥٧٧ر٥١ عامل مسجل اي بنسبة ٥ر٤٪ تقريبا من مجموع العمال المسجلين (المصدر : احصائيات مكاتب العمل الاسرائيلية) واذا ما علمنا بأن هناك عدد كبير من النساء لا يعملن من خلال مكاتب العمل فان العدد الحقيقي للنساء العاملات في المشاريع الاسرائيلية يتجاوز هذا العدد بكثير علما بان عدد النساء العاملات في هذه المشاريع لم يكن يتجاوز عدة مئات قبل عام ١٩٧٤ .

وبالاضافة لكافة مظاهر الاستغلال التي يتعرض لها جيش الاجراء سواء العاملين منهم في المشاريع العربية او الاسرائيلية فأن المرأة العاملة تتعرض في ظل انعدام اي قانون يحمي حقوقها الى استغلال اضافي .

ويتضح من استفتاء عام للعاملات في منطقة رام الله قامت به لجنة المرأة العاملة في نقابة البناء والمؤسسات في رام الله والبيرة ونشرته صحيفة « الفجر » المقدسية في عددها الصادر بيوم ٢ ـ ٨ ـ ٧٨ ان ابرز مظاهر الاستغلال التي تتعرض لها المرأة العاملة في المشاريع التي يملكها ارباب عمل عرب هي التالية :

١ ـ انعدام حق المرأة العاملة المشروع في الاجر الواحد للعمل حيث لم يتجاوز متوسط الاجر الشهري للمرأة العاملة الـ١٠٠٠ ليرة اسرائيلية (اي اقل من عشرين دينار اردني) وهناك اجور متدنية جدا ٠

٢ ـ عدم وجود عقد عمل مكتوب بين المرأة العاملة ورب العمل وغالبا ما يتم الاتفاق شفهيا بين الطرفين وفي بعض الاحيان بين صاحب العمل وولي امر المرأة العاملة ٠

٣ ـ لايراعى عند تحديد الاجور لا الخبرة ولا المؤهلات ولا الوضع الاجتماعي وتقرر الزيادة في في الاجور حسب رغبة صاحب العمل ٠

٤ ـ الاجازات السنوية يقرر مدتها رب العمل فهناك مصانع تمنح العاملات ٢١ يوم ومصانع اخرى ١٤ يوم وكذلك الاجازات المرضية فهناك مصانع تدفعها واخرى لا تدفعها ٠

٥ ـ العراقيل والصعوبات التي يضعها اصحاب العمل امام العاملات لمنعهن من الانتساب للنقابة من خلال التهديد بالفصل احيانا وممارسة كافة الاشكال الضغط بما في ذلك تحريض الاهل !

٦ ـ العمل مدة تزيد عن الثماني ساعات وشروط العمل سيئة ومرهقة حيث ذكرت عاملات مصنع بيرزيت للادوية في مقابلة مع صحيفة « الطليعة » المقدسية (١٣ تموز ٧٨) ان العمل في المصنع مرهق للغاية

حيث تزيد ساعات العمل على الثماني ساعات ..
وان شروط العمل صعبة جدا .

٧ ـ هذا الى جانب عدم توفر كافة العوامل المشجعة لانخراط الامهات في العمل المأجور كدور الحضانة ورياض الاطفال ومراكز الامومة والطفولة وتتضح هذه الاشكال من الاستغلال واللامساواة بشكل اكبر لدى المرأة العاملة في المشاريع الاسرائيلية .

ان على النقابات العمالية وجميع العناصر العمالية الطليعية الاضطلاع بدور من اجل حماية حقوق النساء العاملات ومصالحهن وذلك بتحقيق مجموعة من المهمات والخطوات الضرورية والتي حددتها « راية الشعب » في عددها الصادر في اواخر نيسان ١٩٧٨ بـ « تشكيل اللجان لحماية حقوق المرأة والمثابرة النشطة ومبادرة هذه اللجان بالتعاون مع النقابات العمالية والجمعيات النسائية من اجل الوصول الى اتفاقات عمل مع اصحاب المصانع العربية تضمن بجانب حرية الانتظام النقابي الحقوق التالية : الاجر المتساوي للعمل المتساوي ، ٨ آذار عطلة رسمية مدفوعة الاجر ، اجازة ولادة مدفوعة الاجر لمدة ستة اسابيع وتشكيل هذه اللجان سيفتح الطريق امام النقابات العمالية نحو تنسيق اوسع مع الجمعيات النسائية وسيوفر هذا التنسيق فرصا افضل من اجل ضمان معالجة اشمل لحقوق المرأة العاملة تضمن لها

بجانب حقوقها الآنفة الذكر رعاية اطفالها في دور حضانة مجانية او رمزية التكلفة ، والنهوض بمستواها الثافي والاجتماعي ٠٠ » ٠

فالنضال من اجل المساواة الكاملة بين المرأة العاملة والرجل العامل على قاعدة « الاجر الواحد للعمل الواحد » وتحسين شروط عمل النساء العاملات وتحديد ساعات العمل ومن اجل العطل السنوية والاجازات المرضية المدفوعة ووضع حد للعراقيل التي يضعها ارباب العمل العرب امام انتمائها للنقابة وتطوير كافة الاشكال المساعدة لعمل الامهات العاملات خارج العمل من دور حضانة ورياض الاطفال ومراكز امومة وطفولة ومراكز تدريب مهني خاصة بالنساء يمكن المساهمة عمليا في الدفاع عن حقوق المرأة العاملة وحماية مصالحها ٠

سابعا : وحدة الحركة النقابية :

قلنا اثناء حديثنا عن معضلات الحركة النقابية للطبقة العاملة ان من ابرز معضلات هذه الحركة كونها مازالت غير موحدة على صعيد المناطق المحتلة ورغم ان معظم نقابات الضفة الغربية منضوية في اطار « الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية » فهناك :

ـ نقابات القدس المحتلة والتي مازالت خارج الاتحاد وبعض نقابات الخليل ٠

ـ وضع غزة الخاص حيث يشهد القطاع نشاطات واسعة لاعادة احياء فرع الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي حلته سلطات الاحتلال بعد الاحتلال وبعد احتلالها للقطاع عام ١٩٦٧ ٠

ـ المحاولات التي جرت في ايار ١٩٧٨ لشق الحركة النقابية والتخريب على وحدتها النقابية على يد الاتجاهات اليمينية والانقسامية كما تجسد ذلك في اقدام هذه القوى بالانشقاق عن الاتحاد العام لنقابات العمال وتأسيس ما يسمى بـ « اللجنة المشتركة للتخطيط والعمل النقابي » ٠

ان على القيادات ، المخلصة وجميع العمال الطليعيين المبادرة من اجل توحيد الطبقة العاملة على امتداد المناطق المحتلة واعتبار « الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية » والذي مقره مدينة نابلس نواة لهذه الوحدة وذلك بالنضال داخل النقابات الموجودة خارج الاتحاد حاليا والنقابات التي يتم تأسيسها من اجل الانضمام الى هذا الاتحاد ٠

وعلى هذه القيادات النقابية والعمال الطليعيين النضال من اجل انجاز المهام التالية :

١ ـ فيما يتعلق بنقابات القدس المحتلة قبول النقابات القائمة حاليا والممثلة في نقابات عمال شركة كهرباء لواء القدس ونقابة مستشفى اوغوستا فكتوريا «المطلع»

ونقابـة عمال وموظفي المقاصد ونقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي التي تأسست مؤخرا في الاتحاد العام لنقابات العمال (١) ٠

وفي هذا المجال فان القرار الذي اتخذته الهيئة الادارية لنقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي بالقدس بالانتساب الى الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية يعتبر خطوة متقدمة كما ان الموافقة الاوليـة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال على هذا الطلب تعتبر بدورها خطوة ايجابية يجب استكمالها بمنح العضوية العاملة للنقابة والتخلي عن الموقف السابق والذي كان يقوم على اساس ان دور الاتحاد « ينتهي عند حدود مدينة القدس » وان هذه الخطوة تستوجب ايضا مبادرة نقابات القدس الاخرى بالانتساب للاتحاد٠

٢ ـ اما فيما يتعلق بنقابات الخليل فانه بعد نبذ فكرة تأسيس اتحاد خاص بهـذه النقابات وفشل المحاولات الرامية الى « استقلاليتها (!) » يستوجب الان متابعة الخطوات التي بدأتها اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال خلال زيارتها لمدينة الخليل واجتماعها يوم ٢٦ ـ ٥ ـ ٧٨ في مقـر نقابـات عمال الخليـل بالهيئات الاداريـة لنقابات عمال النجارة والصناعة والخياطة والاحذية حيث تم التأكيد في هذا الاجتماع

.....

(١) تم قبول هذه النقابة مؤخرا في عضوية الاتحاد ٠

على ضرورة انتساب نقابات الخليل للاتحاد وتنسيب النقابات التي مازالت خارج الاتحاد (الخياطة وسائقي السيارات) ٠

وجاء الموقف الذي اتخذته « نقابة عمال النجارة » بالخليل والذي اكد اصرار النقابة وبقية نقابات عمال الخليل على « التمسك بوحدة الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة ووحدة حركتها النقابية ممثلة بالاتحاد العام لنقابات العمال ورفض وادانة اية جهة مهما كان مصدرها تتطاول على وحدته وعلى تكاثف النقابات الموحدة في صفوفه » ليؤكد حرص النقابات في الخليل على وحدة الحركة النقابية في المناطق المحتلة واصرارها على المساهمة في انجاز هذه الوحدة من خلال الانضمام للاتحاد العام لنقابات العمال ٠

كما جاءت موافقة مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في اجتماعه يوم ٩ ـ ١ ـ ٧٩ على ضم نقابتي عمال الغزل والنسيج وعمال الاحذية والجلود في الخليل الى الاتحاد وقبل ذلك نقابة عمال النجارة في الخليل كخطوة هامة على طريق ضم بقية نقابات المدينة للاتحاد ٠

٣ ـ وفيما يخص وضع الحركة النقابية في غزة فان اللجنة التنفيذية للاتحاد العام والقادة النقابيين والعمال الطليعيين والحريصين على وحدة الحركة النقابية مطالبين بدعم الجهود الرامية الى اعادة فرع الاتحاد

العام لعمال فلسطين بمختلف الوسائل كخطوة اولى على طريق توحيد الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بتقديم الامكانيات اللازمة والخبرات لتشكيل اللجان العمالية على طريق تشكيل لجنة تحضيرية تضطلع بالقيام بهذه المهمة وتحضر لعقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد ٠

٤ ـ ولا ينفصل عن هذه الخطوات النضال ضد التيارات الانشقاقية وفضح القيادات النقابية التي تخرب على الحركة النقابية ووحدتها والنضال القاعدي في صفوف النقابات لنبذ الانشقاق ٠

ثامنا : احياء النقابات المجمدة وتأسيس نقابات جديدة:

شهدت المناطق المحتلة في السنتين الاخيرتين نشاطات واسعة بهدف اعادة احياء النقابات المسجلة في عهد النظام الاردني والتي مازالت بحكم المجمدة ومن اجل تأسيس نقابات جديدة كان ابرزها التحركات التي عرفتها القدس العربية المحتلة ٠

١ ـ فقد تميزت احتفالات الاول من آيار ٧٨ و ٧٩ والتحركات العمالية اللاحقة لذلك في مدينة القدس بالدعوة الى احياء النقابات العربية المجمدة في المدينة بعد ان حلتها السلطات الاسرائيلية عندما اعلنت ضم القدس الى اسرائيل في اواخر ١٩٧٨ ومطلع ١٩٧٩ لمتزيد من الحاحية اعادة احياء النقابات العمالية

العربية في القدس وفرض تمثيلها المستقل عن الهستدروت لعمال القدس العرب ٠

فقد جاءت هذه الاحتفالات في مدينة القدس والتي كان شعارها : ـ « نعم للنقابات العربية ، لا ـ للهستدروت » لتثبت فشل كافة المحاولات المبرمجة التي بذلها الهستدروت لاحتواء العمل النقابي في المدينة ولتؤكد اصرار الجماهير العمالية في القدس على اعادة تشكيل نقاباتها واحيائها من جديد حيث دعا المتحدثون في المهرجانات التي اقيمت بهذه المناسبة عمال القدس الى رص صفوفهم واعادة الحياة الى نقاباتهم المجمدة لانها الضمان والسند الاساسي للعمال في نضالهم ضد مختلف اشكال الاستغلال والاضطهاد كما دعوا الى اقامة نقابات جديدة لتشمل كافة العمال في المدينة كخطوة رئيسية من اجل الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ٠

ونتيجة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة وتدني مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للطبقة العاملة في المناطق المحتلة وعمال القدس بشكل خاص بسبب غياب النقابات العمالية العربية القادرة على تنظيم ورص صفوفهم وقيادة نضالاتهم دفاعا عن مصالحهم وحقوقهم فقد قام عمال القدس في صيف ٧٨ بمجموعة تحركات نضالية كان ابرزها تحرك عمال مطعم امية الذي لقي تجاوبا واسعا من قبل عمال المطاعم والفنادق وكافة

عمال المدينة والـذي انتهـى بانتصار مطالب العمال حيث نجحوا في فرض مطالبهم على اصحاب المطعـم بفضل وحدتهم وتضامنهم وحملةالضغط العمالية على اصحاب المطعم الى جانبهم كما رأينا سابقا ٠

فقد جاءت هذه التحركات والتـي وجـد العمال فيها انفسهم منفردين في مواجهة ارباب العمل لتضع على رأس جدول مهمات نشاط الطبقة العاملة في القدس وطليعتها مسألة اعادة احيـاء نقاباتها المستقلة عـن الهستدروت وانتزاع حق تمثيلها للعمال امام المؤسسات والمشاريع الاقتصادية سواء كانت برؤوس اموال عربية ام اسرائيلية ٠

وقد تمكن عمال المطاعم والفنادق والمقاهي الذين اتحدت صفوفهم في التحركات الاخيرة التـي شاركت فيها مئات العمال الذين يتعرضون لابشـع اشـكال الاضطهاد قد نجحوا في احياء نقاباتهم المستقلة بعد ان قاموا بتشكيل اللجان العمالية في المطاعم والفنادق وتشكيـل اللجنـة التحضيرية لاحيـاء النقابـة فـي ٢٥ ـ ١٠ ـ ٧٨ ، والتـي هيأت لعقد اجتماع الهيئة العمومية التي عقدت في ٢ ـ ٢ ـ ١٩٧٩ وانتخبت الهيئة الادارية للنقابة ٠

وبالرغم من الملاحظات الهامة التي يمكن ابداؤها على هذه الانتخابات والطريقة والظروف التي تمت فيها والنتائج التي انتهت عليها والتي لم تأت متجاوبة مع

اهاني عمال الفنادق والمطاعم وطموحاتهم وهو ما يمكن ان يناضلوا لتصحيحه من داخل النقابة ، الا ان اعادة احياء نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي يعتبر خطوة ايجابية هامة ينبغي ان تكون حافزا للعمال الطليعيين من المهن المختلفة الاخرى للبدء بتشكيل اللجان العمالية واللجان التحضيرية لاحياء نقاباتهم ٠

فبالاضافة للنقابات الاربعة النشيطة في القدس وهي نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي ونقابة عمال شركة كهرباء لواء القدس ونقابة موظفي مستشفى اوغوستا فكتوريا « المطلع » ونقابة عمال وموظفي المقاصد ، يبلغ عدد النقابات المسجلة في المدينة في عهد النظام الهاشمي والتي مازالت مجمدة ـ ١٢ نقابة وهي :

١ ـ نقابة عمال المطابع ٠
٢ ـ نقابة عمال الخياطة ٠
٣ ـ نقابة عمال المخابز ٠
٤ ـ نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية ٠
٥ ـ نقابة عمال امانة القدس ٠
٦ ـ نقابة عمال الاحذية لمحافظة القدس ٠
٧ ـ نقابة عمال الدهان والطراشة ٠
٨ ـ نقابة السواقين ٠

٩ ـ نقابة ادلاء السياحة ٠
١٠ ـ نقابة مستخدمي المصارف ٠
١١ ـ نقابة موظفي شركات السياحة والطيران ٠
١٢ ـ نقابة الحلاقين ٠

وعلى عاتق الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات النشيطة في مدينة القدس والعمال الطليعيين في مختلف المهن وانصناعات تقع مسؤولية كبيرة في اعادة احياء هذه النقابات وذلك بالاستفادة من الدروس الهامة لتجربة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي في هذا المجال ٠

ب ـ وبالاضافة لنقابة القدس هناك عدد اخر من النقابات في المدن الاخرى المسجلة في عهد النظام الاردني والتي مازالت مجمدة وهي :

١ ـ نقابة عمال الدقاقة في الخليل ٠
٢ ـ نقابة عمال ومستخدمي الاشغال العامة في الخليل ٠
٣ ـ نقابة عمال مشاغل الحدادة ومشاغل الميكانيك في الخليل ٠
٤ ـ نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة في الخليل ٠
٥ ـ نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة في اريحا ٠
٦ ـ نقابة مستخدمي المصارف في نابلس ٠

وبالنسبة لهذه النقابات ايضا فان على الاتحاد العـام لنقابات العمال ونقابات الخليل (حيث يـوجد فيها اربع نقابات مجمدة) دعم العمال النشطاء مـن المهن المختلفة لاعادة احياء نقاباتهم ٠

جـ ـ وكذلك الامر يتعلق بأحياء فـرع الاتحاد العـام لعمال فلسطين في غزة ٠

د ـ اما المدن التي لم يؤسس فيها حتى الان اية نقابة واهمها قليقيلية وبيت ساخور وبيت جالا وحلحول ٠٠ فان على الاتحاد العـام لنقابـات العمال والنقابـات العمالية بالتعاون مع المجالس البلدية والهيئات الوطنية في هـذه المـدن دعم نشطاء العمال لتأسيس نقابـات عمالية فيها ٠

تاسعا : تنظيم التعاونيات واشـكال العون المتبـادل وتنظيم وتطوير نشاط العمال خارج الانتاج :

فاذا كانت الوظيفة الاولـى الاساسية للنقابات العمالية هي توحيـد جميع شـرائح وفصائـل الطبقة العاملة في اطار المهنة او الصناعـة او المنطقة التـي تمثلها النقـابة وتنظيمها للنضال مـن اجـل انتصار مطالبها وحقوقها المباشـرة وتحسين شـروط بيعها لقوة عملها فانه بالاضافة لهذه الوظيفة الرئيسية هناك وظائف هامة اخـرى يمكـن للنقابات ان تضطلع بـها

بهدف التخفيف من وطأة المشكلات المعاشية والحياتيه التي يعاني منها العمال من خلال التعاون فيما بين العمال انفسهم وذلك بتنظيم وانشاء التعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات السكن والنقل وغيرها من التعاونيات او بتنظيم اشكال العون المتبادل بين العمال مثل صناديق الادخار والتوفير وغيرها ٠

ويلعب هذ الشكل دورا هاما في المراحل الاولى من مراحل نهوض النقابات وعندما تجد النقابات صعوبة في ضم الالاف من العمال الى صفوفها كما هو حال معظم النقابات في الضفة الغربية يلعب دورا هاما في جر القطاعات الاكثر تخلفا في صفوف العمال الى النقابات وذلك من خلال تقديم المنافع المادية المباشرة الملموسة التي تضمنها هذه الاشكال التعاونية للعمال كافراد والتي ليس بمقدور هذه النقابات تمكين العمال من الحصول عليها من خلال النضال ٠

وحتى لا يؤدي هذا الشكل الى مفاهيم مغلوطة او الى نتائج عكسية كأن يتوصل العمال الى قناعة مفادها انه بأمكانهم ان يحلوا مشاكلهم بأنفسهم دونما مواجهة مع ارباب العمل فانه من الضروري ارتباط الحركة التعاونية ارتباطا وثيقا بالحركة النقابية وربط المشاركين فيها بالنقابات والاستفادة من هذا الشكل لتعليمهم اهمية التضامن والتنظيم والاتحاد فيما بينهم ٠

الوضع الراهن للحركة النقابية للطبقة العاملة في المناطق المحتلة وبسبب المعضلات العديدة التي تعاني منها هذه الحركة تستدعي اللجوء الى هذه الاشكال من التعاون فيما بين العمال وتتطلب اقدام النقابات على تنظيمها والاشراف عليها ٠

وفيما يتعلق بالعمال العاملين في المشاريع الاسرائيلية وفي ظل غياب النقابات فانه يمكن اللجوء لهذا الشكل بشكل واسع من اجل ايجاد الاشكال الدنيا لتنظيم العمال وكخطوة اولى يتم تطويرها نحو اشكال اعلى (لجان عمالية مثلا) ٠

والى جانب ذلك يمكن ان تساهم النقابات في تنظيم وتطوير نشاط العمال خارج الانتاج كالنشاطات الثقافية والرياضية والفنية ٠

ويمكن للنوادي العمالية والمكتبات العمالية والفرق الرياضية والفنية الخاصة بالعمال ان تلعب دورا هاما في هذا المجال ٠

غير انه يجب ان يكون من الواضح سلفا ان تطوير هذه النشاطات انما يستهدف تعزيز وتوحيد التضامن الطبقي وروح العمل الجماعي فيما بين العمال ، ومن هنا تبرز اهمية قيام النقابات بتنظيم هذه النشاطات كوسيلة لاستقطاب العمال وتوجيه نشاطاتهم في اوقات فراغهم ٠

وفي هذا المجال فان النشاطات الرياضية والفنية والثقافية التي تنظمها بعض النقابات في الضفة الغربية (بيت لحم / رام الله / البيرة / مثلا) بحاجة الى تطوير بما ينسجم مع الاهداف المرجوة من تنظيم مثل هذه النشاطات التي يجب التعامل معها باعتبارها مهمات ثانوية هدفها ضمان اوثق بين النقابة وقاعدتها العمالية وتعويد العمال على الانتظام والانضباط والتضامن تمهيدا لمشاركتهم من خلال النقابة في النضالات الرئيسية التي تضطلع بها دفاعا عن مصالح العمال ومن اجل تحسين شروط بيعهم لقوة عملهم ٠

عاشرا : توفير الضمانات الاجتماعية والصحية للعمال :

ويمكن للنقابات توفير مثل هذه الضمانات بواسطة المساعدات التي تقدمها البلديات حيث يجب ان يتجه جزء من اموال دعم الصمود عن طريق البلديات لدعم صناديق التوفير والادخار العمالية وكذلك بواسطة الاشتراكات التي يقدمها ارباب العمل والعمال انفسهم والتي تجمع في صناديق التوفير والادخار وتستخدم للضمانات الصحية والاجتماعية للعمال وعائلاتهم ٠

ويمكن للنقابات كذلك ان تتفق مع عدد من الاطباء والصيدليات والمختبرات والمستشفيات من اجل معالجة العمال وعائلاتهم بمبالغ مخفضة ٠

حادي عشر : النضال من اجل تعديل النظام الداخلي للاتحاد وفرض وتطبيق قانون العمل وتطويره والغاء الثغرات الموجودة فيه :

١ ـ من اجل تعديل النظام الداخلي :

كما اشرنا سابقا فان هنا النظام الداخلي والموروث من ايام النظام الاردني لم يعد ينسجم مع التطور الذي عرفته الطبقة العاملة في السنوات الاخيرة واصبح عائقا امام تطور الحركة النقابية وقدرتها على التجاوب مع الضرورات الجديدة وهذا مادعى مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الى اتخاذ قرار في جلسته التي عقدها في ٨ كانون الثاني من عام ١٩٧٩ بتعديل النظام الداخلي للاتحاد واعتبر هذا التعديل ساري المفعول ابتداء من مطلع عام ١٩٧٩ وصرح الامين العام للاتحاد « ان تعديل النظام الداخلي الذي اقر من قبل المجلس بالاجتماع قد جاء لتفاعل الحركة النقابية مع تطور المجتمع الذي نعيش فيه ومن خلال مسيرة الحركة العمالية ونموها » .

غير ان العديد من مواد هذا النظام مازالت بحاجة الى تعديل ، ابرزها ماورد في الاقتراحات التي تقدمت بها « كتلة الوحدة العمالية » في المؤتمر الخامس

للاتحاد العام لنقابات العمال والذي عقد في الاسبوع الاخير من شهر اذار ١٩٧٩ ومنها :

١ ـ تغيير النص الذي يتعلق بنسب تمثيل النقابات في مجلس الادارة حيث ان النسب الحالية كما رأينا تضع على قدم المساواة النقابات الصغيرة والكبيرة وفوارق التمثيل بينها ضئيلة جدا فعلى سبيل المثال يمكن ان تمثل نقابة عدد هيئتها العامة ٣٠٠ عضو بـ ٣ اعضاء في مجلس الاتحاد وان لا تمثل نقابة عدد هيئتها ١٠٠٠ عضو ، الا بـ ٤ اعضاء ! وقد اقترحت الكتلة التعديل التالي :

من ٤٠٠ ـ ٦٠٠ عضو لهم اربعة ممثلين ٠
من ٦٥٠ ـ ٩٠٠ عضو لهم خمسة ممثلين
من ١٠٠٠ ـ ١٣٠٠ عضو لهم ستة ممثلين ٠
من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ عضو لهم سبعة ممثلين (١)٠

ب ـ وانسجاما مع النقطة (أ) ، تعديل النص المتعلق بعدد الحد الاقصى لتمثيل اية نقابة في الهيئة التنفيذية بحيث يصبح ثلاثة بدلا من اثنين ٠

جـ ـ تعديل النص المتعلق بمدة عضوية الهيئة التنفيذية بحيث تصبح سنة واحدة بدلا من سنتين لضمان مراقبة اكبر على ادارة شؤون الاتحاد وديمقراطية اوسع من خلال اشراك الهيئات الادارية ومن خلالها الهيئات

(١) راجع الملحق ـ رقم ـ ٥ ـ ٠

العامة في تصحيح الاخطاء ورسم سياسة الاتحاد سنويا ورقابة تنفيذها وتطوير عمل الهيئة التنفيذية وضمان اضطلاعها بمهماتها بشكل كامل ٠

د ـ تعديل المادة الخامسة بتشكيل اللجان اللازمة لتحقيق اغراض الاتحاد من خلال دمج بعضها في لجنة واحدة (الرياضية والثقافية) وخلق العديد من اللجان الجديدة القادرة على تحقيق المهمات العديدة التي حددناها في الفصل الرابع فيما يتعلق بتوسيع قاعدة النقابات وتصحيح بنيانها الداخلي وتعزيز الديمقراطية داخلها وزجها في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ونضالها لتنظيم عمال ما وراء الخط الاخضر والاهتمام بمشاكلهم والدفاع عن حقوق المرأة العاملة وتنظيم النشاطات التعاونية ٠٠٠ الخ ٠

و ـ اتخاذ قرارات والزام النقابات العمالية بتنفيذها فيما يتعلق بما يلي :

ـ قيام النقابات العمالية بأجراء انتخابات سنوية والغاء اية تعديلات اجرتها بعض النقابات على انظمتها الخاصة (بيت لحم مثلا سمحت باجراء الانتخابات مرة كل سنتين) ، وقيام الهيئات الادارية في هذه الاجتماعات بتقديم تقارير خطية لهيئتها العامة يجري نقاشها ومحاسبتها عليها ، فهذا سيعزز الديمقراطية داخل النقابة وسيزيد من ارتباط العمال

بنقابتهم ومن امكانيات توعيتهم وتطويرهم كما انه يضمن رقابة قاعدية على عمل الهيئة الادارية ٠

ـ الزام النقابات العمالية بنشر اسماء هيئاتها العمومية على لوحة الاعلانات قبل اجراء الانتخابات بمدة معينة لانه كما رأينا سابقا فان بعض الهيئات الادارية ما زالت تعتبر هذه المسألة من « الامور السرية ! » ٠

ـ اقرار حق عمال ما وراء « الخط الاخضر » في الانتساب الكامل للنقابات العمالية والزام كل نقابة بانشاء لجنة خاصة مهمتها العمل على تنسيب عمال ما وراء الخط الاخضر ٠

ـ حق العمال النقابيين بالقيام بتنسيب عمال الى نقابتهم دون اشتراط مرورهم بمقر النقابة بسبب بعده احيانا وغلقة احيانا اخرى وذلك بموجب دفع رسم الانتساب وبالتالي حق العمال النقابيين في ان يكون بحوزتهم دفاتر انتساب وايصالات قبض ٠

ـ الزام النقابات العمالية باعلان قبول طلب انتساب العامل خلال مدة لا تتجاوز الاسبوع ٠

ـ زيادة عدد اللجان المختصة في كل نقابة والزام النقابات بتشكيل اللجان المهنية ولجان التجمعات العمالية في نطاق مسؤوليتها وتمثيلها ٠

ـ حق اي عامل منتسب في اي نقابة بطلب الانتظام

في اللجان وضرورة انتخاب هذه اللجان انتخابا من بين العمال طالبي العضوية فيها ٠

ـ الاخذ بمبدأ التمثيل النسبي في تشكيل الهيئات الادارية في النقابات في حال تنافس اكثر من قائمة في الانتخابات ٠

٢ ـ من اجل فرض تطبيق قانون العمل وتطويرة والغاء الثغرات الموجودة فيه :

قانون العمل المطبق في المناطق المحتلة ـ هذا اذا طبق حيث يرفض العديد من ارباب العمل العرب تطبيقه ـ هو القانون الاردني الصادر عام ١٩٦١ والمعدل عام ١٩٦٥ دون ان يتم تضمينة التعديلات الاخيرة التي ادخلت على قانون العمل الاردني التي ضمنت بمجموعها في « مشروع قانون العمل الاردني » الجديد والتي عكست في بعض جوانبها استجابة لبعض المطالب العمالية ٠

والى جانب النضال من اجل فرض تطبيق هذا القانون فان على النقابات العمالية في المناطق المحتلة النضال من خلال اللجان الثلاثية التي تحدثنا عنها سابقا (النقابات العمالية، البلديات، والغرف التجارية والصناعية) ومن خلال اللجوء لكافة الاشكال النضالية اذا لزم ذلك لتطوير القانون وسد ثغراته وتثبيت ذلك في اتفاقات عمل جماعية مع ارباب العمل في المشاريع

العربية المحلية وابرز هذه الثغرات التي يجب تطويرها هي :

ـ حق النقابات بالمشاركة في مراقبة تنفيذ القانون حتى لا تبقى المسألة معلقة بمفتش العمل وحده

ـ حق النقابات في زيارة العمال في مواقع عملهم دون الحاجة الى اذن من صاحب العمل ٠

ـ تمكين النقابات من المشاركة في كل ما يمكنه مساعدة العامل على ايجاد عمل وتنظيم دورات للتأهيل المهني والثقافية العمالية ٠

ـ تطبيق القانون على جميع العاملين بأجر الذين يستثنيهم القانون الحالي وخاصة موظفي الدوائر الحكومية والبلديات والعمال الزراعيين ومن يعملون في مشاريع تضم اقل من خمسة اشخاص ٠

ـ وضع حد صارم للفصل التعسفي ٠

ـ تثبيت المساواة بين المرأة العاملة والرجل العامل وفق مبدأ « الاجر الواحد للعمل الواحد » ٠

ـ تحديد الاجازة السنوية في ـ ٢١ يوما على الاقل واعتبار الاول من أيار يوم عطلة مدفوعة الاجر ويوم الثامن من آذار عطلة مدفوعة الاجر للمرأة العاملة ٠

الفصل الخامس

خطوات ايجابية هامة على الطريق

شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة في السنتين الاخيرتين (٧٨/٧٩) تطورات هامة وظواهر ايجابية على طريق النضال الطويل لتحويل النقابات العمالية الى منظمات كفاحية واسعة القاعدة والتمثيل والنفوذ الاجتماعي والسياسي من خلال استيعابها وتأطيرها لعشرات الالوف من الجماهير العمالية التي نشأت على امتداد سنوات الاحتلال البغيض وعلى طريق تبوأ الطبقة العاملة مكانها الطبيعي الذي تملك اسسه الموضوعية العملية كطليعة سياسية لمجموع الطبقات الوطنية المناهضة لحتلال ٠

فقد شهدت المناطق المحتلة اقبالا متزايدا على الانخراط في صفوف النقابات العمالية والعمل على تنشيطها واتساع كبير في النضالات المطلبية ودخول الصراعات الى صفوف النقابات، وتورات عمليات الفوز

بالتزكية في انتخابات الهيئات الادارية حيث ساهمت كافة هذه التطورات في زيادة حجم النفوذ الاجتماعي والتأثير السياسي للنقابات وفي قدرتها على لعب دور اكبر في معارك المجابهة السياسية مع سلطات الاحتلال كان له اثر هام في تصليب مواقف الطبقات الاخرى ومجموع الحركة الوطنية خلال التحركات الجماهيرية التي نظمت على امتداد الفترة اللاحقة للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وصفقة التسوية المنفردة الاسرائيلية ـ المصرية ٠

وساهم في احداث هذه التطورات بالاضافة **للاوضاع المعيشية السيئة التي تعيشها الطبقة العاملة النضال الدؤوب الذي خاضته التيارات والقوى العمالية الجذرية والتقدمية والعمال الطليعيين** الذين مارسوا مسؤولياتهم في نقد السياسة الخاطئة لعدد من القيادات النقابية وناضلوا من خلال النقابات المختلفة لتصحيح مسارها ومن اجل تخليص هذه النقابات والحركة النقابية من معضلاتها ٠

وابرز هذه التطورات الايجابية هي :

اولا : الاقبال على الانخراط في عضوية النقابات وانفتاح النقابات امام العمال :

شهدت النقابات العمالية وخاصة منذ اوائل عام ١٩٧٨ اقبالا متزايدا على الانتساب اليها وانفتاحا من

جانب العديد من النقابات امام القاعدة العمالية العريضة في الوقت الذي بادرت فيه بعض هذه النقابات الى حث العمال على الانتساب اليها ٠

فقد **ارتفع عدد العمال المتقدمين بطلبات انتساب للنقابات بشكل** كبير حيث بلغ عدد المتقدمين بطلبات انتساب لنقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في رام الله والبيرة وحدها خلال عام ١٩٧٨ بلغ ٦٥٢ عاملا قبلتهم النقابة (الطليعية ٢٥ ـ ١ ـ ١٩٧٩) علما بان عدد العمال المنتسبين لهذه النقابة لم يكن يتجاوز الـ٣٠٠ في اواخر عام ١٩٧٧ ، كما ازداد عدد العمال المنتسبين لنقابات اخرى وخاصة نقابة عمال ومستخدمي البلديات في بيت لحم وعمال المؤسسات العامة في نابلس والفنادق والمطاعم والمقاهي في القدس ٠٠ وقد جاءت هذه الظاهرة لتشير الى مدى تطور وعي الطبقة العاملة في المناطق المحتلة ـ استنادا للقانون العام القائل بان الخطوة الاولى من خطوات الوعي العمالي هي الوعي النقابي ـ وادراكها لاهمية العمل النقابي وضرورة التوحد والتنظم في النقابات وتحويلها الى ادوات كفاحية بايديهم ٠

وادى ذلك الى تكريس تقاليد جديدة تجسدت في فتح ابواب النقابات امام العمال الذين يبدون رغبتهم في الانتساب للنقابة ومبادرة الهيئات الادارية لبعض النقابات لتشجيع العمال على الانتساب للنقابات

وتسهيل ذلك امامهم · وادى ايضا الى **تطوير المشاركة العمالية في الحياة الداخلية للنقابات** الامر الذي عكس نفسه على تركيب هذه النقابات ونشاطاتها واهتماماتها كما عمل على احداث تغيير في الهيئات الادارية للعديد من النقابات ·

وعمل على احداث تغيير في الهيئات الادارية للعديد النقابات استكمال مهماتها ووضع طاقاتها من اجل تعزيزة ، على وضع النقابات على الطريق الصحيح للخروج من واقع وشكل النقابات الضيقة الاشبه بالاندية الصغيرة والجمعيات الحرفية الى نقابات جماهيرية واسعة التمثيل والنفوذ الاجتماعي والسياسي ·

ثانيا : الارتقاء النسبي بالنشاطات المطلبية :

ساهم انتساب العمال المتزايد للنقابات العمالية **في زج هذه النقابات في الدفاع عن المصالح اليومية المباشرة للطبقة العاملة والانخراط في نضالاتها** المطلبية التي مافتئت تنمو وتتسع يوما تلو الاخر كما رأينا سابقا ·

فقد اصبح عدد من الهيئات الادارية لهذه النقابات اكثر قدرة على تشخيص المشاكل التي يعاني منها العمال من خلال تعرفهم المباشر على ظروف وشروط عملهم وزياراتها لمراكز العمل مما دفعها الى تنظيم

اشكال النضال من اجل تخفيف حدة الاستغلال المفروضة على العمال ٠

فقد بادرت نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في رام الله والبيرة مؤخرا الى دفع عدد من الهيئات والمؤسسات البلدية والاجتماعية الوطنية الى تبني نداء مشترك من اجل تحديد ساعات العمل وتحسين اجور العمال ومن اجل حق العمال بالانتساب للنقابة دون قيود او عراقيل من اصحاب العمل وحقهم في عطلة الاول من ايار عطلة مدفوعة الاجر ومن اجل الاجر الواحد للعمل بين النساء والرجال ، وهذه المبادرة خطوة مشجعة تستحق الاحتذاء من قبل النقابات العمالية الاخرى حتى يصبح ممكنا من خلال اشراك هذه الهيئات الى جانب النقابات العمالية تنظيم اتفاقات وعقود العمل الجماعية بين ارباب العمل العرب التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل مؤسسة او مشغل او مصنع ، وتكفل للعمال حقهم في زيادة اجورهم زيادة تتلائم مع ارتفاع تكاليف المعيشة وفي تحسين شروط العمل وفي الانتظام النقابي وفي الاحتجاج امام المساس بحقهم ٠

كما قام عدد من النقابات بدعم وسائل النضال التي لجأ اليها العمال من اجل انتصار مطالبهم وساهم بعضها بتنظيم هذه الوسائل وقد تمكنت هذه التحركات من

تحقيق انتصارات ومكاسب ملموسة وعلى حل العديد من القضايا والمشاكل العمالية ٠

واصدر الاتحاد العام للنقابات العمال وعدد من النقابات العمالية بيانات استنكرت الاجراءات الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية وطالبت المسؤولين الاسرائيليين بالعدول عنها وناشدت التجار عدم استغلال الوضع الاقتصادي السيء واثقال كاهل المواطنين وطالبت ارباب العمل بزيادة اجور عمالهم بما يتناسب على الوضع المعيشي واكدت النقابات في هذه البيانات ان البلديات والغرف التجارية والمؤسسات الاجتماعية دورا تلعبه في مكافحة الغلاء والحد من الاستغلال وممارسة نفوذها لدى التجار واصحاب المؤسسات الاقتصادية لما فيه مصلحة الشعب والطبقة العاملة ٠

وبفضل الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال وعدد من الهيئات الادارية لمساعدة العمال صحيا امكن التعاقد مع العديد من الاطباء لمعالجة العمال وعائلاتهم باسعار مخفضة ومع عدد من الصيدليات لبيعهم الادوية بسعر التكلفة فقط ومع عدد من المستشفيات والمختبرات الطبية لتخفيض رسوم العلاج والفحص (الطليعة ١ ـ ٢ ـ ١٩٧٩) ٠

ثالثا : دخول الصراع السياسي الى النقابات :

بدأت مؤتمرات الهيئات العمومية للنقابات

العمالية تتسم بقيام العديد من الهيئات الادارية بتقديم **التقارير السنوية** الى هيئتها العمومية حول نشاطاتها وانجازاتها حتى يتم محاسبتها عليها كما اتسمت انتخاب الهيئات الادارية بظهور **اللوائح الانتخابية المتعددة وتوارى الفوز بالتزكية** في معظم هذه النقابات ٠

وبفعل التطورات الملموسة التي شهدتها النقابات وقواعدها العمالية وانتشار التيارات السياسية المختلفة داخلها التقت الاتجاهات والقوى التي تتشابه او تتقارب مواقفها ازاء القضايا والمهمات المطلوب انجازها على برامج عمل متصارعة تسعى كل منها للفوز في انتخابات الهيئة الادارية للنقابة ٠

وقد ادى هذا الصراع بين المواقف المختفلة الى العديد من النتائج الايجابية لصالح الطبقة العاملة وحركتها النقابية من خلال التنافس بين هذه القوائم لتحقيق اكبر قدر ممكن من الانجازات والمكتسبات ٠

ولكييتحول هذا التطور في تنافس القوائم المختلفة الى مدخل لتعزيز الديمقراطية الداخلية للنقابات وحتى لا تتكرس من خلالها العصبوية التنظيمية والفئوية فان على التيارات والقوى العمالية جذرية وتقدمية تطويره باقرار **نظام الانتخابات يستند الى قاعدة التمثيل النسبي في قيادة النقابات** كما رأينا سابقا ٠

رابعا : تصحيح نسبي في التكوين الداخلي :

تشكلت ابتداءا من عام ١٩٧٨ العديد من الفروع واللجان النقابية المتخصصة مهنيا ابرزها اللجان النقابية التي شكلتها نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في رام الله والبيرة في عدد من التجمعات العمالية والتي بلغ عددها ٢٥ لجنة ٠

وقد قابل العمال هذه المبادرات التي ساهمت في توسيع القاعدة العمالية للنقابات وفي تقريبها من قاعدتها العمالية بالترحيب والارتياح في الوقت الذي بادرت فيه المجموعات العمالية النشيطة لتطوير هذه اللجان النقابية المنبثقة عن الهيئات الادارية باتجاه تشكيل اللجان والفروع النقابية في اطار كل مهنة كفروع منظمة وموحدة في اطار النقابة ٠

كما قامت لجان عمالية في بعض التجمعات العمالية السكنية والصناعية بمبادرات قاعدية طالبت من قيادات النقابات العمالية الاعتراف بها شرعيا واعتبارها لجان تابعة لها تتجه نحو التطور باتجاه تشكيل فروع مهنية تدافع عن المصالح الخاصة لكل قطاع مهني ٠

ان هذه التطورات الجديدة في الوقت الذي تساهم فيه بتصحيح التكوين الداخلي للنقابات انما تشكل خطوات اولية على طريق تقسيم الهيئات العمومية المختلفة المهن الى فروع نقابية على اساس

المهنة الواحـدة والصناعة الواحـدة بصفتها الشكل الاكثر تقـدما وقدرة علـى التجاوب مـع التطورات الحديثة التي طرأت على الطبقة العاملة فـي المناطق المحتلة ٠

خامسا : احياء عدد من النقابات (١) ٠٠ وخطوات هامة على طريق توحيد الحركة النقابية :

ارتفع عدد النقابات المنضوية في اطار الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية من ١٢ نقابة عمالية في اوائل ١٩٧٨ الى ١٧ نقابة في اوائل ١٩٧٩ بالاضافة الى نقابات القدس الاربعة ، المنخرطة فـي الاتحاد تحت اسم العضوية الموآزرة ٠

وكان هـذا الارتفـاع نتيجة لاحيـاء عـدد مـن

.....

(١) اثناء طباعة هذا الكتاب قرر اتحاد نقابات العمال في قطاع غزة استئناف نشاطه بعد توقف دام اكثر من عشر سنوات ٠ وبهذا تكون الجهود التي بذلت من اجـل اعـادة واحياء الاتحاد قد كللت بالنجاح ٠

وقد دعـا الاتحاد في البـيان الـذي اصدره بمناسبة الاول من ايار ١٩٧٩ الى عقـد مؤتمر للاتحادات والنقابات العمالية في الضفة والقطاع لبحث الامور العمالية المشتركة وفق ما تقتضيه مصلحة الطبقة العاملة في المناطق المحتلة ٠

وجاءت هذه الدعوة لتشكيل خطوة اولية هامة علـى طريق توحيد الحركة النقابية في المناطق المحتلة، تستدعي مـن الاتحاد العـام لنقابات العمال فـي الضفة متابعتـها واعطائها اشكالها العملية ٠

النقابات وتأسيس نقابات جديدة من جهة وانضمام نقابات اخرى لعضوية الاتحاد ٠

فمنذ الثلث الاخير من عام ١٩٧٨ وحتى اوائل ١٩٧٩ تم احياء وتأسيس ثلاث نقابات هي :

ـ نقابة عمال الغزل والنسيج في الخليل التي تشكلت في الثلث الاخير من عام ١٩٧٨ وقد قبلت في عضوية الاتحاد في اوائل عام ١٩٧٩ ٠

ـ نقابة عمال الادوية في رام الله والتي تشكلت في نهاية عام ٧٨ وقد قبلت في عضوية الاتحاد في اوائل عام ١٩٧٩ ايضا ٠

ـ نقابة عمال الفنادق والمطاعم في القدس التي تشكلت في نهاية عام ٧٨ وقدمت طلبا للانتساب وقبلت عضويتها في أذار عام ١٩٧٩ ٠

كما قبلت في عضوية الاتحاد في اوائل ١٩٧٩ نقابة عمال الاحذية والجلود في الخليل وقبل ذلك نقابة عمال النجارة في الخليل ٠ ومن جهة اخرى تجري جهود مكثفة من اجل تشكيل نقابة لعمال ابوديس والعيزرية والسواحرة الشرقية ، حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية لنقابة عمال ابوديس في النصف الاول من عام ١٩٧٩ ، بهدف تشكيل نقابة لهم ٠

وفيما يتعلق بوحدة الحركة النقابية ومحاولات الاتجاهات اليمينية التخريب عليها فقد نوقشت هذه المسألة في المؤتمر الرابع للاتحاد الذي عقد في السابع عشر من اذار ١٩٧٨ واكدت كافة النقابات

والاعضاء المشـــاركين في المؤتمر على ضرورة رص الصفوف وتكريس الوحدة في اطار الاتحاد العام ومنذ ذلك التاريخ شنت الاتجاهات التقدمية والجذرية داخل النقابات العمالية حملة فضح لممارسات الاتجاهـــات الانشقاقية كما شنت قواعد النقابات التي تقودها هذه الاتجاهات حملة ضد هيئاتها الادارية بهدف ارغامهـا على الالتزام بمقررات الاتحاد والكف عن ممارساتها التخريبية وقد اجبرت هذه الحملة ما كان يسمى بـ « لجنة التخطيط والعمل النقابي » التي كانت تتســتر تحت غطائــهــا الاتجــاهــات الانشـــقاقيــة علـــى اعلان حل نفسها · كما خاض عدد من الهيئات الادارية للنقابات العمالية وخاصة نقابـــات رام الله والبيرة وبيت لحم نضالا متواصلا ضد شق وحدة الحركـــة النقابية وصدر بيان موحد وقعته جميع نقابات الضفـة الغربية دان مؤامرة تقسيم وشق هذه الوحدة ودعـــا للعمل على توثيق وحدة العمل النقابي ضمن اطـــار الاتحاد العام لنقابات العمال ·

وقد ادى هذا الاجماع العمالي الذي ترافق مع ازدياد حجم التحالف بين القوى التقدمية في الحركة العمالية الى تهاوي عدد مـــن المواقـــع التي تمكنت الاتجاهات الانشقاقية مـــن التسلل لقيادتها وتعزيـــز وحدة الحركة النقابية في اطار الاتحاد العام ·

سادسا : الاعياد والمناسبات العمالية تتحول الى أعياد وطنية ·

تحولت الاعياد والمناسبات العمالية الى أعياد ومناسبات وطنية في الوقت الذي اخذت فيه مشاكل وقضايا الطبقة العاملة تسترعي اهتمام الهيئات والمؤسسات التمثيلية والصحافة الوطنية ٠

فتحول الاحتفال بالاول من ايار عيد العمال العالمي الى تقليد جديد تشارك فيه كافة النقابات واوسع القطاعات العمالية كما تحولت هذه المناسبة الى مناسبة وطنية من خلال مشاركة الهيئات التمثيلية الوطنية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة ، الطبقة العاملة بهذه المناسبة ٠

فبالرغم من كافة محاولات سلطات الاحتلال لمنع الاحتفال بعيد العمال العالمي غير ان الطبقة العاملة وحركتها النقابية قد نظمت العديد من المؤتمرات العمالية الحاشدة والنشاطات الرياضية والثقافية والفنية في معظم مدن وقرى الضفة الغربية وذلك في سنوات ٧٨ ـ ١٩٧٩

كما قامت النقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات العمال ومختلف القوى الوطنية باصدار بيانات سياسية وضحت اهمية الاحتفال بهذه المناسبة وذكرت فيها بانجازات الطبقة العاملة وبالمهام المطروحة على عاتق النقابات لتطوير نشاطها وتعزيز وحدتها ٠

وشاركت البلديات والمؤسسات الوطنية وسائر الهيئات الاجتماعية والشخصيات الوطنية من جانبها الطبقة العاملة بعيدها وساهمت في القاء الكلمات في

الاحتفالات المحلية والمركزية التي عمت مختلف مدن وقرى المناطق المحتلة ٠

وتناضل القوى التقدمية في المناطق المحتلة من اجل تحويل هذه المناسبة الى يوم وطني لدعم الطبقة العاملة وحركتها النقابية والى عيد رسمي ووطني وعطلة مدفوعة الاجر ٠

كما بدأت مشاكل وقضايا العمل تستأثر اهتمام الهيئات والمؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة التي تدخلت اكثر من مرة لصالح مطالبهم وبما ينسجم مع الحفاظ على وحدة القوى والطبقات الوطنية ضد الاحتلال في الخلافات التي نشأت مع اباب العمل العرب ٠ ويمكن التذكير كمثال على هذا الموقف المشرف للسيد كريم خلف رئيس بلدية رام الله اثناء الخلاف الذي نشب بين عمال واصحاب عمل مطعم أمية في القدس في صيف ١٩٧٨ ٠

ومن جهتها زادت الصحافة الوطنية الصادرة في المناطق المحتلة (راية الشعب ، الطليعة ، الفجر ، الشعب) من اهتمامها بقضايا العمال ومشاكلهم ونضالاتهم وخصصت مساحات واسعة من صفحاتها لهذه القضايا والنضالات وقد لعبت هذه الصحف دورا اساسيا دعاويا هاما في التعريف بمشاكل العمال ومعضلات الحركة النقابية ، وفي طرح الحلول الصحيحة لها وساهمت في دفع هذه الحركة خطوات الى الامام ٠

سابعا ـ تعاظم النفوذ السياسي والاجتماعي للحركة النقابية :

كان من الطبيعي ان تؤدي مجمل هذه التطورات الى تعاظم النفوذ السياسي والاجتماعي للحركة النقابية والى تعجيل عملية انخراط الطبقة العاملة وزجها بثقلها الاجتماعي المنظم عبر نقاباتها العمالية في معارك المجابهة السياسية مع سلطات الاحتلال ٠

وكان لهذا الانخراط تأثيرا مباشرا ودورا هاما في تصليب مواقف الطبقات والشرائح الاجتماعية الوطنية الاخرى حيث شكل موقف الطبقة العاملة وقواها التقدمية ونقاباتها العمالية محورا التفت حوله وانخرطت تحت شعاراته اوسع القوى السياسية والاجتماعية ٠

وقد لعبت الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة دورا طليعيا في التحركات الجماهيرية التي نظمت استنكارا لمؤامرة كامب دايفيد واتفاقية الصفقة الاستسلامية ومشروع الادارة الذاتية التصفوي من خلال المساهمة في توحيد وتصليب وترسيخ الموقف الوطني ضد هذه المؤامرات وتصدر الحركات الشعبية التي شهدتها المناطق المحتلة استنكارا لهذه المؤامرات واضراب العمال في المشاريع الاسرائيلية عن العمل لفترة طويلة بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وصفقة التسوية المصرية ـ الاسرائيلية ٠

واصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة

الغربية بيانا باسم الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة في اواخر ايلول ١٩٧٨ اكد فيه رفض اتفاقيات كامب دايفيد والحكم الذاتي الذي يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير مصيره والعودة الى وطنه واقامة دولته الوطنية المستقلة كما رفض البيان الحلول المنفردة التي تتناقض معقرارات القمة العربية وتتجاهل قرارات الامم المتحدة وشدد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج ، وحيا دول جبهة الصمود والدول الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي على مواقفها الثابتة المؤيدة لقضايا الشعب الفلسطيني والشعوب العربية العادلة ٠

وفي الثالث من تشرين الثاني ٧٨ عقدت الحركة النقابية الفلسطينية في الارض المحتلة مؤتمرا عماليا نقابيا عارما ضم جميع النقابات العمالية في الضفة الغربية بما في ذلك نقابات القدس المحتلة تحت رعاية الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية وذلك في مقر نقابة عمال البناء والمؤسسات في رام الله والبيرة تم فيه تدارس نتائج واهداف مؤامرة كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي التصفوي ٠

وقد اكد المؤتمرون من خلال شجبهم لاتفاقيات كامب دايفيد وللدور الامريكي واعلنوا التزامهم بالمبادىء التالية :

اولا : التأكيد على ما جاء في بيان الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ·

ثانيا : التأكيد على ما جاء في مقررات مؤتمر القدس الوطني العام وكافة المؤتمرات الشعبية الاخرى التي عقدت في بيرزيت ، وبيت لحم ، وغزة ، والقدس ونابلس ··

ثالثا : التأكيد على وحدة وموقف الطبقة العاملة في المناطق المحتلة كطليعة نضالية لشعبنا الفلسطيني في نضاله الوطني من اجل حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ·

رابعا : ان الطبقة العاملة في المناطق ترفض رفضا قاطعا مشروع الحكم الذاتي الذي يكرس الاحتلال الاسرائيلي وينظم بقائه ويتعاكس مع اماني وتطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ·

خامسا : ان المؤتمرين يؤكدون على رفضهم لكل الاصوات المشبوهة التي تروج لمشروع الحكم الذاتي وتعتبرهم اعداء حقيقيين لشعبنا الفلسطيني كما ان المؤتمرين يرون ان رابطة قرى الخليل هي احدى اشكال خلق قيادات بديلة لشعبنا التي يجب مقاومتها ·

سادسا : يؤكد المؤتمرون على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كل اماكن تواجده ·

سابعا : يؤيد المؤتمر جبهة الصمود والتصدي العربية والميثاق المنبثق عن اللقاء السوري العراقي ويطالب العراق بالانضمام الفوري لجبهة الصمود والتصدي ويطالب الجبهة بضرورة تعزيز العلاقات ورفع مستوى التحالف الاستراتيجي مع قوى التحرر في العالم والمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي ٠

ثامنا : اننا نحي جماهير الشعب المصري الشقيق وطبقته العاملة وحركته الوطنية التقدمية في نضالها ضد نظام السادات الخائن ٠

تاسعا : اننا نطالب مؤتمر بغداد باتخاذ خطوات عملية ضد النهج الاستسلامي في العالم العربي وعلى رأسه نظام السادات ٠

عاشرا : ان المؤتمرين يشجبون الدور الاردني المشبوه في محاولاته تمثيل شعبنا الفلسطيني بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية ٠

حادي عشر : ان الطبقة العاملة الفلسطينية في الارض المحتلة ترى ان الطريق الحقيقي لمواجهة وقبر كافة المشاريع التآمرية هو النضال الجاد والشاق بمختلف اشكاله وتنظيم الجماهير الشعبية وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن جبهة وطنية تقدمية مناضلة ٠

كما اصدر المؤتمر السنوي لاتحاد نقابات العمال والمنعقد يوم ٢٣ ـ ٣ ـ ١٩٧٩ بيانا سياسيا هاما رفض فيه الدور الامبريالي وأكد رفض اتفاقيات كامب ديفيد

وصفقة التسوية الاستسلامية المصرية ـ الاسرائيليه ومشروع الادارة الذاتية التصفوي ، واكد ان منظمة التحرير الفلسطينية هـي الممثل الشـرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ولنضاله من اجل انتصـار حقوقـه الوطنية واقامـة دولتـه المستقلة (البيان منشور في ملحقات هذا الكراس) ٠

كما عقدت العديد من النقابات مؤتمرات عمالية محلية ناقشت فيها الوضع السياسي والمهمات العمالية الملقاة على عاتق الطبقة العاملة والحركة النقابية مـن اجل التصدي لاتفاقيـة الصفقة المنفردة ومشـروع الادارة الذاتية التصفوي ٠

ومن اجل القيام بدورها الوطني بفعاليـة اكبـر طالبت النقابات فـي اجتماعـات ممثليـها وممثلـي الاتحاد العام مع ضابط جهاز العمل الاداري في الحكم العسـكري الاسـرائيلي بتخفيض القيـود الشديـدة التي تفرضها سلطات الاحتلال على نشاطات النقابـات في المناطق المحتلة والسماح لها بالاحتفال بالمناسبات العمالـية وبعقـد المهـرجانات والمؤتمـرات وتنظيـم النشاطات المنخلفة الاخرى ٠

★ ★ ★

ان هذه التطورات الهامة لعـلامات اولى علـى طريق انتقال الطبقة العاملة وتجسيداتها المنظمة الى مواقع القوة المؤثرة الرئيسـية فـي قيادات التحالف

الوطني ضد الاحتلال وسياساته حيث تؤهلها سماتها سواء من حيث الحجم بالنسبة للطبقات الاخرى والمميزات التي رأيناها بالتفصيل بالاضافة لتطور عملية تنظيمها وانهاض نضالاتها المطلبية والسياسية ، تؤهلها لتشكيل القاعدة الرئيسية للحركة الوطنية المناهضة للاحتلال والى طليعة طبقية لهذه الحركة ٠

ملحق رقم ـ ٢ ـ

بيان

الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة الغربية

يا جماهير عمالنا الكادحة

يا جماهير شعبنا العظيم

تتعرض قضيتنا الفلسطينية لاخطر مرحلة تمر بها بعد سلسلة من المؤتمرات استهدفت القضاء على شعبنا الفلسطيني واغتصاب اراضية وطمس معالم وجوده ٠

ان جماهير عمالنا الممثلين في الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة الغربية الذين كانوا دائما وسيظلوا الى الابد طليعة المناضلين من اجل حق شعبنا في الحياة والعاملين بشرف واخلاص مع جميع القوى الوطنية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي الغاشم واقامة دولتنا الفلسطينية على ارضنا ٠

انطلاقا من المواقف الثابتة للاتحاد ومواقف طبقتنا العاملة في الاراضي العربية المحتلة ودعما لمقررات مؤتمر القدس الوطني وامتدادا لها فقد تدارست الحركة النقابية ممثلة في الاتحاد العام لنقابات العمال جميع الوثائق والاتفاقيات التي تمخض

عنها مؤتمر كامب ديفيد حيث تنكرت هذه الاتفاقات لقضية شعبنا العادلة التي هي جوهر النزاع في منطقة الشرق الاوسط كما تنكرت لحق شعبنا في وحدته في الداخل والخارج وحقه في تقرير مصيره بنفسه ، كما تجاهلت قيادة شعبنا وممثلنا الشرعي والوحيد منظمة الفلسطينية محاولة خلق القيادات البديلة تحت ظل الاحتلال ٠

وعلى ضوء ذلك فقد تقرر ما يلي :

١ ـ اننا نرفض اتفاقات كامب ديفيد التي هي تكريسا للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتنظيمها لبقائه ٠

٢ ـ ان الحكم الذاتي المطروح في اتفاقات كامب ديفيد لا ينهي الصراع القائم في المنطقة ولا يتمشى مع تطلعات الشعب الفلسطيني في حقه بتقرير مصيره والعودة الى وطنه وارضه واقامة دولته المستقلة ٠

٣ ـ رفض الحلول المنفردة التي تتناقض مع قرارات مؤتمرات القمة العربية وتتجاهل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والحل الشامل والعادل لقضيته ٠

٤ ـ انه لا سلام بدون انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية والغاء المستوطنات المقامة على ارضنا العربية المحتلة ٠

٥ ـ انه لا مساومة على عروبة القدس العاصمة الروحية للامة العربية وعاصمة فلسطين ٠

٦ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج ٠

٧ ـ ان وحدة الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة وخارجها هي وحدة مقدسة لا يمكن تجزئتها والمساس بها ٠

٨ ـ ان الحركة النقابية بجماهير عمالها تحيي ثبات هذا الشعب والتفافه حول قيادته الشرعية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ، كما تؤكد على اعتزازها وشكرها وتأييدها لدول جبهة الصمود والتصدي العربية ولجميع الدول الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي على مواقفها الثابته والمؤيدة لقضيتنا العادلة وحقوقنا المشروعة ٠

عاشت وحدة شعبنا الفلسطيني
عاشت منظمة التحرير الفلسطينية
عاشت وحدة الطبقة العاملة
المجد والخلود لشهدائنا الابرار ٠

الاتحاد العام لنقابات العمال

ملحـق رقم ـ ٢ ـ

نقابات الضفة الغربية :

الوحدة الوطنية لمجابهة المؤامرة

نص البيان الذي صدر عن المؤتمر السنوي لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية :

بحثت الهيئات الادارية لنقابات العمال في الضفة الغربية في مؤتمرها السنوي المنعقد يوم الجمعة الموافق ٢٣ ـ ٣ ـ ٧٩ في قاعة الاتحاد العام لنقابات العمال ـ نابلس ، في دورته الرابعة الوضع السياسي العام وما تتعرض له قضيتنا وشعبنا الفلسطيني من مؤامرات وخاصة تلك التي اعقبت اتفاقات كامب ديفيد وما تضمنته من محاولة فرض الادارة الذاتية على شعبنا الفلسطيني والتي اساسها دور الامبريالية الاميركية في فرض نفوذها وتسلطها على مقدرات ومصالح شعوب المنطقة ٠

وقرر المؤتمرون بالاجماع ما يلي :

١ ـ رفض الدور الامبريالي الامريكي في فرض الحلول الاستسلامية التصفوية لقضية شعبنا الفلسطيني ٠

٢ ـ التأكيد على رفض اتفاقات كامب ديفيد

وملحقاتها وخصوصا مشروع الحكم الذاتي الهزيل ٠

٣ ـ رفض التحالف التامري بين فرسان كامب ديفيد وما نتج عن زيارة كارتر للمنطقة ٠

٤ ـ رفض اتفاقية الصلح المنفرد التي يقوم السادات بتوقيعها مع اسرائيل ٠

٥ ـ يؤكد المؤتمرون على ان م٠ت٠ف٠ هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج ٠

٦ ـ التأكيد على حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة الى دياره واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة م٠ت٠ف٠

٧ ـ تأييد مقررات المؤتمر الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة ومطالبة م٠ت٠ف٠ بوضعها موضع التنفيذ ، وخاصة فيما يتعلق بالوحدة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج ٠

٨ ـ مطالبة دول جبهة الصمود والتصدي العربية بوضع قراراتها موضع التنفيذ الفعلي واتاحة الحريات الديمقراطية لشعوبها ٠

٩ ـ الطلب من الدول العربية تنفيذ مقررات مؤتمر بغداد تجاه نظام السادات الخائن ٠

١٠ ـ تعزيز علاقات الصداقة والتعاون ورفعها الى مستوى التحالف الاستراتيجي مع حركات التحرر الوطني في العالم وحركة الطبقة العاملة العالمية ودول

المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي ٠

١١ ـ التضامن مع الطبقة العاملة العالمية والعربية في نضالها السياسي والاجتماعي والنقابي والمطالبة باتاحة الحريات النقابية ومطالبة حكام تونس والاردن وسائر الدول التي تمارس الاضطهاد ضد الحركة العمالية والنقابية بالافراج عن المعتقلين النقابيين والمناضلين الاخرين ٠

١٢ ـ مطالبة سلطات الاحتلال بوقف كافة اعمالها الاستفزازية ضد المواطنين والتي ذهب ضمنها اثنان من مواطني حلحول ٠

عاشت وحدة الطبقة العاملة الفلسطينية والعالمية

عاشت م٠ت٠ف٠

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

ملحق رقم ـ ٣ ـ

موقف الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية من الاجراءات الاقتصادية :

واجة الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ، الاجراءات الاقتصادية التي فرضتها حكومة الليكود في اسرائيل ، والمتمثلة في رفع الاسعار وتخفيض الليرة ورفع الضرائب ، بالاستنكار والسخط الشديدين ٠

والاتحاد العام يدرك مدى الاثر السلبي الذي تتركه مثل هذه الاجراءات على مستوى معيشة العمال وسائر الكادحين ٠ ويطالب المسؤلين الاسرائيلين بالعدول عن هذه الاجراءات الاقتصادية المجحفة ٠ ويعتبر ان الحل الوحيد للمعضلة الاقتصادية الاسرائيلية وذيولها على اهالي الارض المحتلة يكون بالانسحاب الكامل والاقرار بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ٠

ويناشد الاتحاد العام لنقابات العمال تجارنا وخاصة الكبار منهم عدم استغلال الوضع الاقتصادي السيء واثقال كاهل المستهلك ، كما يناشد اصحاب

المؤسسات الاقتصادية وادارتها زيادة اجور عمالهم بما يتناسب والوضع المعيشي ٠

هذا ويرى الاتحاد العام ان البلديات والغرف التجارية والمؤسسات الاجتماعية دورا تلعبه في مكافحة الغلاء والحد من الاستغلال وممارسة نفوذها لدى التجار واصحاب المؤسسات الاقتصادية لما فيه مصلحة الشعب والارض والقضية ٠

ملحق رقم ـ ٤ ـ

بيـــــان

نقابة عمال البـناء والمؤسسات العامة
في رام الله والبيرة واللواء
حول الاجراءات الاقتصادية

ايها الزملاء العمال ، ايتها الزميلات العاملات :

واجهت نقابتكم الاجراءات الاقتصادية المجحفة التي فرضتها حكومة الليكود في اسرائيل ، والمتمثلة برفـع الاسـعار وتخفيض الليرة ورفـع الضـرائب بالاستنكار والسخط الشديدين ٠

والنقابة تدرك مدى الاثر السلبي الذي تتركه مثل هذه الاجراءات على مستوى معيشة العمال وسـائر الكادحيـن ٠ وتطالب المسؤولين الاسرائيليين بالغـاء هذه الاجـراءات المجحفة ٠ وتعتبر ان حـل المعضلة الاقتصادية الاسرائيلية وذيولها علـى اهالي الارض العربية المحتلـة يكون بالانسحاب الكامـل والاقـرار بحقوق الشعب العربي الفلسطيني وتمكينه مـن اقامة دولته الوطنية المستقلة ٠

وتهيب النقابة بتجارنا وخاصة الكبار منهم عد

زيادة الطين بلة واثقال كاهل المستهلك واستغلال الوضع الاقتصادي السيء ولكن الشعور بواجبهم الوطني تجاه ابناء شعبهم ٠

كما ونناشد اصحاب المؤسسات الاقتصادية وادارتها العمل على زيادة اجور عمالهم بما يتناسب والوضع المعيشي ٠ وان لا يساهموا في تهجير اليد العاملة الفنية من البلاد ٠

وبهذا المعنى صدر بيان عن نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء محافظة القدس ونشر في الصحف المحلية بتاريخ ١ ـ ١١ ـ ١٩٧٧ وبيان اخر عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ، والنقابات ترى وبكل وضوح ان للبلديات والغرف التجارية والمؤسسات الاجتماعية دورا تلعبه في مكافحة الغلاء من الاستغلال وممارسة نفوذها لدى التجار واصحاب المؤسسات الاقتصادية وادارتها لما فيه مصلحة الشعب والارض والقضية وفي هذا المجال اجرت النقابة اتصالاتها واتخذت خطوات مشتركة حيال الموضوع ٠

ايها الزملاء العمال ، ايتها الزميلات العاملات ٠

ان نقابتكم اذ تعلن موقفها الجريء والواضح بخصوص الغلاء الجديد والهجوم الشرس على لقمة عيشنا لتدعوكم الى الاجتماع في النقابة للتدارس فيما

يمكن اتخاذه من خطوات بهذا الخصوص وامور مطلبية اخرى وستتركز نقاط البحث في الاتي :

١) مكافحة الغلاء وزيادة الاجور ٠

٢) ضم المزيد من العمال للنقابة وتوحيد صفوفهم وكلمتهم ٠

٣) تجديد المطالب العمالية الاكثر الحاحا والنضال المشترك لتحقيقها ٠

٤) تحسين شروط العمل بشكل عام ٠

٥) بحث وسائل السلامة والوقاية المتخذة في مواقع العمل وتطويرها ٠

ملحق رقم ـ ٥ ـ

حول تمثيل النقابـات في مجلس الاتحـاد

قـدمت لجنة الكشـف علـى سجلات النقـابات المنبثقة عن الاتحاد العام لنقابات العمال تقريرا عن فحوصاتها واوصت بان يكون عدد اعضاء كل نقابة في مجلس الاتحاد العام كما يلي :

١ ـ نقابة المؤسسات العامة ـ بيت لحم ٦ مقاعد ٠
٢ ـ نقابة عمال مشاغل الخياطة ـ نابلس ٢ مقعد ٠
٣ ـ نقابة عمال البناء ـ نابلس ـ ٨ مقاعد ٠
٤ ـ نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة رام اللـه والبيرة ٦ مقاعد ٠
٥ ـ نقابة عمال المؤسسات العامة ـ طولكرم ٦ مقاعد
٦ ـ نقابة المؤسسات العامة ـ نابلس ٨ مقاعد ٠
٧ ـ نقابة عمال الصناعات الجلدية ـ نابلس ـ ٦ مقاعد ٠
٨ ـ نقابـة عمال الخدمات الصحية ـ نابـلس ـ ٦ مقاعد ٠
٩ ـ نقابة عمال النجارة ـ الخليل ـ ٦ مقاعد ٠
١٠ ـ نقابة عمـال المؤسسات العـامة ـ جنين ـ ٦ مقاعد ٠

١١ ـ نقابة السواقين وعمال النقل والكراجات ـ نابلس ـ ٤ مقاعد ٠

١٢ ـ نقابة عمال الغزل والنسيج ـ الخليل ٤ مقاعد

١٣ ـ نقابة عمال صناعة الاحذية ـ الخليل ٤ مقاعد ٠

١٤ ـ نقابة عمال الخياطة ـ الخليل ـ ٢ مقعد ٠

١٥ ـ نقابة عمال المطابع ـ نابلس ـ ٤ مقاعد ٠

١٦ ـ نقابة عمال الفنادق والمطاعم ـ القدس ـ ٤ مقاعد ٠

١٧ ـ نقابة عمال الادوية والخدمات الصحية ـ رام الله ـ ٢ مقعد ٠

ايار ١٩٧٩

وتجدر الاشارة ، ان اعضاء مجلس الاتحاد هم الذين ينتخبون اعضاء اللجنة التنفيذية التي تجري انتخاباتها مرة كل عامين وهي بدورها تنتخب الامين العام للاتحاد ٠

فهرست

مقدمة ٥

الفصل الاول : الطبقة العاملة والتغيرات الجديدة ١٣

اولا : النمو المضطرد في حجم الطبقة العاملة ١٥

ثانيا : زيادة نسبة الطبقة العاملة الى مجموع السكان في سن العمل ١٧

ثالثا : تحسن المزايا الداخلية للطبقة العاملة ٢٢

الفصل الثاني : عمال ما وراء «الخط الاخضر» ومشكلاتهم ٣٧

اولا : تغليب التكوين الداخلي للطبقة العاملة ٣٩

ثانيا : استغلال مكثف ومزدوج ٤٤

ثالثا : قوة اساسية في مجالات هامة من الاقتصاد الاسرائيلي ٦٣

رابعا : المشكلة التنظيمية هي المشكلة الرئيسية ٦٧

الفصل الثالث : تنامي الحركة المطلبية للطبقة العاملة ٧١
اولا : تدني مستوى معيشة العمال ... وهجوم على مكتسباتهم وحقوقهم ٧٢
ثانيا : مجابهة وطنية لسياسة الدمج والالحاق والاجراءات الاقتصادية ٧٨
ثالثا : الطبقة العاملة تصعد في نضالاتها المطلبية ٨٢

الفصل الرابع : الحركة النقابية في المناطق المحتلة : معضلاتها وضرورة تطويرها ٨٩
أ ـ الوضع الراهن للحركة النقابية في المناطق المحتلة ٨٩
ب ـ معضلات الحركة النقابية للطبقة العاملة ٩٦
جـ ـ من اجل تطور الحركة النقابية : ١٠٤
اولا : توسيع القاعدة العمالية وفتح باب التنسيب على مصراعيه ١٠٥
ثانيا : تصحيح التكوين الداخلي للنقابات بما يتلاءم مع التطورات الحديثة ١٠٩
ثالثا : تعزيز الديمقراطية النقابية ١١٥
رابعا : زج النقابات في الدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة ١١٦

خامسا : النضال من اجل انتزاع حق تنظيم عمال ما وراء « الخط الاخضر » . ١٢١
سادسا : حماية حقوق المرأة العاملة ١٢٦
سابعا : وحدة الحركة النقابية ١٣٠
ثامنا : احياء النقابات المجمدة وتأسيس نقابات جديدة ١٣٤
تاسعا : نظيم التعاونيات واشكال العون المتبادل وتنظيم وتطوير نشاط العمال خارج الانتاج ١٣٩
عاشرا : توفير الضمانات الاجتماعية والصحية للعمال ١٤٢
حادي عشر : تعديل النظام الداخلي وتطوير قانون العمل ١٤٣
الفصل الخامس : خطوات ايجابية على الطريق ١٤٩
اولا : الاقبال على الانخراط في عضوية النقابات وانفتاح النقابات امام العمال ١٥٠
ثانيا : الارتقاء النسبي بالنشاطات المطلبية ١٥٢
ثالثا : دخول الصراع السياسي الى النقابات ١٥٤
رابعا : تصحيح نسبي في التكوين الداخلي ١٥٦

خامسا : احياء عدد من النقابات ...
وخطوات هامة على طريق توحيد
الحركة النقابية ١٥٧
سادسا : الاعياد والمناسبات العمالية
الى اعياد وطنية ١٥٩
سابعا : تعاظم النفوذ السياسي
والاجتماعي للحركة النقابية ١٦٢

سلسلة دليل المناضل

تهدف سلاسل دليل المناضل التي تقدمها دار ابن خلدون للقاريء العربي الى تقديم خلاصة مبسطة قدر الامكان لمختلف فروع المعرفه بمنهج علمي تقدمي .

وتشمل هذه السلاسل على :

١ – سلسلة : في النظرية

٢ – » : تجارب اشتراكية

٣ – » : تجارب حزبية

٤ – » : تجارب حركات التحرير الوطني

٥ – » : المكتبة الأقتصادية

٦ – » : المكتبة الأدبية

٧ – » : دراسات عربية

الثمن ٤٥٠ ق . ل : اومايعادلها